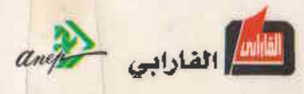


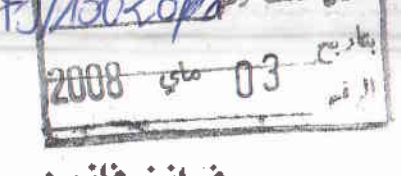
فرانز فانون

العام الخامس للثورة الجزائرية









فرانز فانون



العام الخامس للثورة الجزائريه

ترجمة: ذوقان قرقوط

مراجعة:

الأستاذ عبد القادر بوزيدة

ANEP ـ دار الفارابي

Frantz Fanon

L’an V de la révolution algérienne

La Découverte

9 bis, rue Abel-Hovelacque • Paris XIII^e

2001

الكتاب: العام الخامس للثورة الجزائرية
المؤلف: فرانز فانون
الترجمة: ذوقان قرقوط
المراجعة: عبد القادر بوزيدة
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: * منشورات أنيب ANEP

05 شارع خزناجي ـ الأبيار ـ الجزائر
الهاتف: 76 09 92 21 213
الفاكس: 77 09 92 21 213
e-mail: anep-edition@wissal.dz

* دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb

الطبعة الأولى 2004
ISBN: 9953-438-91-9 ـ لبنان
ISBN: 9947-21-105-3 ـ الجزائر
Dépôt - légal: 1459-2004

ISBN: 2-7071-3437-6

المحتويات

المقدّمة

تدخل حرب الجزائر، بعد قليل، في عامها السادس. ولم يكن بيننا، في الفاتح من تشرين الثاني/نوڤمبر 1954، ولا في العالم كله، كذلك من يظن بأن الكفاح كان يجب أن يستمر ستين شهراً، قبل الحصول، من الاستعمار الفرنسي، على فك أسار ضغطه عن الشعب الجزائري وإعطائه حق الكلام.

فبعد سنوات خمس من الكفاح لم يطرأ أي تعديل سياسي. ولا يزال المسؤولون الفرنسيون مستمرين في مناداتهم بأن الجزائر فرنسية.

لقد عبأت هذه الحرب الشعب الجزائري بأكمله ودعته إلى حصر مدخراته ومصادر ثروته وقوته الدفينة، دفعة واحدة. فلم يسمح لنفسه بالراحة، إذ إن الاستعمار، الذي يواجهه، لم يدع له أية فرصة لذلك.

وحرب الجزائر هذه أشد هولاً من أي حرب خاضها شعب لتحطيم الطغيان الاستعماري.

إن خصوم الثورة الجزائرية مولعون بالتأكيد على أنها ثورة سفاكين للدماء. أما الديموقراطيون الذين كانت تحظى بعطفهم فيرددون على مسامعها، بأنها قد اقترفت بعض الأخطاء.

لقد حدث فعلاً أن خالف، مواطنون جزائريون توجيهات الهيئات

القيادية وأن كثيراً من الأمور مما كان يجب تجنّبه قد جرت على أرض الوطن. إلا أنها كانت تتعلق دائماً تقريباً بمواطنين جزائريين آخرين.

ألم توجه الإدانة إلى تلك التصرفات التي كانت تجازف في تشويه حقيقة معركتنا؟ ألم يأت السيد فرحات عباس، رئيس مجلس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علناً، على ذكر الاجراءات الحاسمة أحياناً المتخذة من قبل قيادة الثورة؟

ومع ذلك فمن لا يدرك من الناحية النفسية تلك الثورات الغضبى، المفاجئة ضد الخونة أو مجرمي الحروب؟ فإن الرجال الذين خاضوا الحرب في الجيش الفرنسي الأول قد حملوا الاشمئزاز، شهوراً كاملة، لهؤلاء الذين يحرصون على تحقيق العدالة في الساعة الأخيرة، الذين يفرغون رصاصهم في صدور المتعاونين. فالذين خاضوا غمار الحرب في جزيرة إلبا وفي معركة إيطاليا وفي الإنزال الذي حصل في طولون، ثارت ثائرتهم لتلك التصفيات المؤدية إلى اقتتال الأخوة، التصفيات غير القانونية والتي كثيراً ما كانت تجري، على نحو مخجل. لكننا لم نسمع عن أية إدانة موجهة لمجاهدين على تنفيذهم الإعدام من دون محاكمة، وفي مدنيين، عزل من السلاح، وهم يخرجون من تحت التعذيب.

بيد أن جبهة التحرير الوطني لم تخشَ، في اللحظات التي كان الشعب يعاني فيها من أشد الهجمات الاستعمارية حدة، من إلغاء بعض أشكال العمل وتذكير الوحدات المنظمة، على الدوام، بقوانين الحرب العالمية، ذلك أن الشعب المستعمَر، يجب عليه، في حرب تحريرية، أن يكسب، ولكن، يجب عليه أن يفعل ذلك بنظافة، وبدون «همجية». **إن الشعب الأوروبي الذي يعذب، هو شعب ساقط خائن**

لتاريخه. أما الشعب المتخلف الذي يعذب فإنه يؤكد طبيعته، يقوم بوظيفته كشعب متخلف. ويكون الشعب المتخلف مضطراً، إذا هو لم يشأ أن تحكم عليه «أمم الغرب» أخلاقياً، إلى أن يمارس عملاً، نظيفاً شريفاً في الوقت الذي يكون خصمه فيه ممعناً، وهو في راحة من ضميره، وراء اكتشافات ووسائل جديدة من الرعب لا حد لها.

وعلى الشعب المتخلف أن يبرهن، بقوة معركته، على قابليته لأن ينصب من نفسه، بصفته يشكل أمة، قاضياً على نفسه، وأن يبرهن في الوقت ذاته بنقاء كل حركة من حركاته، وحتى في التفاصيل الدقيقة، على أنه الشعب الأكثر شفافيّة والأكثر تحكماً بزمام نفسه ولكن هذا كله أمر جدّ عسير.

في حين كان أكثر من ثلاثين مقاتلاً وقد طوقوا ثم أُسِروا بعد أن استنفدوا ذخيرتهم وقاتلوا بالحجارة، يعدمون أمام القرية في منطقة معسكر منذ ستة شهور على وجه الدقة، فإن طبيباً جزائرياً في منطقة أخرى عُين إلى مفرزة بمهمة عبور الحدود لإحضار أدوية على وجه السرعة من أجل علاج أسير فرنسي وإيقاف تطوّر مرضه. وقد قُتِل مقاتلان جزائريان في الطريق لتأدية المهمة. وفي مرات أخرى كان الأمر يقتضي تخصيص جنود في مهمة لتحويل أنظار العدوّ لكي تتمكن جماعة من الأسرى من الوصول سليمه إلى مركز قيادة المنطقة.

نشر الوزيران الفرنسيان: لاكوست وسوستيل، صوراً، بقصد تشويه قضيتنا. يبيّن بعضها أموراً يسند القيام بها إلى أعضاء في ثورتنا. وتتعلق الأخرى بآلاف الجرائم التي اقترفها بلّونيس والحركيون، المسلحون من قبل الجيش الفرنسي. وأخيراً، وبخاصة، فيها تلك العشرات من آلاف الجزائريين والجزائريات ممن وقعوا ضحية الجيش الفرنسي.

كلا، فليس صحيحاً أبداً أنّ الثورة قد ذهبت في هذا المجال إلى الحدّ الذي بلغه الاستعمار.

ولكننا لا نقر، رغم ذلك، بشرعية ردود الفعل المباشرة من قبل مواطنينا. إننا نفهمها، ولكننا لا نستطيع أن نبررها ولا ننبذها.

ولأننا نبتغي جزائراً ديموقراطية ومتجددة ولأننا نعتقد بأنه لا يمكن للمرء أن ينهض ويتحرر في ناحية ما وينحط في ناحية أخرى، فإننا، والقلب يعتصر ألماً، ندين الأخوة الذين اندفعوا في العمل الثوري بشراسة تكاد أن تكون فيزيولوجية، يولدها ويرعاها اضطهاد موغل في القدم.

إن الناس الذين يدينوننا أو الذين يأخذون علينا تلك الحواشي السوداء في الثورة، يجهلون مأساة الرجل المسؤول، المريعة، الذي يجب عليه أن يوقع عقوبة ضد وطني مذنب قام مثلاً بقتل خائن مشهور، دون أن يكون قد تلقى الأمر بذلك، أو لأنه ارتكب جرماً أكثر خطورة: قتل امرأة أو طفل. وهذا الرجل الذي يجب أن يحاكم دون الرجوع إلى مدوّنة قانونية وإنما بالاستناد إلى الضمير وحده الذي يختلج به صدر كل فرد بما يجب عمله وما يجب أن يكون ممنوعاً، ليس رجلاً جديداً في جماعة المعركة. لقد سبق له أن قدم، منذ عدة شهور براهين لا تدحض، في نكران الذات والوطنية والشجاعة. ومع ذلك فيجب أن يحاكم. ويجب على المسؤول، الممثل المحلي للتنظيم القائد، أن يطبق التعليمات. وعليه أحياناً، أن يكون هو المدعي أيضاً، باعتبار أن أعضاء الوحدة الآخرين لم يتقبلوا عبء اتهام هذا الأخ أمام المحكمة الثورية.

إنه ليس من السهل قيادة كفاح شعب بأقلّ قدر ممكن من الأخطاء،

شعب زعزعته بقسوة، مائة وثلاثون سنة من السيطرة، ضد عدو مصمّم وشرس مثل الاستعمار الفرنسي.

كانت السيدة كريستيانا ليلستيرنا، وهي صحافية سويدية قد تحدثت، في معسكر ما، مع آلاف من اللاجئين الجزائريين. وهذا هو مقطع مما كتبته في تحقيقها:

«وكان الذي يلي في السلسلة، صبياً في السابعة من العمر، موسوماً بجروح عميقة حدثت نتيجة ربطه بسلك فولاذي، بينما كان الجنود الفرنسيون يذلون ويقتلون والديه وأخواته. في حين وقف ضابط يمسك له عينيه مفتوحتين بالقوة على المشهد لكي يراه ويتذكره طويلاً...

«وهذا الطفل، حمله جدُّه خمسة أيام وخمس ليالٍ بطولها حتى أوصله إلى المعسكر.

«ويقول الولد: **«إنني لا أشتهي إلا شيئاً واحداً: وهو أن أتمكن من تقطيع جندي فرنسي إلى قطع، إلى نتف صغيرة جداً»**.

فهل ثمة من يظن إذن أنه من السهل جعل طفل في السابعة من عمره ينسى قتل أقاربه وثأره الضخم في وقت واحد معاً؟

وهل هذه الطفولة اليتيمة التي تترعرع في جوّ يوحي بنهاية العالم هي كل الرسالة التي تتركها لنا الديموقراطية الفرنسية؟

لم يكن ثمة من يفترض بأن فرنسا سوف تهب للدفاع خطوة فخطوة، لمدة خمس سنوات، عن هذا الاستعمار الوقح الذي يقف نظيراً في شمال القارة الأفريقية لزميله في جنوبها. بل وأكثر من هذا لم يكن أحد ليشك بأن الشعب الجزائري سوف يحتل في التاريخ مكانة بهذا القدر من الرسوخ.

لذلك على المرء أن يجنّب نفسه الأوهام. فإن الأجيال المقبلة

ليست أكثر ليناً ولا أشد عياء من تلك التي فجّرت الكفاح. بل على العكس ثمة تصلب، وإرادة الارتقاء إلى مستوى «الأبعاد التاريخية»، وحرص على عدم التفريط بمئات الآلاف من الضحايا. وثمة تقدير صحيح أيضاً لإبعاد الصراع وللصداقات وللتضامن وللمصالح وللتناقضات في دنيا الاستعمار.

«إن حيازة بندقية أو عضوية جيش التحرير الوطني، هي الفرصة الوحيدة المتبقية أمام الشخص الجزائري، لكي يعطي معنى لموته. ذلك أن الحياة في ظل السيطرة قد غدت منذ زمن طويل خالية من المعنى. . .».

وعندما تكون مثل هذه التصريحات صادرة من أعضاء في الحكومة الجزائرية، فإنها لا تفصح عن خطأ في الحكم أو عن نزعة تطرّفية وإنما هو بكل بساطة إقرار حقيقة واقعة.

ثمة وضع في الجزائر، فيما يتعلق بالشعب الجزائري، لا يمكن الرجوع عنه. وقد تأكد الاستعمار الفرنسي بنفسه من ذلك، إلا أنه يحاول في فوضوية، التلاؤم مع الحركة التاريخية. ولهذا يجلس ثمانون نائباً جزائرياً على مقاعد الجمعية الوطنية الفرنسية. ولكن هذا لم يعد اليوم يجدي شيئاً.

كان المتطرفون في تدعيم السيطرة الاستعمارية قد وافقوا على وجود هيئة انتخابية واحدة، ولكن هذا يبدو في عام 1959، أمراً تافهاً بالنظر إلى الأبعاد الهائلة التي اكتسبها الوعي الوطني الجزائري. فاستطلعوا رأي أية امرأة أو أي رجل على وجه البسيطة واسألوها واسألوه عما إذا لم يكن الشعب الجزائري قد استأهل عشرين مرّة حقه في الاستقلال. ففيما عدا هؤلاء الفرنسيين الذين جرُّوا بلادهم إلى هذه

المغامرة المرعبة، لا يوجد أحد في 1959 إلا ويتمنى نهاية هذه المذبحة وولادة الأمة الجزائرية.

ولكن أخيراً، ليس هناك أي مخرج بارز للعيان، بل نحن نعلم بأن الجيش الفرنسي يعد سلسلة من الهجمات في الشهور القادمة. والحرب مستمرة.

يحق للناس والحالة هذه، أن يتساءلوا عن أسباب هذا العناد ومن واجب المرء أن يفهم هذا التوغل في الحرب الذي يذكر، من جهات عديدة بحالة الرضى في المرض، وفي هذه الدراسة الأولى، نود أن نبرهن على أن مجتمعاً جديداً قد ولد على الأرض الجزائرية. إنّ رجال ونساء الجزائر اليوم لا يشبهون، أولئك الذين كانوا في عام 1930 ولا الذين كانوا عام 1954 بل إنهم صاروا لا يشبهون حتّى الذين كانوا عام 1957. إن الجزائر القديمة قد ماتت.

إن كل هذا الدم البريء الذي تدفق غزيراً من الشرايين على أرض الوطن قد عمل على إنهاض إنسانية جديدة ويجب ألا يجهل هذه الحقيقة إنسان.

وبعد أن أكدت فرنسا أنها «سوف لن تسلم مليوناً من أبنائها للعرب» فإنها اليوم تعلن بأنها لن تتخلى أبداً عن الصحراء وعن مواردها. وليس لمثل هذه الحجج بالطبع أية قيمة بالنسبة للجزائري. وهو ما يؤكد بالفعل على أن ثروة بلاد ما، لا يمكن أن تشكل مبرراً لاضطهادها.

ولسوف نبين بأن شكل الكيان الوطني ومحتواه قد أصبحا بعدُ حقيقة واقعة في الجزائر وأنه لا يمكن التفكير في أيّ تراجع إلى الوراء بهذا الصدد. وبينما نجد في كثير من البلاد المستعمرة أن

الاستقلال المكتسب بواسطة حزب هو الذي ينبه بالتدريج ضمير الشعب الوطني الباهت، فإن الوعي الوطني في الجزائر والبؤس والرعب الجماعي هي الأمور التي تجعل من امتلاك الشعب لقدره أمراً محتماً.

لقد أصبحت الجزائر، مستقلة بالقوة. وصار الجزائريون يعتبرون أنهم سادة أنفسهم.

ويبقى على فرنسا أن تعترف بهذا. وهذا هو الأهم، بالطبع. ولكن هذا الوضع مهم أيضاً، ويستحق أن يكون معروفاً ذلك أنه يحدّ بصورة أساسية، من آمال الاستعمار الفرنسي العسكرية أو السياسية.

فلماذا لا تضع الحكومة الفرنسية حداً لحرب الجزائر؟ لماذا ترفض المفاوضة مع أعضاء حكومة الجزائر؟ هذه هي الأسئلة التي لا يرى الرجل النزيه، في عام 1959 بدّاً من طرحها على نفسه.

وليس كافياً أن يقال بأن الاستعمار ما يزال قوياً في فرنسا. وليس كافياً بأن يقال إن الصحراء قد عدلت معطيات القضية.

كل ذلك صحيح. ولكن ثمة شيء آخر في الأمر. إذ يبدو لنا أن العقدة الرئيسية التي تتعثر بإزائها الإرادات الطيبة والحكومات الفرنسية هي الأقلية الفرنسية. ولهذا السبب فإننا قد خصصنا لهذه المسألة فصلاً كاملاً.

الجزائر هي مستعمرة استيطان. وكانت آخر مستعمرة للاستيطان جلبت الأنظار إليها هي أفريقيا الجنوبية. والاتجاه الذي تسير فيه معروف.

إن الأوروبيين في الجزائر لم ييأسوا أبداً، تمام اليأس، من أن يقطعوا الصلة بفرنسا ومن أن يفرضوا على الجزائريين قانوناً لا يرحم

وهذا هو المحور الثابت الوحيد في السياسة الاستعمارية في الجزائر. وقد غدا الجيش الفرنسي اليوم يقف إلى جانب هذه الفكرة. ومن أجل هذا يجب ألا تؤخذ شائعات السلام التي تنطلق من هنا وهناك، على محمل الجد.

ولسوف تسالم فرنسا في الجزائر إما بتشديد قبضتها على الجزائر أو بتحطيم الاقطاعيات الأوروبية في الجزائر. وفيما عدا هذين الحلّين يجب أن يفرض السلام عليها، إما دولياً من قبل هيئة الأمم أو عسكرياً بواسطة القوى الجزائرية.

من الواضح إذن أن السلام لن يتحقق قريباً. ولسوف نبرهن على أن فرنسا لا تستطيع إعادة سيطرتها على الجزائر، حتى وإن حاولت تخفيف هذه السيطرة وإخفاءها وراء قناع. ذلك أن الحكومة الفرنسية ملزمة بالوقوف في وجه بضع مئات من مجرمي الحرب أو بالعمل شيئاً فشيئاً على إخفاء جريمة إبادة شعب ترتكب في الجزائر.

إن السلطات الفرنسية لا تضحكنا عندما تصرح بأن: «العصيان مؤلف من حوالى خمسة وعشرين ألفاً». فماذا تساوي الأرقام جميعها في مقابل القوة المقدسة الهائلة التي تبقي على شعب بأكمله في حالة الجيشان؟ وحتى لو أمكن الاثبات بأن قوانا لا تتجاوز الخمسة آلاف رجل، مسلحين تسليحاً سيئاً فما هي القيمة التي يمكن أن تكون لمثل هذه المعرفة؟ طالما أننا حتى ولو كنّا نملك مليون قطعة من السلاح، فإننا لن نلبي كل طلبات الانضمام، وسيبقى هناك من سيسخط ويتكدّر لأننا لم نمكّنه مما يرغب فيه. إنّ مئات الآلاف من الجزائريين الآخرين والجزائريات سوف لا يغفرون للمسؤولين عدم تجنيدهم وإبقاءهم عزلاً من السلاح. وماذا تكون الحكومة الجزائرية لو لم يكن وراءها الشعب الجزائري؟

ولقد اعترفت السلطات الفرنسية، رسمياً، منذ عهد قريب بوجود مليون جزائري، حوّلوا من أمكنتهم، ثم جمّعوا من جديد. كان يراد بذلك فصل الجيش عن الشعب، أو أنه، على ما يبدو كان يراد تجنب «تعفن الجزائر». ولكن إلى أيّ مدى يمكن لفرنسا أن تمضي في هذا الطريق؟

إن مليون رهينة محاطة بالأسلاك الشائكة، وها هي فرنسا نفسها تدق ناقوس الخطر معلنة: «أن الأدوية لم تعد تؤثر على هؤلاء المجمعين لعمق التلف الذي أصاب قواهم الفيزيولوجية». وماذا بعدَ هذا؟ إن الاستعمار يقاتل لكي يدعم سيطرته ويمعن في الاستغلال الإنساني والاقتصادي. وهو يقاتل أيضاً لكي يحافظ على الصورة التي يحملها عن الجزائري كما هي، ولكي يبقى على الصورة البخسة التي يحملها الجزائري عن نفسه حسناً! لقد غدا هذا مستحيلاً، منذ زمن طويل.

لم تعد الأمّة الجزائرية تطلّعا مستقبلياً، وهي ليست ثمرة تخيُّل ضَبابي، جُبلت من الأوهام. لقد أصبحت مَاثِلة في صميم الرجل الجزائري الجديد نفسه. إذ ثمة طبعة جديدة للرجل الجزائري، واكتسب وجوده حجماً جديداً.

إن الأطروحة التي ترى أنّ الناس يتبدّلون في ذات الوقت الذي يبدّلون فيه العالم، لم تبلغ أبداً من الصحّة والقوّة ما بلغته في الجزائر. وبيان القوة هذا لا يصبغ الشعور الذي يمتلكه الإنسان عن نفسه صباغة جديدة فحسب وإنما تصبح الفكرة التي يصنعها لنفسه عن سادته القدامى أو سادة العالم في متناول يده أخيراً.

فإن هذا الكفاح، على مستويات مختلفة ليجدد الرموز، والأساطير

والمعتقدات وقابلية الشعب للانفعال. لذلك فإننا نشاهد في الجزائر استئنافاً لمسيرة الإنسان.

فمن ذا الذي يستطيع أن يأمل في إيقاف هذه الحركة الأساسية؟ أليس الأفضل للإنسان أن يفتح عينيه فيرى ما في هذا المسلك من عظمة وكذلك من طبيعية؟

أما يزال باقياً إذن ذلك الزمن الذي يجب فيه على الإنسان أن يقاتل وأن يموت للحصول على حقه في أن يكون مواطناً في أمة؟

أو ليست عبارة: «فرنسيون ـ مسلمون» مضحكة ومهينة وقليلة الحياء؟

وهذا البؤس، وهذه اللاكرامة التي ترعى وتسقى كل صباح، ألا تكمن هنا حقاً ذرائع لتغذية الجرائم المدروسة باتقان؟

أفلا يوجد إذن على وجه هذه البسيطة ما يكفي من الإرادات لفرض الصواب على هذا المسلك الخطأ؟

إن الجنرال شال يعلن بأن احتمال الانتصار على التمرد أصبح أمراً غير مستبعد. ويجب ألا نتهكم، إذ إنّ جميع الجنرالات في القيادة في جميع الحروب الاستعمارية يرددون الأمور ذاتها، ولكن، كيف لا يفهمون أنه لم يكن ثمة من ثورة واحدة قهرت أبداً. فماذا يمكن أن يعني حقيقة قول كهذا: قهر ثورة؟

فلقد أرادوا التغلب على الاتحاد الشعبي الكاميروني ولكن ألم يمنح الكاميرون استقلاله؟ والفارق الوحيد هو أن الاستعمار قد ضاعف، قبل انصرافه، من انصاف ـ الخيانات ومظاهر الإخلال بالواجب والضغائن في قلب الشعب الكاميروني. وهكذا فإن مستقبل الكاميرون قد أصبح مرهوناً لسنين عديدة بفعل سياسة مشؤومة تبدو حاذقة في الظاهر.

ونريد أن نوضح في هذه الصفحات أن الاستعمار قد خسر الجولة نهائياً في الجزائر، في حين كسبها الجزائريون في كل الأحوال.

فهذا الشعب الضائع في نظر التاريخ، الذي عثر على عَلَمِه وعلى حكومة اعترفت بها عدة دول، لم يعد يستطيع الآن التراجع. ولا يستطيع هذا الشعب الأمّي الذي يخط أجمل صفحات الكفاح من أجل الحرية وأشدها وقعاً في النفس، أن يتراجع ولا أن يسكت.

يجب أن يعرف الاستعمار الفرنسي هذه الأمور. ويجب ألا يجهل مطلقاً أن الحكومة الجزائرية تستطيع أن تجند في أي وقت من تشاء من الجزائريين. بل إن النواب المنتخبين من جديد أنفسهم، الذين سجلوا بالقوة في لوائح الإدارة المحلية الانتخابية، سوف يستقيلون بأمر من جبهة التحرير الوطني، فليس من يستطيع الصمود طويلاً، حتى نواب 13 أيار/مايو، في وجه السلطة الوطنية الجديدة. وماذا بعد هذا؟ يمكن لجيش أن يعيد في أيّ لحظة احتلال أرض مفقودة، ولكن كيف يزرع مرة أخرى مركّب النقص والخوف واليأس في ضمير شعب؟ وكيف يمكن أن نفترض «عودة الجزائريين إلى منازلهم» كما كان يدعوهم إلى ذلك بكل سذاجة الجنرال ديغول.

فأي معنى يمكن أن يكون لهذه العبارة في نظر الجزائري اليوم؟

إن الاستعمار يجهل معطيات المسألة الحقيقية. فهو يحسب أن قوتنا تقدَّر بعدد البنادق الثقيلة. لقد كان هذا صحيحاً في الشهور الأولى من عام 1955. أما اليوم فإن الأمر لم يعد كذلك.

أولاً لأن عوامل أخرى تضغط على التاريخ ثُم لأن البنادق الرشاشة والمدافع لم تعد هي أسلحة المحتلّ.

إن ثلثي سكان العالم مستعدون لإعطاء الثورة كمية الرشاشات

الثقيلة الضرورية لنا. وإذا كان الثلث الآخر لا يفعل ذلك فليس بتاتاً بسبب مخالفته لقضية الشعب الجزائري. بل على العكس تماماً، إن هذا الثلث الآخر ما فتيء على الدوام يعلم الشعب الجزائري بأنه يمنحه تأييده المعنوي. وهو يمهد أموره إلى إعلان ذلك على نحو ملموس.

إن قوة الثورة الجزائرية أخذت تنبع، منذ الآن، من التحول الجذري الذي حدث لدى الشخص الجزائري.

لقد كان الجنرال ديغول وهو يخاطب المتطرفين في الجزائر يصرح بأن «جزائر بابا قد ماتت». وهو أمر صحيح تمام الصحة. ولكنه يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك.

فإن جزائر الأخ الأكبر، هي الأخرى، قد ماتت أيضاً. وتوجد جزائر جديدة، شعب جزائري، حكومة جزائرية ولسوف يجب إن عاجلاً أو آجلاً، التسليم بهذه البديهيات.

وفي هذه الصفحات سوف نرى التحوّلات الكبرى التي حدثت في الشعور الجزائري ولسوف نرى الشقوق التي أعاد المجتمع الأوروبي في الجزائر صياغة شكله انطلاقاً منها. ونشاهد في الحقيقة، احتضار عقلية المستعمِر احتضاراً بطيئاً ولكنه مؤكد.

ومن هنا هذه الأطروحة التي سوف نصادفها غالباً وهي: **إن موت الاستعمار هو في الوقت ذاته موت المستعمَر وموت المستعمِر.**

ليست العلاقات الجديدة هي إذن استبدال همجية بهمجية أخرى وسحق إنسان بسحق آخر للإنسان. فما نريده، نحن الجزائريّين هو اكتشاف الإنسان فيما وراء المستعمِر، هذا الانسان الذي هو في ذات الوقت، المنظم والضحية لنظام كان قد كتم أنفاسه وألزمه الامتناع عن

الكلام (أما نحن فإننا قد أعدنا منذ شهور طويلة، اعتبار الانسان الجزائري المستعمَر. فقد انتزعنا الإنسان الجزائري من براثن الاضطهاد المزمن الذي لا يرحم. وانتصبنا واقفين وها نحن نتقدم الآن فمن ذا الذي يستطيع أن يعيدنا إلى العبودية؟)

(نريد جزائراً تفتح ذراعيها للجميع، متأهبة لمساعدة جميع العبقريات).

إننا لنريد هذا ولسوف نفعله ولا نعتقد بوجود أية قوة، في أي مكان كان، قادرة على منعنا من ذلك.

فرانز فانون

تموز/جويليه 1959

الفصل الأول

الجزائر تلقي الحجاب

تُمثّل خصائص الثياب الفنية وعادات اللباس والزينة أكثر أشكال الأصالة بروزاً للعيان، أعني أكثر الأمور التي يمكن، في أي مجتمع إدراكها مباشرة. ففي داخل، أية مجموعة، أي في إطار يكون قد استكمل خطوطه بوضوح، توجد على نحوٍ جليّ تغييرات جزئية، وتجديدات هي التي تحدد «الزي» الجديد وتحصره في نطاق معين في المجتمعات المتطورة جداً. ولكن المظهر العام يبقى متجانساً بحيث يتمكن الإنسان من تصنيف مجالات حضارية شاسعة ومناطق ثقافية هائلة بالاستناد إلى الفنون الأصيلة والخصوصة التي تُميّز لباس الرجال والنساء.

ذلك أن نماذج المجتمعات تعرف من خلال اللباس، قبل أي شيء آخر، سواء عن طريق الريبورتاجات والمستندات المصورة أم عن طريق أشرطة سينمائية. وهكذا فإن هناك حضارات بدون ربطة عنق وحضارات بدون تنورة وأخرى بدون قبعة. وتكون تقاليد الألبسة عند الأفراد علامة، في أغلب الأحيان، على انتمائهم إلى مجال ثقافي معيّن. فالحجاب الذي تأتزر النساء به في العالم العربي مثلاً هو مما يراه السائح مباشرة. ومن الممكن أن يجهل الانسان أمداً طويلاً أن المسلم لا يأكل لحم الخنزير أو أنه يمتنع عن العلاقات الجنسية نهاراً

مدة شهر رمضان. ولكن حجاب المرأة يبدو ثابتاً إلى حدّ أنه يكفي بصورة عامة لتمييز المجتمع العربي.

ويشكل الحجاب في المغرب العربي جزءاً من تقاليد الملبس في المجتمعات الوطنية التونسية والجزائرية والمراكشية أو الليبية. ويحدد الحجاب بالنسبة للسائح والغريب في ذات الوقت المجتمع الجزائري والمجتمع النسوي الذي يؤلفه[1]. وعلى العكس، يمكن أن تظهر لدى الرجل الجزائري تعديلات طفيفة بحسب المناطق: طربوش في مراكز المدن، عمامة وجلابية في الأرياف. ويقر لباس الذكور مجالاً ما للاختيار وحداً أدنى من التمايز. وتوحد المرأة وهي في أزارها الأبيض الصورة المعروفة عن المجتمع النسائي الجزائري.

ويجد الإنسان نفسه، بكل وضوح أمام نمط واحد لا يسمح بأي تعديل وأي تنويعة[2].

(1) إننا لا نأتي هنا على ذكر الأوساط الريفية التي لا ترتدي المرأة فيها الحجاب غالباً. كذلك لا نأخذ بعين الاعتبار المرأة القبائليّة التي لا تستعمل الحجاب أبداً، خارج المدن الكبرى. وفي نظر السائح، الذي لا يغامر إلا نادراً بالتجول في الجبال، فإن المرأة العربية هي تلك التي تتحجب. ويكون هذا التميّز لدى المرأة القبائلية موضوعاً من بين مواضيع أخرى تستند عليه الدعاية الاستعمارية حول معارضة العرب للبربر. ولما كانت هذه الدراسة موقوفة على تحليل التبدلات النفسية، فإنها تدع جانباً العامل التاريخي الصرف. وسوف نعالج في القريب هذه الوجهة الأخرى للحقيقة الجزائرية القائمة. ولنكتفي هنا بالإشارة إلى أن النساء القبائليات قد أبرزن في وجه المحتلّ، خلال 130 عاماً من السيطرة، أدوات دفاع أخرى. واتسمت أشكال العمل لديهن أيضاً أثناء حرب التحرير بمزايا أصيلة، أصالة مطلقة.

(2) توجد ظاهرة تستحق الانتباه. لقد حل الحجاب الأسود محل الحجاب الأبيض أثناء كفاح التحرير الذي قام به الشعب المغربي وبصورة رئيسية في المدن. ويمكن تفسير هذا التبدل الهام باهتمام النساء المغربيات بالافصاح عن تعلقهن بصاحب الجلالة محمد الخامس. ونحن نتذكر، في الواقع بأن الحجاب الأسود هو علامة الحداد قد ظهر مباشرة على أثر نفي ملك المغرب. ومن الجدير بالملاحظة، على مستوى نظم

فالحايك يحدد بطريقة جدّ واضحة المجتمع الجزائري المستعمَر. ويمكن للإنسان أن يقف، بداهة، حائراً، متردداً أمام فتاة صغيرة ولكن أي التباس يختفي في فترة البلوغ. إذ بالحجاب تتعين الأشياء وتتنسق فإن المرأة الجزائرية في نظر الملاحظ تماماً: «تلك التي تتستر وراء الحجاب».

سوف نرى أن هذا الحجاب، وهو واحد من عناصر أخرى في جملة الألبسة التقليدية في الجزائر، سيصبح مدار معركة ضخمة، تعبىء قوى الاحتلال، من أجلها، أغزر مواردها وأكثرها تنوعاً، ويبسط فيها المستعمَر، مقاومة سلبيّة مذهلة. وإذا ما أخذ المجتمع المستعمِر بمجموعه بعين الاعتبار، بقيمة وخطوط قوته وفلسفته فإنه يتصرف إزاء الحجاب بطريقة تكون على قدر كافٍ من التناسق. وقد بدأت المعركة الحاسمة قبل عام 1954 وبدقة أكثر، منذ سنوات 1930 ـ 1935. ذلك أن المسؤولين عن الإدارة الفرنسية في الجزائر، وقد كلّفوا بتحطيم أصالة الشعب مهما كان الثمن وأوكلت إليهم السلطات مهمّة تفتيت أشكال الوجود المؤهلة لإبراز حقيقة وطنية من قريب أو من بعيد، سوف يعملون على بذل أقصى مجهوداتهم ضد ارتداء الحجاب على اعتباره في الحالة الراهنة، رمزاً لوضع المرأة الجزائرية. ولم يكن موقف كهذا نتيجة حدس طارىء. بل أن الاخصائيين في المسائل التي تدعى بمسائل السكان الأصليين والمسؤولين في الدوائر المختصة بالعرب قد نسقوا عملهم بالاستناد إلى تحليلات علماء الاجتماع وعلماء السلالات. فعلى المستوى الأول عاد الأمر بلا قيد أو شرط،

▪ الدلالة، أن السواد لا يعبر في المجتمع المراكشي أو العربي، أبداً عن الحداد أو الحزن. فإن تبنى السواد، كسلوك في معركة، يعبر عن الرغبة في احداث التأثير رمزياً في المحتلّ وعن اختيار المرء لإشاراته الخاصة به منطقياً إذن.

إلى الصيغة المشهورة: «النعمل على أن تكون النساء معنا وسائر الشعب سوف يتبع». ولا يعدو هذا التوضيح أن يكون محاولة للتزيّي بزيّ العلم بالاستناد إلى «اكتشافات» علماء الاجتماع[1].

يصف المختصون، تحت عنوان نموذج القسمات الوطنية في المجتمع الجزائري، بنية زواجية في جوهرها. وكثيراً ما كان المجتمع العربي يعرض من قبل الغربيين كمجتمع مظاهري، متمسك بالشكليات وبالسيرة. وتبدو المرأة الجزائرية التي تكون وسيطة بين القوى الغامضة والقوم، وقد اكتسبت عندئذٍ أهمية أساسية. ويؤكد هؤلاء المختصّون وجود نظام أمومي قاعدي أكثر أساسيّة من النّظام الأبوي الظاهر. وهكذا يقدم جرد بدور الأم الجزائرية ودور كل من الجدة والعمة والخالة و«الشيخة» ويحدد بدقة.

بناءً على هذا قامت الإدارة الاستعمارية بوضع نظرية سياسية محددة، قائلة: «إذا أردنا أن نضرب المجتمع الجزائري في صميم بنيته، وفي قدراته على المقاومة، فيجب علينا قبل كل شيء كسب النساء، ويجب علينا السعي للبحث عنهن خلف الحجاب حيث يتوارين، وفي المنازل حيث يخفيهن الرجل». فإن وضع المرأة هو الذي سوف يؤخذ عندئذ موضوعاً للعمل. وهكذا تنبري الإدارة المسيطرة، للدفاع بأبهة، عن المرأة المهانة المهملة، السجينة... وتوصف إمكانيات المرأة الهائلة التي حوّلها، بكل أسف، الرجل الجزائري إلى شيء عديم الحركة، عديم القيمة بل فاقد للإنسانية، وتتعالى بحزم شديد الشكوى من مسلك الجزائري ويشبه ببقايا العصور الوسطى والبربرية. وبدقة «علمية» متناهية تُبْنَى مرافعة نموذجية وتنفذ أحسن تنفيذ لإتمام الجزائري بأنه سادي يقف من المرأة موقف

(1) أنظر الملحق في آخر هذا الفصل.

مصاصي الدماء. ويكدس المحتلّ، حول الحياة العائلية الجزائرية، مجموعة كاملة من الأحكام والتقديرات والاعتبارات ويعدّد الوقائع والأمثلة الدالة، محاولاً هكذا إحاطة الجزائري بإسار من الشعور بالذنب.

وتتكاثر جمعيات التعاون والتضامن مع النساء الجزائريات، وتنظّم حملة النواح. «المراد هو إشعار الجزائري بالخجل من المصير الذي يخص به المرأة». وتكون هذه الحقبة هي حقبة الغليان وهي حقبة تطبيق خطة تقنية كاملة للتسرّب، تنقض أثناءها أسراب من المساعدات الاجتماعية والمحرضات على أعمال البرّ، على الأحياء العربية.

إن ما يشرع به في البداية هو حصار النساء المعسرات، الجائعات حيث يبذر مقابل كل كيلو من الدقيق يجري توزيعه مقدار من السخط على الحجاب وعلى نظام الحريم. ثم بعد السخط تأتي النصائح العملية. وتدعى النساء الجزائريات إلى القيام «بدور أساسي وحاسم» من أجل تبديل مصيرهن. ويصار إلى حثهنّ وتحريضهنّ على رفض تبعية فرضت منذ عصور ويوصف لهنّ الدور الهائل المترتب عليهن القيام به. وترصد الإدارة المستعمرة مبالغ ضخمة لهذه المعركة. وبعد طرح الفكرة القائلة إن المرأة تكوّن محور المجتمع الجزائري، يصار إلى بذل جميع الجهود لاحتوائها. فما دامت زوجة الجزائري لم تقلب الموازين فإنه يبقى مطمئناً، لا يبدي حراكاً ويصمد في وجه مشروع التدمير الثقافي الذي يديره المحتلّ ويعارض عملية الاحتواء. ذلك أن المرأة هي التي يناط بها، في البرنامج الاستعماري، المهمّة التاريخية المتمثلة في تحريك الرجل الجزائري. ولذلك فإن تحوّل المرأة وكسبها إلى جانب القيم الأجنبية وانتزاعها من نظام حياتها الخاص هو الحصول في آن واحد على سلطة حقيقية على الرجل امتلاك الوسائل العملية، المؤثرة، لمتابعة تفتيت الثقافة الجزائرية.

إن الحلم بعملية ترويض شاملة للمجتمع الجزائري تجري بمعونة «النساء السافرات المعاونات للمحتل» لم ينفك حتى يومنا هذا، في عام 1959، يراود عقول المسؤولين السياسيين عن عملية الإستعمار[1].

أما الرجال الجزائريون فإنهم يصبحون، من جهتهم، موضع انتقاد زملائهم الأوروبيين أو على نحو رسمي أكثر، موضع انتقاد رؤسائهم. فليس ثمة من عامل أوروبي في متاجر الخشب أو المشغل أو المكتب لم يصل به الأمر، في نطاق العلاقات المتبادلة بين الأشخاص، إلى توجيه تلك الأسئلة المعتادة: «هل زوجتك مُحَجَّبة؟ لماذا لا تختار العيش على الطريقة الأوروبية؟ لماذا لا تصطحب زوجتك إلى السينما وألعاب الكرة والمقهى؟».

(1) وقد تحقق السعي لمعالجة هذا الموضوع في المؤسسات التعليمية كذلك. وبسرعة كافية اعتاد المعلمون الذين أوكل الأهل تعليم بناتهم على توجيه الحكم القاسي بخصوص مصير المرأة في المجتمع الجزائري «يؤمل أقوى الأمل في أن تصبحن أنتن على الأقل على جانب من القوة يكفي لتفرضن وجهة نظركن». وهكذا يتضاعف عدد مدارس «الفتيات المسلمات» حيث تبذل المعلمات أو الراهبات، لدى اقتراب تلميذاتهن من سن البلوغ، نشاطاً فريداً حقاً. يتمّ الاتصال أوّلاً بالأمهات وتحاصرن وتوكل إليهن مهمة التأثير على الأب واقناعه. ويطنب في امتداح ذكاء التلميذة الشابة العجيب ونضجها. ويصار إلى ابراز المستقبل الباهر الذي ينتظر هذه الرغبات الفتية الجامحة، ويلفت الانتباه بلا تردد، إلى أن انقطاع البنت عن الدراسة، إذا وقع، إجرام بحقها. ومن أجل ذلك فلا بأس من تحمل الإدارة لقسط من رذائل المجتمع المستعمَر فتقترح قبول الفتاة في القسم الداخلي لكي يفسح المجال أمام أهلها لتجنب انتقادات «الجيران ضيقي الأفق». وفي نظر المختصين في شؤون السكان الأصليين، أن المحاربين القدماء والمتطورين حضارياً هم الكومندوس المكلفون بتحطيم مقاومة البلاد المستعمرة الثقافية. وهكذا تُصنّف المناطق بحسب عدد «الوحدات العاملة» في عملية التطوير، إذن بحسب عملية سحق الثقافة الوطنية التي تنطوي عليها.

ولا يكتفي أرباب العمل الأوروبيون بالموقف المتسائل أو بالدعوة المرهونة بالمناسبات. بل إنهم يتبعون «أساليب السيو»[1] لكي يحرجوا الجزائري ويطالبونه باتخاذ قرارات صعبة. وهكذا فإن المدير يدعو الموظف الجزائري وزوجته بمناسبة أحد الأعياد كعيد الميلاد أو رأس السنة أو ببساطة في مناسبة خاصة بالمؤسسة، ولا تكون الدعوة عندئذ جماعية. وإنما يطلب كل جزائري إلى مكتب الإدارة ويدعى شخصياً للمجيء بصحبة «عائلته الصغيرة» وباعتبار أن المؤسسة هي أسرة كبيرة فلسوف ينظر نظرة سيئة إلى الذين يحضرون بدون زوجاتهم، إنكم تفهمون هذا أليس كذلك؟... ويعاني الجزائري أمام هذا الإنذار الرسمي للقيام بالواجب لحظات صعبة في بعض الأحيان. فإن المجيء بصحبة زوجته معناه الاعتراف بانذحاره وهذا معناه «تعريض زوجته للمهانة» وعرضها للأنظار والتخلي عن كيفية من كيفيات المقاومة. ويكون الحضور لوحده، على العكس امتناعاً عن إرضاء رب العمل وهذا ما قد يعرّضه للبطالة. إن دراسة أية حالة تؤخذ بالصدفة ودراسة نمو الكمائن التي ينصبها الأوروبي بقصد إحراج الجزائري لكي يتميز ويعلن: «زوجتي محجبة ولن تخرج» أو لكي يتخاذل ولسان حاله يقول: «بما أنكم تريدون رؤيتها، فها هي ذي» وما في الروابط والعلاقات من طابع سادي وفاسد سوف توضح باختصار، على المستوى النفسي، مأساة الوضع الاستعماري والصدام الذي يجري خطوة خطوة بين نظامين، وملحمة المجتمع المستعمَر بخصائصه في الوجود، في مواجهة الأخطبوط الاستعماري.

إلا أن الروح العدائية تبدو بإزاء المثقف الجزائري بكامل ثقلها.

(1) قبائل من الهنود الحمر في أميركا، اشتهرت بأساليب محاصرة أعدائها.

فالفلاح وهو «عبد سلبي لمجموعة قاسية» يحاكم محاكمة فيها نوع من التساهل من قبل المحتل. وعلى عكس ذلك المحامي والطبيب فإنه يشهر بهما بشدة. إنّ هؤلاء المثقفين الذين يبقون على زوجاتهم في حالة نصف ـ عبودية يشار إليهم بالبنان. ويهب المجتمع الاستعماري بحماس ضد هذا الإقصاء الذي تعاني منه المرأة الجزائرية. فإن أولئك التعيسات، المحكوم عليهن «بولادة الأطفال» السجينات داخل أربعة جدران، الممنوعات ليثرن القلق والاهتمام.

يبرز في وجه المثقف الجزائري المنطق العنصري، بسهولة خاصة، حيث يقال على الرغم من أنه طبيب إلا أنه يظل كما هو، عربياً... «الطبع أغلب»... ويمكن أن تضاعف صورة هذه العرقية إلى ما لا نهاية. وبكلام أوضح يؤخذ على المثقف وقوفه في وجه انتشار العادات الغربية التي تمّ تعليمها وعدم قيامه بدور النواة الفعالة في تحويل المجتمع المستعمَر، وعدم إفساحه المجال لزوجته بالاستفادة من امتيازات حياة أكثر كرامة وعمقاً... وقد أصبح من المألوف كثيراً، أن يسمع الإنسان، في التجمعات الكبيرة، أوروبياً، يفضي بحرقة بأنه لم يرَ مطلقاً زوجة أحد الجزائريين وهو على صلة به منذ عشرين عاماً. وفي مستوى من التوجس أكثر انتشاراً، إلا أنه يفضح هذا الأمر جهاراً، نجد مثل هذا التأكيد المرير: «إننا نعمل بدون جدوى»... أو «إن الإسلام ليمسك بفريسته جيداً».

إن المحتلّ وهو يقدم الجزائري كفريسة يتنازعها الإسلام وفرنسا، الدولة الغربية بالقدر نفسه من الضراوة، إنما يكشف بوضوح، عن مسلكه وفلسفته وسياسته. ويدل هذا التعبير في الواقع، على أن المحتلّ المستاء من فشله المتكرر، يعرض بطريقة مبسطة ومحقرة إلى نظام القيم الذي يتسلح به المحتلّ وهو يقف في وجه هجماته العديدة. أن ما هو إرادة للتميز واهتمام بالإبقاء على بعض نواحي الوجود

الوطني سليمة، يُقدَّم باعتباره من ألوان السلوك الديني السحري، المتعصب.

ويتخذ هذا الرفض للمحتلّ، تبعاً لظروف الوضع الاستعماري ونماذجه، أشكالاً متميّزة. وكانت أشكال هذا السلوك، في جملتها قد درست خلال العشرين سنة الأخيرة، إلا أنه لا يمكننا التأكيد على أن النتائج التي تمّ الوصول إليها، صحيحة بكاملها. إن على المتخصصين في التربية الأساسية في البلاد المتخلّفة أو خبراء تطوير المجتمعات المتخلفة أن يدركوا الطابع العقيم والضارّ لكل مسعى بفضل إلقاء الضوء على عنصر على حساب العناصر الأخرى التي يتكوّن منها المجتمع المستعمَر. وحتى في نطاق أمّة حديثة الاستقلال لا يمكن توجيه الهجوم إلى هذا القسم أو ذاك من المجموع الثقافي، بدون توقّع الخطر على العمل الذي يجري القيام به (لا على التوازن النفسي للمستوطن الأصلي). وبدقة أكثر فإن ظواهر رفض المثاقفة يجب أن تُفهم على أنها استحالة عضوية، تجد ثقافة ما نفسها عاجزة فيه عن تبديل أي نموذج من نماذج وجودها ما لم تفكر من جديد، في الوقت نفسه، في إعادة النظر في أكثر قيمها عمقاً وأكثر نماذجها رسوخاً. إن الحديث عن رفض المثاقفة في وضع استعماري حديثٌ لا معنى له. إذ يجب إرجاع ظواهر المقاومة التي تلاحظ لدى المستعمَر إلى موقف رفض الاندماج وإلى موقف الحفاظ على أصالة ثقافية أي أصالة وطنية.

وكان لا بد للقوى المحتلة، وهي تبذل في مكافحة حجاب المرأة الجزائرية أقصى فعلها النفسي، من أن تجني، بالبداهة، بعض الثمرات. وهكذا فقد حدث، هنا وهناك إذن التوصل إلى «إنقاذ» امرأة فنُزع حجابها، وكان ذلك بمثابة الرمز.

كانت النساء ـ النماذج للاختبار، منذ ذلك الحين تسرن في

الشوارع سافرات الوجوه، طلقات الجسد كعملة نادرة في المجتمع الأوروبي في الجزائر. يخيم حولهن جوٌّ من الاحتفاء بالدخول إلى الحياة الجديدة. بينما الأوروبيون، في نشوة من ظفرهم وقد سرت فيهم رعدة تملأ جوانحهم، يتناقشون في ظواهر التحول النفسية. ويكسب صانعو هذا التحول تقديراً في المجتمع الأوروبي. ويغبطهم الناس، وتدعى الإدارة إلى رعايتهم.

ويزداد المسؤولون عن السلطة قناعة، بعد الحصول على كل نجاح، في تصورهم للمرأة الجزائرية، كسند للتغلغل الغربي في المجتمع الأصلي. إن كل حجاب منزوع يكشف للمستعمرين آفاقاً كانت ممنوعة حتى ذلك الحين، ويبرز لهم قطعة فقطعة الجسد الجزائري المعرَّى. وبعد سفور كل وجه تظهر روح المحتل العدائية وبالتالي آماله، مضاعفة عشرات المرات. وتعلن كل امرأة جزائرية جديدة سافرة، إلى المحتل عن مجتمع جزائري، تأذن نظمه الدفاعية بالتفسخ، وإنه مجتمع مفتوح وممهد. وكل حجاب يسقط وكل جسم يتحرر من وثاق الحايك التقليدي وكل وجه يبرز لنظر المحتل الوقح، المتلهّف لرؤيته، يكشف على نحو سلبي، بأن الجزائر قد بدأت في التنكر لنفسها وتقبل بهتك سترها من قبل المستعمر. ويبدو أنّ المجتمع الجزائري مع كل حجاب مهجور، إنه يرضى بمجاراة السيد وأنه يقرر تغيير عاداته، تحت إدارة وإشراف المحتلّ.

رأينا كيف ينظر مجتمع الاستعمار والإدارة الاستعمارية إلى الحجاب وقدمنا الملامح الديناميكية للجهود التي شرع بها لمحاربته باعتباره مؤسسة ورأينا أساليب المقاومة التي طوّرها المجتمع المستعمَر. وقد يكون مفيداً أن نتتبع على مستوى الفرد، أي المستوى الخاص للفرد الأوروبي، ألوان السلوك المتعددة الناشئة عن وجود

الحجاب، وبالتالي الطريقة الأصيلة التي تعتمدها المرأة الجزائرية في إعلان حضورها أو غيابها.

فما هي ردود الفعل، التي يمكن أن نسجلها بالنسبة لأوروبي لم يشارك مباشرة في هذا العمل التحويلي.

يبدو لنا أن الموقف المهيمن هو نزعة إغرابية رومانسيّة تشوبها نزعة جسية قوية.

والحجاب قبل كل شيء، يخفي جمالاً.

ثمة ملاحظة بين ملاحظات أخرى ـ أبداها محامٍ أوروبي كان يمرّ بالجزائر أثناء قيامه بأعمال مهنته فاستطاع أن يرى بعض الجزائريات السافرات. وهذه الملاحظة تكشف عن هذه الحالة العقلية. فقال وهو يعني الجزائريين: إن هؤلاء الرجال يقترفون إثماً بحجبهم هذا القدر من المحاسن العجيبة. ثم ختم كلامه بقوله: عندما يكتنز شعب ما، جمالاً باهراً مثل هذا، كمالاً كهذا الذي تجود به الطبيعة، يكون لزاماً عليه أن يبرزه وأن يعرضه. وفي نهاية الأمر فلا بد من أن نقدر على إرغامه على أن يفعل ذلك.

إن رؤية ضفيرة من الشعر أو جانباً من الجبهة أو ملامح وجه «مثير» في الترام وفي القطار تغذي وتُعزّز عند الأوروبي موقفه اللامعقول وهو: إن المرأة الجزائرية هي ملكة النساء جميعاً.

إلا أن هناك عدائية متبلورة تتجلى في درجة العنف لدى الأوروبي بإزاء المرأة الجزائرية. فنزع الحجاب عن هذه المرأة هو كشف جمالها للأنظار، وهو هتك سرِّها، وتحطيم مقاومتها وجعلها رهن الإشارة للمغامرة. وإن إخفاء الوجه هو أيضاً إخفاء سرِّها، وهو إحلال عالم من الأسرار ومن الخفاء. وهكذا يعيش الأوروبي، في مستوى شديد التعقيد، صلته بالمرأة الجزائرية. تتملكه الرغبة في جعل هذه المرأة في متناول يده، وفي أن يصنع منها، متاعاً، امتلاكه محتمل.

إن هذه المرأة التي ترى ولا تُرى تخيِّب أمل المستعمر. فهي لا تبدي المعاملة بالمثل. فلا تسلم نفسها ولا تمنح نفسها ولا تهبها. إن للجزائري، من المرأة الجزائرية، موقفاً واضحاً، في جملته. فهو لا يراها. بل هناك رغبة دائمة أيضاً في ألا يلحظ المرء هيئة الأنثى وألا يعير انتباهاً للنساء. فليس هناك إذن لدى الجزائري، في الشارع أو في الطريق، ذلك المسلك الذي يوصف في اللقاء بين الجنسين على مستوى النظر والطلعة المهيبة، والقوام العضلي ومختلف أنواع السلوك المضطرب التي عودتنا عليها دراسة ظواهر اللقاء.

يريد الأوروبي وهو يقابل الجزائرية، أن يرى. وهو يتصرف بطريقة عدائية أمام هذا التقييد لرؤيته، ويمضي الحرمان والعدائية هنا في تناسق تام.

وتجد الروح الهجومية طريقاً للظهور، في بداية الأمر في مواقف ذات وجهين مختلفين من حيث بنيتها، وفي جهاز الحلم الذي يكتشف لدى الأوروبي السوي أو الذي يعاني من اضطرابات عصبية[1] بلا تفريق.

(1) يجدر بنا أن نشير إلى الموقف المتواتر من جانب الأوروبيات بصورة رئيسية إزاء فئة خاصة من النساء المتطورات. إن بعض الجزائريات السافرات يصبحن بسرعة مذهلة وسهولة مدهشة أوربيات كاملات. لذلك نشعر النساء الأوروبيات بنوع من القلق أمامهن. فالخيبة التي كن يُحسِسْنَ بها إزاء الحجاب يعتريهن ما يشبهها أمام الوجه المكشوف والجسد الجريء، البارع، الذي لا يتردد والمهاجم بلا مواربة. وهكذا فإن المرأة الأوروبية لا تكف فحسب عن رضاها بتوجيه تطور المرأة السافرة وإصلاح أخطائها وإنما تحس بالخطر يحدق بمركزها على مستوى الدلال والأناقة وبالتالي في منافسة هذه...

ذلك أن هذه المرأة الجزائرية التي كانت مبتدئة وانقلبت إلى متخصصة وكانت في طور التعميد وتحولت إلى داعية، تضع الأوروبية موضع الاختبار. ولم يعد للأوروبية من ملجأ آخر غير الانضمام إلى الجزائري الذي ألقى بالجزائريات

وقد أصبح أمراً معتاداً سماع الأطباء الأوروبيين، في استشارة طبية مثلاً، في نهاية الفترة الصباحيّة، وهم يفصحون عن خيبة أملهم. فإن النساء اللواتي يكشفن الحجاب أمامهم، هن مبتذلات... عاديات. فليس هناك حقاً ما يستحق أن يجعل سراً... ويدور التساؤل حول ما يخفين!

وتحسم النساء الأوروبيات النزاع بكثير من قلة الاحتراز إذ يؤكدن، جازمات، بأن المرء لا يخفي ما هو جميل، ويكشفن عن رغبة «نسائية جداً» في هذه العادة الغريبة، رغبة في إخفاء العيوب. ثم يُقارِن استراتيجية المرأة الأوروبية التي ترمي إلى التقويم والتجميل والتزين (فن التجميل، قص الشعر، الموضة) باستراتيجية الجزائريات اللواتي يفضلن حجب ما لديهن وإخفاء وبذر الشك والرغبة في الرجل. وفي مستوى آخر يقال بأن في الأمر رغبة في الغش وأن وضعها في حزم لا يعدل، حقيقة، من طبيعتها ولا من قيمتها.

أما مادة الأحلام التي يقدمها الأوروبيون فإنها تحدد موضوعات أخرى مميزة. وقد برهن جان بول سارتر في كتابه «تأملات حول المسألة اليهودية»، على أن رائحة فض البكارة تفوح في المرأة اليهودية، على مستوى اللاشعور.

إن تاريخ الغزو الفرنسي في الجزائر الذي يصوّر هجمات الجيوش على القرى ومصادرة الأموال وهتك أعراض النساء، ونهب البلاد، قد أسهم في نشوء مثل هذه الصورة الديناميكية نفسها وبلورتها. فإن تذكر

= السافرات بشراسة في معسكر الشرّ وفساد الأخلاق. وسوف تقول النساء الأوروبيات «إن أولئك النساء السافرات هن بدون شك، لا أخلاق لهن على كل حال وماجنات». ويبدو أن نجاح الاندماج لا يمكن أن يخرج من إطار أبويّة مستمرّة ومقبولة.

عملية إطلاق العنان لسادية المحتل ولخلاعته، تخلق، على مستوى الترسبات النفسية لدى المحتل شقوقاً ونقاطاً خصبة حيث تستطيع أن تطفو في آن واحد، ألوان من السلوك المتعلقة بالأحلام وفي بعض المناسبات تصرفات إجرامية.

وهكذا فإنّ اغتصاب المرأة الجزائرية يكون في حلم الرجل الأوروبي، دائماً مسبوقاً بتمزيق الحجاب. وهنا نشاهد افتضاضاً مزدوجاً للمرأة. كما أن مسلك المرأة لا يكون أبداً مسلك الرضى أو القبول وإنما مسلك الخضوع.

وكل مرة يلتقي الأوروبي بالمرأة الجزائرية، في أحلام ذات محتوى شبقي، فإن خصائص علاقاته بالمجتمع المستعمَر تطفو إلى السطح. هذه الأحلام لا تجري مجرى تلك التي يكون موضوعها المرأة الأوروبية، لا على المستوى الشبقي نفسه، ولا على الإيقاع ذاته.

إن مسلك الأوروبي مع المرأة الجزائرية لا يجري على أسلوب استمالتها إليه بالتدريج وبالبوح المتبادل وإنما يكون فوراً بمنتهى العنف عبارة عن امتلاك واغتصاب، وشيء أشبه بالقتل. ويتخذ الأمر شكلاً بهيمياً وسادية شبه عصبية حتى لدى الأوروبي السوي. وهذه البهيمية والسادية يؤكدهما من ناحية أخرى موقف الفزع الذي يهيمن على الجزائرية. فالمرأة الفريسة تصرخ في الحلم، وتتملص كالغزالة ثم تفتض وتمزق وهي خائرة القوى، مغمى عليها.

ومن الواجب كذلك أن نلفت الانتباه إلى صفة تبدو لنا هامة في مادة الحلم. ذلك الأوروبي لا يحلم مطلقاً بامرأة جزائرية، تُنال منفردة (على انفراد). إن المرات النادرة التي يعقد فيها اللقاء بصفة زوجين سرعان ما يتحول بالهرب المضطرب الذي تقوم به المرأة والذي يدفع الذكر دفعاً لا يردّ إلى «عند النساء» إذ إنّ الأوروبي يحلم دوماً

بمجموعة من النساء، يذكره بمخدع النساء عند اليونان وبالحريم وهما فكرتان اغرابيّتان متأصلتان، على نحو متين، في اللاشعور.

وسوف تفضح عدائية الأوروبي عن ذاتها أيضاً من خلال تقديم ملاحظات حول أخلاقيات الجزائرية. حيث نجد أن خفرها وتحفظها يتحولان تبعاً لقوانين التنازع المتعارف عليها في علم النفس، إلى الضدّ فتصبح الجزائرية منافقة، فاسقة بل حتّى امرأة شبقة.

وقد رأينا أن الاستراتيجية الاستعمارية لتفتيت المجتمع الجزائري قد خصّت، على مستوى الأفراد، المرأة الجزائرية بمكانة من الدرجة الأولى. وسوف يحدث السعي المستميت الذي يبذله المستعمِر وطرق كفاحه بصورة طبيعية، ألواناً من السلوك، لدى المستعمَر متسمة بردود الفعل. وهكذا يجد المستعمَر نفسه وهو يواجه عنف المحتل، مدفوعاً إلى تحديد موقف مبدئي من عنصر، كان فيما مضى عديم الأثر، في شكل الثقافة المحليّة الظاهري. فإن استماتة المستعمِر في تصميمه على نزع الحجاب عن المرأة الجزائرية ورهانه لكسب النصر مهما كلف الأمر في معركة السفور، هما المسألتان اللتان ستثيران ردّ فعل انطوائي لدى المواطن الأصلي. وعلى ذلك فإن الموقف العدائي المتعمّد الذي يقفهُ المستعمِر من الحايك يعطي لهذا العنصر الميت حياة جديدة وهو العنصر من المخزون الثقافي الجزائري الذي تجمّد فلم يتغيّر شكله ولا اكتسب ألواناً جديدة. وهنا نعثر على قانون من قوانين علم النفس الخاصة بالاستعمار. وهو أن الفعل ومشاريع المحتل هي التي تحدد، في المرحلة الأولى، مراكز المقاومة التي تنتظم حولها إرادة البقاء في شعب ما.

إن الأبيض هو الذي يخلق الزنجي. ولكن الزنجي هو الذي يخلق الزنوجة. ورداً على الروح العدائية الاستعمارية من حول الحجاب فإن المستعمَر ينمي التعلق بالحجاب وما كان عنصراً لا نصيب له من

الاكترات في مجموع متجانس، إذا به يكتسب صفة التابو لذلك فإن موقف هذه الجزائرية أو تلك من الحجاب سوف يُربط باستمرار بموقفها الكلي من الاحتلال الأجنبي. فالمستعمر، أمام استهداف المستعمِر لهذا القطاع من تقاليده أو ذاك يَردّ بطريقة عنيفة جداً. إن الاهتمام الذي يبذله المستعمِر لتعديل هذا القطاع، والاندفاع الذي يميّزه في عمله التربوي وتوسلاته ووعيده للدفع إلى التخلّي عن هذا العنصر أو ذاك، كل هذا ينسج حول ذلك العنصر المميز عالماً حقيقياً من المقاومات. ذلك أن الصمود في وجه المحتل إزاء هذا العنصر المحدد معناه إلحاق فشل ذريع به ومعناه بخاصة أن تبقى «للتعايش» أبعاده في الصراع وفي الحرب المستترة. وهذه هي المحافظة على جو السلم المسلح.

سوف يتبدل موقف المرأة الجزائرية ومجتمع السكان الأصليين، بخصوص الحايك، تبدّلاً هاماً بمناسبة كفاح التحرير. وتكمن أهميّة هذه التجديدات في كونها لم تكن موضوعة في أية لحظة في برنامج الكفاح. فلم تلح أبداً نظرية الثورة واستراتيجيتها على ضرورة إعادة النظر في ألوان السلوك إزاء الحجاب. ويمكن التأكيد من الآن فصاعداً بأن مثل هذه المسائل لن تثار، في الجزائر المستقلة. ذلك أن الشعب قد أدرك في الممارسة الثورية، أن المسائل تحل في خضمّ الحركة ذاتها التي تطرحها.

فقد أديرت المعركة حتى عام 1955 من قبل الرجال فحسب. إذ إن الخصائص الثورية المميزة لهذه المعركة وضرورة السرّية المطلقة ألزمت المناضل على إبقاء زوجته في جهل من ذلك جهلاً مطبقاً. وقد نجمت صعوبات جديدة، تتطلب حلولاً مبتكرة بحسب تكيُّف العدو المتتابع مع أشكال المعركة. ولم يتخذ قرار إشراك النساء الجزائريات كعناصر

فعالة في الثورة الجزائرية من دون تروّ. وبمعنى ما فإن مفهوم المعركة نفسه هو الذي كان يجب أن يعدل. فإن عنف المحتل ووحشيته وتمسكه الجنوني بالأرض الوطنية، كل هذا قد أوصل القادة إلى عدم استبعاد بعض أشكال الصراع. وبالتدريج فإن الشعور بضرورة الحرب الشاملة قد فرض نفسه. ولكن تجنيد النساء لا ينطبق على الرغبة في تعبئة مجموع الأمة فحسب. يجب المزج مزجاً متآلفاً، ما بين دخول النساء الحرب من جهة، واحترام نمط الحرب الثورية من جهة أخرى. بمعنى آخر يجب على المرأة أن تتحلى بنفس روح التضحية التي يتحلّى بها الرجال. فمن الواجب إذن منحها الثقة نفسها التي نتطلبها في حال المناضلين المجرّبين والذين عرفوا السجون عدة مرات. ويجب إذن أن نطلب من المرأة روحاً معنوية عالية وقوة سيكولوجية فريدتين. ولم يخل الأمر من مواقف التردد. فلقد كانت دواليب العمل الثوري قد اتسع نطاقها إلى حدٍّ بعيد وأخذت آلة الحرب تسير بإيقاع معيَّن. الأمر الذي يستوجب تعقيد الآلة أعني زيادة شبكاتها بدون إضعاف قوة تأثيرها. ولم يكن بالإمكان النظر إلى النساء باعتبارهن فئة بديلة وإنما كعنصر قادر تمام القدرة على مواجهة المهمات الجديدة.

كانت النساء، في الجبال يساعدن الثائرين عندما يحطون الرحال أو يقضون نقاهاتهم على أثر جرح أو إصابة تيفوئيد. غير أن التقرير بضم المرأة إلى الحلقة الرئيسية وجعل الثورة مرتبطة بوجودها وبعملها في هذا القطاع أو ذاك كان بداهة موقفاً ثورياً تماماً. فلقد كان إرساء الثورة، من ناحية ما، على فاعليتها، اختياراً هاماً.

*

لقد كان اتخاذ مثل هذا القرار صعباً لأسباب عدة. ذلك أننا رأينا

بأنه كان لدى المجتمع الجزائري وبخاصة النساء الميل للفرار من المحتل إبان فترة السيطرة كلها التي لم يثر فيها النزاع. إن إصرار المحتل في مسعاه، لفرض السفور على المرأة، وفي أن يجعل منها حليفاً له في العمل على التدمير الثقافي، قد عززت التمسك بالعادات التقليدية. كانت هذه التقاليد الإيجابية في إطار استراتيجية المقاومة ضدّ العمل المدمّر الذي يقوم به المحتل، تحتوي في الوقت ذاته على آثار سلبية. فإن المرأة، وبخاصة إمرأة المدن تفقد الشيء الكثير من القدرة على التحرّك والثقة بالنفس. ولما كان عليها أن تخدم في نطاقات ضيقة فإن جسدها لا يكتسب سهولة الحركة العادية إزاء أفق غير محدود من الدروب والأرصفة المنبسطة والمنازل والعربات، والناس الذين يتم تجنّبهم أو الاصطدام بهم... هذه الحياة المسيجة نسبياً، المتضمنة تنقلات معروفة، مبوبة ومنظمة، تجمِّد على نحوٍ خطر، أية ثورة مباشرة.

*

كان الزعماء السياسيون يعرفون تمام المعرفة هذه المميّزات وكانت مواقف التردد تعبّر عن إدراكهم لعظم مسؤولياتهم. وكان من حقهم أن يرتابوا في نجاح هذا التدبير. أفلا يحتمل أن يكون لقرار كهذا نتائج كارثية على سير الثورة؟

*

كان يضاف إلى هذا الشك عنصر على القدر عينه من الأهمية. وهو أن المسؤولين كانوا يترددون في تجنيد النساء لأنهم كانوا يعرفون وحشية المستعمِر. ولم يكن يخامر المسؤولين عن الثورة أيُّ وهم حول قدرات العدو الإجرامية. فجميعهم تقريباً قد مروا بسجونه أو تحدثوا مع الذين نجوا من معسكرات الاعتقال أو من زنزانات البوليس

القضائي الفرنسي. ولم يكن أيٌّ منهم يجهل الواقع وهو أن كل جزائرية توقف سوف تعذب حتى الموت. وإنه لمن السهل، نسبياً، أن ينخرط الإنسان نفسه في هذا الطريق وأن يقرّ بين احتمالات مختلفة، باحتمال موته تحت التعذيب. ولكن الأمر يكون أكثر صعوبة عندما يجب على هذا الإنسان أن يعين شخصاً آخر، من الجلي أنه يتعرض لهذا الموت على وجه التأكيد. وكان يجب والحالة هذه إقرار دخول المرأة الثورة، وتكدست الاعتراضات الداخلية وكان كل قرار يثير التردد ذاته ويبعث على اليأس نفسه.

*

لقد شبّه المراقبون عمل الجزائرية، أمام النجاح الهائل الذي أحرزه هذا الشكل الجديد من أشكال المعركة الشعبية، بعمل بعض المقاومات أو حتى بالعميلات السريات في الأجهزة المتخصصة. ويجب أن يبقى ماثلاً في ذهننا بصورة مستديمة أن الجزائرية عندما تجند تتقن بالغريزة، في ذات الوقت، دورها كـ «امرأة منفردة في الشارع» ودورها في مهمّتها الثورية. إن المرأة الجزائرية ليست عميلاً سرياً! فهي تخرج إلى الشارع، ودون تدريب ودون قصص تحكى لها، وفي حقيبة يدها ثلاث قنابل صغيرة أو في الكورسيه تقرير بنشاط إحدى المناطق. وليس لديها ذلك الإحساس بأنها تؤدّي دوراً قرأته مرات ومرات عديدة في الروايات أو شاهدته في السينما: وليس لديها مثل هذا العامل من التمثيل، أو التقليد، الذي يكاد أن يكون دائماً موجوداً في مثل هذا اللون من العمل إذا ما دُرِس لدى المرأة الأوروبية.

ليس هذا ابرازاً لشخصية معروفة، وقد تواترت في الخيال ألف مرة أو في الروايات. إنما هي ولادة صحيحة، خالصة وبدون مرحلة تحضيرية. فليست هنالك شخصية لتقليدها. على العكس توجد حالة

درامية حادة، وهي انعدام المسافة ما بين المرأة والمرأة الثائرة. فإن المرأة الجزائرية ترتفع دفعة واحدة إلى مستوى المأساة[1].

إن مضاعفة عدد خلايا جبهة التحرير الوطني واتساع مهماتها الجديدة، من مالية واستخبارات، ومكافحة استخبارات العدو، ومن تكوين سياسي، وضرورة تشكيل ثلاث أو أربع خلايا احتياط مقابل كل خلية عاملة، تكون معدَّة لممارسة عملها عند أقل استنفار يتعلق بالخليّة الأولى، كل هذا يلزم المسؤولين البحث عن عناصر أخرى، حصراً من أجل إتمام مهمات فردية. وبعد سلسلة أخيرة من تقليب الرأي فيما بين المسؤولين وبخاصة أمام المسائل اليومية المستعجلة المطروحة من قبل الثورة أقر تجنيد العنصر المؤنث، بالتعيين، في الكفاح الوطني.

ويجب التأكيد مرة أخرى على ما لهذا القرار من صفة الثورية. ولا سيما أن النساء المتزوجات هن اللاتي جرى الاتصال بهن في البداية غير أنه سرعان ما يصار إلى التخلي عن قيود إشراك المرأة. فقد جرى في البدء اختيار المتزوجات ممن كان أزواجهن مناضلين، وفيما بعد جرت تسمية بعض الأرامل أو المطلقات. وفي كل الأحوال، لم تُجنّد أبداً شابات صغيرات أولاً أنه ليس لدى فتاة صغيرة حتى وإن كانت في سن العشرين أو الواحد والعشرين، الفرصة، مطلقاً، للخروج لوحدها من منزل الأسرة. ولكن واجبات هذه المرأة كأم أو زوجة

(1) فإننا هنا نسوق الوقائع المعروفة لدى العدو فحسب. ونسكت إذن عن أشكال العمل الجديد التي اعتمدتها النساء في الثورة. فإن ألوان التعذيب التي تعرضت لها المناضلات منذ عام 1958، في الواقع، قد سمحت للمحتل بتكوين فكرة عن استراتيجية المرأة، وها هي أشكال جديدة تولد اليوم. لذلك ندرك ضرورة السكوت عنها.

والاهتمام بحصر النتائج المحتملة من توقيفها وموتها، وكذلك إقبال الفتيات الصغيرات المتزايد على التطوع، قد قاد المسؤولين السياسيين إلى أن يقفزوا قفزة أخرى بإلغاء تلك القيود والقبول بالاعتماد على مجموع النساء الجزائريات بلا تفريق.

كانت المرأة ما تزال محجبة أثناء ذلك الزمن، وهي ضابطة الاتصال، أو ناقلة منشورات أو تتقدم مسؤولاً مائة أو مائتي متر وهو يغيّر مكانه. غير أن دواليب الكفاح قد انتقلت، ابتداء من مرحلة معينة، إلى المدينة الأوروبية. وهكذا سقط رداء القصبة الواقي وستار الأمن الذي يكاد يكون عضوياً والذي تنسجه المدينة العربية حول المواطنة الأصلية. واندفعت الجزائرية حاسرة مكشوفة في مدينة المحتل. وبسرعة فائقة اكتسبت مسلكاً هجومياً لم يكن ليصدق مطلقاً. عندما يباشر المستعمَر عملاً ضد الرجل المضطهِد وبخاصة إذا كان هذا الاضطهاد قد مورس بأشكال من العنف الشديد والمتواصل كما حصل في الجزائر، فلا بدَّ له من أن يقهر عدداً هاماً من الأمور الممنوعة. والمدينة الأوروبية ليست امتداداً لمدينة السكان الأصليين ولا يقيم المستعمِرون في وسط السكان الأصليين. إلا أنهم يحيطون بالمدينة الأصلية، بل إنهم قد نظموا حصارها. وكل خروج من قصبة الجزائر يُفضي إلى العدوّ. والشيء نفسه في قسنطينة ووهران والبليدة وعنّابة.

وهكذا فإن مدن السكان الأصليين تقع، بطريقة مدبرة، بين فكّي كماشة المحتلّ، ويجب أن يملك المرء بين يديه مخططات سكنية لأية مدينة تقع في مستعمرة مع ملاحظة تقديرات أركان حرب قوى الاحتلال، حتى يستطيع أن يكوّن لنفسه فكرة عن الصرامة التي نُظّمت بها عملية تطويق وشلّ مدينة السكان الأصليين.

وفيما عدا النساء المستخدمات في بيوت المحتلّ، أولئك اللواتي

يطلق عليهن المستعمِر بلا تمييز اسم «فاطمة»، فإن الجزائرية، الجزائرية الشابة على نحو خاص قليلاً ما تغامر بالسير في المدينة الأوروبية. فالتنقلات تتم كلها تقريباً في المدينة العربية. وحتى في المدينة العربية فإن التنقلات قد اختصرت إلى الحد الأدنى. إن المرات القليلة التي تغادر الجزائرية فيها المدينة تكون دائماً وتقريباً، بمناسبة حدث ما، طارىء (وفاة قريب، ساكن في موقع مجاور) أو على الأغلب للقيام بزيارات تقليدية في نطاق عائلي بمناسبة الأعياد الدينية وإما للحج. . . وفي هذه الحالة يتم اجتياز المدينة الأوروبية بالعربة في أغلب الأحيان منذ الصباح الباكر. لذلك يكون على الجزائرية، الجزائرية الشابة ـ فيما عدا بعض الطالبات النادرات (اللواتي ليس لهن مع ذلك، ما لزميلاتهن الأوروبيات من مشية طليقة، سهلة)، أن تقهر ـ وهي في المدينة الأوروبية، جملة وافرة من الممنوعات الداخليّة، من مخاوف منتظمة ذاتياً، ومن انفعالات. وفي الوقت ذاته عليها مواجهة عالم المحتل المعادي بجوهره وقوى البوليس المعبأة، اليقظة، الفعالة. ويجب على الجزائرية، في كل مرة تدخل فيها إلى المدينة الأوروبية أن تحرز نصراً على ذاتها، على مخاوفها الطفولية. يجب عليها أن تستعيد صورة المحتل المثبتة في مكان ما من عقلها وفي جسمها لكي تعيد تكوينها وتمهد للعمل الرئيسي في تآكل هذه الصورة وجعلها غير أساسية، وانتزاع شيء من غرورها، وإبطال قداستها.

إن خرق الاستعمار، وهي عملية ذاتية في بادئ الأمر، تكون نتيجة لانتصار المستعمَر على خوفه المزمن وعلى اليأس الذي يكتنفه والذي قطّره فيه، يوماً بعد يوم، استعمار استقرّ على أمل البقاء إلى الأبد.

إن الفتاة الجزائرية، في كل مرّة يطلب منها ذلك، تقيم ارتباطاً. فمدينة الجزائر لم تعد المدينة العربية وإنما أصبحت منطقة الجزائر ذات الإدارة المستقلة، الجهاز العصبي لتشكيل العدو. كما يتسع حجم

وهران وقسنطينة. لذلك يعمل الجزائري، وهو ماضٍ في شنّ كفاحه على فك إسار الكماشة التي تحكم فكيها حول مدن السكان الأصليين. وهكذا خلقت الثورة بين نقطة وأخرى، بين رويسو وحسين داي وبين الأبيار وشارع ميشليه روابط جديدة. والمرأة الجزائرية، الفتاة الجزائرية الشابة، هي التي أخذت على عاتقها هذه المهمات بنسبة تتزايد تزايداً قوياً.

لقد أوكل للمرأة الجزائرية القيام بمهمّات مثل نقل البلاغات والأوامر الشفهية المعقدة، التي يجب أن تحفظ أحياناً عن ظهر قلب من قبل نساء لا يتمتعن بأدنى تعليم.

كذلك كان عليها أن تقوم بدور الحراسة ساعة كاملة بل غالباً أكثر، أمام منزل يجري فيه لقاء بين مسؤولين.

وعلى مدى تلك الدقائق التي لا نهاية لها حيث يجب تجنب البقاء في المكان نفسه لئلا يلفت الانتباه، وتجنب الابتعاد كثيراً تنفيذاً لمسؤولية الحفاظ على أمن الأخوة الموجودين في الداخل، كثيراً ما كانت تقع حوادث مأساوية ـ هزلية. فإن هذه الشابة الجزائرية السافرة التي «تذرع الرصيف» كثيراً ما ترمقها عيون الشباب، فيتصرفون إزاءها كما يتصرف جميع شباب العالم، ولكن تصرفهم يتسم بصفة خاصة، نتيجة للفكرة التي يحملونها، عادة، عن المرأة السافرة. وهكذا توجّه لها ملاحظات بغيضة، فاحشة، مهينة. وعندما تحدث مثل هذه الأمور، يجب على الفتاة العضّ على النواجذ، والسير خطوات قليلة والإفلات من المارة الذين يجلبون الانتباه، والذين يوحون لمارة آخرين بالرغبة سواء للعمل مثلهم أم لاتخاذ موقف المدافع. أو تكون مهمة المرأة الجزائرية الانتقال من مكان إلى آخر، حاملة عشرين أو ثلاثين، أو أربعين مليوناً، من مال الثورة في حقيبة يدها أو في حقيبة

صغيرة، ذلك المال الذي سوف يستخدم في سد احتياجات أسر المعتقلين أو في شراء الأدوية والأغذية من أجل ثوار الجبل.

هذا الجانب من الثورة، قامت به المرأة الجزائرية بما لا يصدق من الثبات وضبط النفس والنجاح. وبالرغم من الصعوبات الداخلية والذاتية ورغماً عن عدم الفهم الذي يصل درجة العنف أحياناً، والصادر عن قسم من الأسرة فإن الجزائرية سوف تؤدي جميع المهمات التي تسند إليها.

إلا أن الأمور سوف تتعقد بالتدريج. ذلك أن المسؤولين الذين ينتقلون، مستعينين بنساء ـ كشافات أو بفتيات شابات مستطلعات الطريق، لا يكونون رجال سياسة، حديثي العهد، وغير معروفين بعد لدى مصالح الأمن. ولكن قادة عسكريين مشهورين، أخذوا يمرون بالمدن في تنقلاتهم. وكان هؤلاء معروفين، والبحث جارٍ عنهم. وليس هناك محافظ شرطة واحد لا يملك صورة لهم على مكتبه.

هؤلاء العسكريون الذين يتنقلون، وهؤلاء المقاتلون، مسلحون بأسلحتهم دوماً. وهي أسلحة رشاشة أو مسدسات، أو قنابل يدوية وقد تكون هذه الأسلحة بأنواعها الثلاثة معاً سلاحاً لهم. ولم يتمكن المسؤول السياسي إلّا بعد لأي من إقناع هؤلاء الرجال، الذين ما كان في مكنتهم القبول بوقوعهم في الأسر، على أن يسلّموا أسلحتهم للفتاة المكلّفة بتقدّمهم، وتقع عليهم هم مسؤولية استرجاع تلك الأسلحة في الحال، إذا تأزم الموقف. وعلى هذا يتقدم الموكب إذن في قلب المدينة الأوروبية. فتاة صغيرة، بيدها حقيبة تسير على بعد مائة متر، ومن خلفها اثنان أو ثلاثة رجال، في حالة هدوء. هذه الفتاة الصغيرة التي تكون المنارة، والبارومتر بالنسبة للمجموعة هي عامل الإيقاع

الذي يحدد الخطر. توقف ـ إنطلاق، ثم توقف ـ إنطلاق وسيارات البوليس في الاتجاهين، والدوريات. . الخ، تمضي متتابعة.

ومن حين إلى آخر كانت الرغبة تستبد بالعسكريين، كما كانوا يعترفون بعد انتهاء مهمتهم، لاستعادة ما في حوزة الفتاة من سلاح، خوفاً من الوقوع على غرة في قبضة العدو ولا يكون لديهم الوقت للدفاع عن أنفسهم. ومع هذه المرحلة فإن المرأة الجزائرية تزداد انخراطاً في لحم الثورة ودمها.

إلا أن فاعليتها، ابتداء من عام 1956 تأخذ أبعاداً هائلة في الحقيقة. إذ لما كانت قيادة الثورة تريد كيل الضربة لقاء الضربة رداً على المجازر ضد المدنيين الجزائريين في الجبال وفي المدن، فإنها قد رأت نفسها لا تستطيع التراجع، إن لم تشأ أن يستولي الرعب على الشعب، عن تبني ألوان من الكفاح كانت مستبعدة حتى ذلك الوقت. إن هذه الظاهرة لم تحلل تحليلاً كافياً ولم يقع التأكيد بما فيه الكفاية على الأسباب التي تقود حركة ثورية إلى اختيار هذا السلاح الذي يدعى الإرهاب.

كان الإرهاب، أثناء المقاومة الفرنسية يستهدف عسكريين من الألمان المحتلين أو منشآت العدو الستراتيجية. وكان تكتيك الإرهاب هو ذاته لا يتبدل. إغتيالات فردية، أو اغتيالات جماعية بالقنابل أو نسف القطارات. أما في الوضع الاستعماري وبخاصة في الجزائر، حيث عدد المستوطنين كبير، وحيث الميليشيات المحلية قد عبأت بسرعة، الموظف والممرض والبقال، في جهاز القمع، فإن المسؤول عن الكفاح ليجد نفسه في مواجهة وضع جديد كل الجدة.

ليس هناك من يتخذ بسهولة قراراً، بالعمل على قتل مدني في الشارع. ولا يقدّر وضع قنبلة في مكان عام بدون مأساة ضمير.

كان المسؤولون الجزائريون الذين كانوا يحسبون أنهم قادرون على الردّ على ضربات العدو من دون أزمات ضمير حادة، يكتشفون رغم أخذهم بعين الاعتبار لشدة القمع وجنونية الاضطهاد، إن أبشع الجرائم المرتكبة لا تشكل مبرراً كافياً لاتخاذ بعض القرارات. وهكذا فقد تراجع المسؤولون، مرات عديدة، عن تنفيذ مشاريع للرد أو أنهم استدعوا في آخر لحظة الفدائي المكلّف بوضع القنبلة. لقد كان هناك، إيضاحاً لهذا التردد، ذكرى المدنيّين المقتولين أو المصابين. وكان هناك الحرص السياسي على عدم صدور ما يخشى منه من التصرفات، على تشويه قضية الحرية. وكذلك كان هناك الخوف من أن يصاب الأوروبيون، الذين يعملون مع الجبهة، أثناء تلك العمليات. ثمة توجسات ثلاثة إذن دخلت في الاعتبار هي: عدم تكديس الضحايا التي تكون بريئة أحياناً، وعدم إعطاء فكرة خاطئة عن الثورة وأخيراً إبقاء الديموقراطيين الفرنسيين وديموقراطيي جميع البلاد وأوروبيي الجزائر، مفتونين بالمثل الوطني الجزائري.

والحال فإن تذبيح الجزائريين والغزوات التي تجري في الأرياف تعزز اطمئنان المدنيين الأوروبيين وتبدو أنها تمكن النظام الاستعماري وتنعش الأمل في دنيا المستعمر. فالأوروبيون الذين كانوا، على أثر بعض الأعمال العسكرية التي قام بها الجيش الوطني الجزائري في ظل كفاح الشعب الجزائري قد قلّلوا من حدة عرقيتهم ووقاحتهم، استعادوا عجرفتهم السابقة وازدراءهم التقليدي.

إنني لأذكر تلك المخلوقة، بائعة التبغ في بترتونة، يوم حجز الطائرة المقلّة أعضاء جبهة التحرير الوطني الخمسة، وهي تلوح بصورهم، على باب دكانها، هاتفة: «لقد اصطادوهم، وأرجو أن يقطعوا لهم ما أفكر فيه».

كانت كل ضربة توجّه إلى الثورة وكل مذبحة يقترفها الخصم تعزّز شراسة المستعمرين وتحاصر المدني الجزائري من جميع الجهات.

*

كانت القطارات التي تنقل العسكريين الفرنسيين، والبحرية الفرنسية التي تقوم بالمناورات وبالضرب بالقنابل، من مرافىء الجزائر وفيليب فيل والطائرات الجاهزة للانقضاض والميليشيات الذين يهاجمون الدواوين والذين يصفّون الرجال الجزائريين بلا حساب... كل ذلك كان يساهم إذن في إحساس الشعب أنه بدون دفاع، وأنه بدون حماية، وأن شيئاً ما لم يتغير وأن الأوروبيين قادرون على عمل ما يريدون. إن هذه الحقبة هي التي كنا نسمع أثناءها أوروبيين يصرحون في الشوارع: «فليتولى كل واحد منّا عشرة منهم، ويملص رقابهم، ولسوف ترون بأن المسألة ستحل بسرعة» على حين كان الشعب الجزائري، وبخاصة، شعب المدن، يرى هذا التبجح الوقح يسحق ألمه، ويتأكد من عدم معاقبة هؤلاء المجرمين الذين يسرحون ويمرحون أمام أعينهم. وكان يمكن، فعلياً، أن يطلب من كل جزائري وكل جزائرية في أية مدينة تسمية الذين يمارسون التعذيب وسفاحي المنطقة.

وابتداءاً من فترة معينة أخذ الشك يشقّ طريقه إلى فكر جزء من الشعب الذي أصبح يتساءل فيما إذا كان حقاً يمكن الصمود كمّاً وكيفاً في وجه هجمات المحتل.

هل تستحق الحرية الانخراط من أجلها في دوامة الإرهاب والإرهاب المضاد الهائلة؟ ألا يعبّر عدم التناسب هذا عن استحالة التخلص من الاضطهاد؟

بيد أن جزءاً آخر من الشعب قد نفذ صبره وهو يريد وقف هذه الغلبة التي يحصل عليها العدو بطريق الإرهاب. فلم يعد بالإمكان استبعاد القرار بضرب الخصم فردياً وبالاسم، إن دم جميع المعتقلين

الذين «قتلوا وهم يحاولون الفرار» وصراخ الذين أعدموا، يطالب بإلحاح بتبني أشكال جديدة في المعركة.

ولسوف يكون رجال البوليس وأماكن تجمع المستعمِرين (المقاهي، في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة) الهدف في البداية. ومنذ ذلك الحين انخرطت الجزائرية بعناد في العمل الثوري وبكامل قواها. فهي تنقل في حقيبة يدها القنابل اليدوية والمسدسات التي سوف يتناولها الفدائي في اللحظة الحاسمة أمام البار، أو عند مرور المجرم المطلوب، وأثناء هذه الحقبة، كان الجزائريون الذين تفاجئهم الحوادث وهم في المدينة الأوروبية يوقفون ويستجوبون بلا رحمة ويفتشون.

ولهذا السبب يجدر بالمرء أن يتتبع ذلك الرجل وتلك المرأة، أحدهما بموازاة الآخر، هذا الزوج الذي يحمل الموت إلى العدو والحياة إلى الثورة. الواحد منهما يسند الآخر، بينما يكون أحدهما، في الظاهر، غريباً عن الآخر. المرأة وقد تحوّلت تماماً إلى أوروبية، سهلة الحركة طليقة المشية لا يُستَرابُ بها، مندمجة في البيئة، والآخر غريب متوتّر يمشي نحو قدره.

وعلى نقيض المختلّين الفوضويين، الذين روّج لهم الأدب، فان الفدائي الجزائري لا يتعاطى المخدر. فما بالفدائي من حاجة لأن يتجاهل الخطر، ولأن يموّه على ضميره أو يتناسى. فما أن يقبل «الإرهابي» القيام بمهمة ما، حتى يترك الموت ينساب إلى روحه. ذلك أنه يضرب موعداً منذ ذلك الحين مع الموت. أما الفدائي نفسه، فإن موعده يكون مع حياة الثورة وحياته ذاتها. إن الفدائي لا يضحّى به. وهو لا يتراجع حقيقة، أمام احتمال فقدانه لحياته من أجل استقلال الوطن، ولكنه، في أية لحظة من لحظات حياته لا يختار الموت.

وإذا كان القرار قد اتُّخذ بقتل ذلك الرئيس للشرطة كأداة للتعذيب أو ذلك الزعيم الاستعماري فإنما ذلك يكون لأن مثل هؤلاء الرجال يشكلون عقبة أمام تقدم الثورة. إن فروجير (Froger) مثلاً يرمز إلى تقليد استعماري وطريقة قد نشأت في مدينتي سطيف وقالمة عام 1954[1]. بالإضافة إلى أن قوة فروجير المزعومة تبلور عملية الاستيطان وتعيد الأمل لأولئك الذين بدأوا يشكّكون في حقيقة صلابة النظام. ذلك أنه من حول رجال مثل فروجير يتجمع اللصوص وسفاحو الشعب الجزائري يشد بعضهم أزر بعض. والفدائي يعرف هذا حق المعرفة وكذلك تعرفه المرأة التي ترافقه، المرأة مستودع الأسلحة. إن المرأة الجزائرية السافرة، وهي تنقل مسدسات، وقنابل يدوية ومئات من بطاقات الهوية المزورة أو القنابل، تتحرّك كالسمكة في المياه الغربية. يبتسم لها العسكريون وتبتسم لها الدوريات الفرنسية وهي مارّة. ومن هنا وهناك ترشقها الاطراءات حول مظهرها ولكن أحداً لا يشك أن في حقائبها يقبع المسدس ـ الرشاش الذي سوف يحصد عما قليل أربعة أو خمسة من أفراد إحدى الدوريات.

حريّ بنا أن نعود إلى هذه الشابة الصغيرة، التي نزعت الحجاب بالأمس، والتي تتقدم في المدينة الأوروبية التي يخترقها رجال الشرطة والمظليون والجنود، إنها لم تعد تمشي في ظل الحيطان كما كان ينزع بها الميل لمثل ذلك قبل الثورة. إذ كانت الجزائرية مدفوعة باستمرار للاحتجاب من أمام عضو المجتمع المسيطر، تتجنب السير في وسط

(1) فروجير هو أحد الزعماء الاستعماريين... قضى عليه أحد الفدائيين في أواخر عام 1956.

الرصيف الذي يعود حق السير فيه في جميع بلاد العالم إلى الذين يحكمون.

إن كتفي الجزائرية السافرة بارزان، والمشية رشيقة، مدروسة: فلا هي بالسريعة جداً ولا بالبطيئة جداً. والساقان عاريتان، لا يأسرهما حجاب بل طليقتان، والردفان «للهواء الطلق».

إن الفتاة الجزائرية في المجتمع التقليدي، تكتشف جسدها بأهليتها للزواج وبالحجاب، والحجاب يستر الجسد ويهذبه ويعدله في ذات الفترة التي يعرف فيها أكثر مراحله تفتحاً واندفاعاً. والحجاب يحمي ويطمئن ويعزل. ولكي يقدّر المرء أهمية الحجاب في جسد المرأة المستيقظ يجب أن يكون قد استمع لاعتراف الجزائريات أو حلل مادة الأحلام لدى بعض حديثات العهد في السفور. إنه انطباع عن جسد ممزق، مقذوف خارج طريقه، تبدو الأعضاء فيه أنها تستطيل إلى ما لا نهاية. فعندما تضطر الجزائرية إلى اجتياز أحد الشوارع فإنها تبقى، لمدة طويلة، وهي تخطىء تقدير المسافة التي يجب عليها أن تقطعها، تقديراً صحيحاً. ويبدو الجسم الذي ينزع الحجاب، أنه قد أفلت، وأنه ينطلق أعضاء متفرقة. أو يشعر بأنه غير مكتمل اللباس، وحتى إنه عارٍ. شعور بالنقص يعتلج في النفس على نحوٍ حاد. مذاق مضطرب بشيء لم يتمّ. وتحسس مخيف بأن المرء يتفكك. فإن غياب الحجاب يفسد سيماء الجزائرية الجسدي. والأمر يقتضيها بسرعة اختراع أحجام جديدة لجسدها، ووسائل جديدة للمراقبة العضلية، ويقتضيها الأمر أن تخلق لنفسها مشية امرأة سافرة في الخارج. فعليها أن تهزم الخجل، وتتغلب على الارتباك (إذ يجب عليها أن تكون كالأوروبية) مع تجنب

المبالغة، وزيادة التبرج وهو أمر يجذب الانتباه. فإن الجزائرية التي تدخل المدينة الأوروبية، عادية تماماً، تتعرف على جسدها من جديد وتعيد تركيز حركاته بطريقة ثورية تماماً. هذا الديالكتيك الجديد للجسد وللعالم هو رئيسي في حالة المرأة[1].

إلا أن الجزائرية لا تكون في صراع مع جسدها فحسب. فهي حلقة، أساسية في بعض الأحيان، في الآلة الثورية. تحمل السلاح، تعرف مخابىء هامة. وعلى ضوء الأخطار الملموسة التي تواجهها يجب أن تتفهم الانتصارات بعيدة المنال التي أحرزتها لكي تستطيع القول للمسؤول عنها عند عودتها: «نفذت المهمة»[2].

---

(1) إن المرأة التي لم تكن تخرج من البيت مطلقاً قبل الثورة، إلا بصحبة أمها أو زوجها، ستجد نفسها وقد أوكلت إليها مهمات محددة: كالانتقال من وهران إلى قسنطينة أو الجزائر وهكذا تركب القطار أياماً عديدة، وحدها، حاملة توجيهات هامة، رئيسية من أجل الثورة، وتبيت في كنف أسرة مجهولة، عند مناضلين. وهنا أيضاً يجب التنقل بانسجام تام ذلك أن العدو يراقب الذين يوحون بالريبة. ولكن المهم هنا أن الزوج لا يظهر أية صعوبة لكي يسمح بالسفر لزوجته من أجل المهمة. فإن أنفته، على العكس، سوف تظهر في قوله، لدى عودة ضابطة الاتصال: «إنك ترين، أن كل شيء قد سار كما يجب في غيابك». إن غيرة الجزائري القديمة وحذره «الوراثي» قد ذابا لدى الاحتكاك بالثورة. ويجب أيضاً ذكر التجاء مناضلين مطاردين إلى عند مناضلين آخرين لم تكن هويتهم قد عرفت بعد من قبل المحتل. وفي هذه الحالات تكون المرأة وحدها مع المختبىء طيلة النهار وهي التي توفر له الطعام والصحف والبريد. كذلك لا يظهر هنا أي شيء من عدم الثقة أو أية خشية. فإن الزوج أو الأب بعد أن جند في الكفاح قد اكتشف آفاقاً جديدة في العلاقات ما بين الجنسين. والمناضل قد اكتشف المناضلة وهما معاً خلقا أبعاداً للمجتمع الجزائري.

(2) إننا هنا نتبع طريقة وصف المواقف. هناك على العكس عمل قائم بذاته يجب أن يجري حول دور المرأة في الثورة. المرأة في المدينة وفي الجبل وفي الإدارات العدوة والمرأة المومس والمعلومات التي تحصل عليها، المرأة في السجن أو وهي

وهناك صعوبة أخرى تستحق أن تذكر قد تبدت منذ الشهور الأولى للنشاط الذي تقوم به المرأة. فقد كان يحدث للمرأة الجزائرية، السافرة، أن يراها، أثناء تنقلاتها، قريب أو صديق لأسرتها ويتردد الأب بالطبع في الوثوق بتلك المزاعم. ثم تتضاعف الإخباريات. ويؤكد أشخاص متعدّدون أنهم شاهدوا «زهرة أو فاطمة سافرة، تسير مثل... يا إلهي إحمنا». ويقرر الأب عندئذ بأن يطلب التفاسير. ولدى الكلمات الأولى يتوقف إذ يدرك الأب من النظرة الحازمة التي تنظر بها الفتاة الشابة أن تاريخ تطوعها في العمل قديم. فإذا بالخوف القديم من العار قد زال وحلّ مكانه خوف جديد بارد، هو الخوف من استشهاد الفتاة في المعركة أو من تعذيبها. ومن خلف الفتاة يتقاطر أفراد الأسرة وعلى رأسهم الأب الجزائري، المنظم لجميع الأمور، المؤسس لجميع القيم، مقتفين خطى الفتاة، مجندين للجزائر الجديدة.

حجاب يخلع ثم يعاد، وحجاب يستخدم كآلة يحول إلى فن في التمويه ووسيلة للكفاح. وهكذا تختفي الصفة العالقة بالحجاب التي كانت في ظل الوضع الاستعماري قريبة الشبه بالتابو، إختفاء يكاد يكون تاماً أثناء كفاح التحرير. وحتى الجزائريات غير المندمجات فعلياً في الكفاح قد أخذن بعادة الاقلاع عن الحجاب. صحيح إن الحجاب في بعض الظروف، وبخاصة منذ عام 1957 قد عاد إلى الظهور، ذلك أنّ المهمات قد صارت في الواقع، تزداد صعوبة. إذ إن الخصم قد أصبح يعلم، من اعترافات بعض المناضلات تحت التعذيب، أن نساء يتحلين بأحدث مظهر أوروبي يلعبن دوراً أساسياً في المعركة. بالإضافة

= تحت التعذيب، أو في مواجهة الموت أو أمام المحاكم، إنّ جميع هذه البنود لا بد من أن تتكشف بعد تفحصها، عن عدد لا يحصى من الوقائع الأساسية في تاريخ الكفاح الوطني.

إلى أنه قد تم توقيف بعض الأوروبيات من الجزائر، واختلط الأمر على الخصم الذي يتبين بأن جهازه نفسه أخذ يتداعى. ولقد كان اكتشاف السلطات الفرنسية أمر مشاركة الأوروبيات في كفاح التحرير، يوماً من أيام الثورة الجزائرية[1] ومنذ ذلك اليوم، أصبحت الدوريات الفرنسيّة توقف كل شخص وأصبح الأوروبيون والجزائريون، على حد سواء متهمين. وتبددت الحدود التاريخية واختفت، وصار يطلب من كل من يحمل رزمة فضّها وإبراز محتواها. وأصبح كائن من كان يستطيع طلب الحساب من أي كان حول طبيعة الطرد المنقول في مدن الجزائر وفيليب فيل أو باتنة. وبات من الضروري، في هذه الظروف، اختفاء الرزمة عن نظرات المحتل بالاتتزار من جديد بالحايك الواقي.

وهنا أيضاً وجبت العودة، مرة أخرى، إلى تعلّم فن جديد. إذ أصبحت مهمتها أن تحمل تحت الحجاب شيئاً ما ثقيلاً إلى حدّ أن المسؤول قال إن من «الخطر الشديد تحريكه» وعليها أن تعطي انطباعاً بأن يديها طليقتان ولا يوجد شيء تحت هذا الحايك غير امرأة مسكينة أو فتاة صغيرة لا قيمة لها. فلم يكن الأمر يعني التحجب فقط. يجب أن تصطنع هيئة مثل «هيئة فاطمة» توحي للجندي بالاطمئنان وأن هذه «الفاطمة» غير قادرة بالتأكيد على عمل أي شيء.

إنه لأمر في منتهى الصعوبة. فهؤلاء هم رجال الشرطة يقفون تماماً على بعد ثلاثة أمتار يستجوبون امرأة محجبة لا تبدو بخاصة أنها مشبوهة، أما القنبلة، التي تم تقديرها بالنظر للتعبير المؤثر الصادر عن المسؤول، أو كيس القنابل اليدوية، المربوطة، كلّها بالجسد بواسطة مجموعة من الخيوط والأحزمة. فالأيدي يجب أن تبقى حرة، عارية، بارزة، معروضة بتواضع وبلاهة، للعسكريين لكي يُتّقى شرّهم. وإظهار

(1) انظر الفصل الخامس.

الأيدي فارغة، وحرّة ومتحركة في الظاهر، تلك هي الإشارة التي تشلّ الجندي العدوّ.

إن جسد الجزائرية، الذي تجرد في المرحلة الأولى، ينتفخ الآن. وبينما كان يجب، في مرحلة سابقة، تهيئة هذا الجسد للاندفاع وصقله في اكتساب الوقار أو باتجاه الاغراء، يجب الآن سحقه وجعله قبيحاً بل جعله أحمق إذا لزم الأمر. تلك هي ـ كما رأينا ـ مرحلة.القنابل والقنابل اليدوية الرشاشات.

لقد جاء نبأ ذلك إلى العدو، وإذا بمنظر النساء الجزائريات الكلاسيكي الملتصقات بالحائط، يعود إلى الظهور في الشوارع. تمرر على أجسادهن الكواشف المغناطيسية الشهيرة «مقلاة التحميص»، وتغدو كل امرأة محجبة وكل جزائرية موضع شبهة. فليس هناك أي تمييز. وهذه المرحلة هي المرحلة التي يجرّب أثناءها الرجال والنساء والأطفال وجميع أفراد الشعب الجزائري مجتمعين، وحدتهم، وميلهم الوطني وإعادة صهر المجتمع الجزائري الجديد.

إن الاستعمار الفرنسي، جاهلاً أو متجاهلاً، هذا السلوك المبدع قد جدد بمناسبة 13 مايو/ماي، حملته الكلاسيكية لجعل المرأة الجزائرية تأخذ بأسباب الحضارة الغربية. فكان أن هدّدت خادمات بالطرد، وجذبت نساء مسكينات من منازلهن، واقتيدت مومسات إلى الساحات العامة لينزع عنهن الحجاب على نحو رمزي، في جوّ من الهتافات: «تحيا الجزائر الفرنسية!» وأمام هذا الهجوم الجديد عادت ردود الفعل القديمة إلى الظهور. وبصورة عفوية، وبدون أوامر فإن نساء جزائريات، سافرات منذ زمن طويل، عاودن ارتداء الحايك، مؤكدات، هكذا، أن المرأة الجزائرية لا تتحرر بدعوة من فرنسا ومن الجنرال ديغول.

يجب أن نرى دوماً وراء ردود الفعل البسيكولوجية هذه والجواب

المباشر المميز قليلاً، موقف الرفض الشامل لقيم المحتل، حتى إذا كان من المفيد من الناحية الموضوعية أن تُختار هذه القيم. ذلك أنه بسبب من عدم اعتبار هذه الحقيقة الفكرية، هذا الاستعداد الطبعي (فتلك هي حساسية المستعمِر المشهورة) يستشيط المستعمرون غضباً لأنهم يضطرون دائماً أن «يُحسنوا إليهم بالرغم عنهم». إذ يريد الاستعمار أن يأتي كل شيء من قِبَله. على حين أن بسيكولوجية المستعمَر المهيمنة هي أن ينقبض أمام أية دعوة تأتيه من قبل المحتلّ. وعلى هذا فإن الاستعمار، بتنظيمه لمظاهرة 13 أيار/ماي المشهورة، قد أرغم المجتمع الجزائري على أن يعود مرة أخرى إلى طرق من الكفاح كان قد تجاوزها من قبل. وبمعنى ما فإن الاحتفالات المختلفة قد أحدثت رجوعاً إلى الخلف وتقهقراً.

يجب على الاستعمار أن يقبل بأشياء تفعل من دون رقابته ومن دون إشرافه. ونحن نتذكر الجملة التي تفوه بها رجل سياسي أفريقي في اجتماع دولي. فإن هذا الرجل، رداً على الحجة الكلاسيكية بعدم نضج الشعوب المستعمَرة، وعدم قدرتها على حكم نفسها بنفسها حكماً جيداً، قد طالب للشعوب المتخلفة: «بالحق في أن تحكم نفسها على نحو سيّئ». إن الميول المذهبيّة للاستعمار في محاولته لتبرير الحفاظ على سيطرته تدفع المستعمَر دوماً تقريباً، إلى دائرة الاقتراحات ـ المضادة، الصارمة، المتصلبة، الجامدة.

لقد عاد الحجاب إلى الظهور بعد الثالث عشر من أيار/ماي ولكنه، نهائياً، أصبح مجرداً، من بعده التقليدي قصراً.

لقد كانت للحجاب إذن ديناميكية تاريخية، بارزة بصورة ملموسة في انتشار الاستعمار في الجزائر. فالحجاب، كان في البداية آلية في عملية المقاومة، ولكن قيمته، في نظر المجموعة الاجتماعية تبقى قوية. فالتحجب يجري تقليدياً، للفصل الصارم بين الجنسين «ولكن

ذلك يجري أيضاً لأن المحتل يريد نزع الحجاب في الجزائر» وفي وقت ثان فإن التبدل يدخل بمناسبة الثورة وفي حالات محددة. لقد تم التخلّي عن الحجاب أثناء العمل الثوري. فإن ما كان مبعثه الاهتمام بإفشال هجمات المحتل البسيكولوجية والسياسية قد أصبح وسيلة، أداة. فالحجاب يساعد الجزائرية في الإجابة على المسائل الجديدة التي يطرحها الكفاح.

إن المبادهة في ردود فعل المستعمر لا تخطر على بال المستعمرين. فهي ضرورات المعركة التي تحدث في المجتمع الجزائري مواقف جديدة وسلوكاً جديداً وطرقاً جديدة في الظهور.

ملحق

يدل هذا النصّ الذي ظهر في المقاومة الجزائرية عدد 16 أيار/ماي 1957، على الشعور الذي يخامر المسؤولين عن جبهة التحرير الوطني دوماً حول دور المرأة الجزائرية الهام في الثورة.

«إننا نشاهد تفسخ الأساطير القديمة فوق الأرض الجزائرية التي يزداد تحررها كل يوم من الضغط الاستعماري. كانت مسألة المرأة الجزائرية بين الأمور «غير المفهومة» في دنيا الاستعمار، وكانت هذه المسألة تذكر بكثرة. وتزخر دراسات علماء الاجتماع والمختصين في الشؤون الإسلامية ورجال القانون بالنظريات حول المرأة الجزائرية.

«وتشكل حالة المرأة الجزائرية الشخصية، التي توصف تارة أنها عبدة الرجل وتارة أخرى أنها سيدة المنزل بلا منازع، موضوعاً في نظر المنظرين.

«ويؤكد آخرون، من ذوي الاطلاع أيضاً بأن المرأة الجزائرية «تحلم بالتحرر» ولكن نظام المجتمع الأبوي المتقهقر والسفاح يقف في وجه هذه الرغبة الشرعية. وتدل قراءة المناقشات الأخيرة في الجمعية

الوطنية الفرنسية على القيمة المعلقة على المعالجة المنسجمة لهذه «المسألة». فإن غالبية النواب المستجوبين قد أثاروا مأساة المرأة الجزائرية وطالبوا بترفيتها. وهذه هي الوسيلة، على حدّ قولهم لنزع سلاح التمرد. ذلك أن قلب النظام الاستعماري إلى «حالة اجتماعية» هو أحد المعطيات الثابتة لدى المفكرين الاستعماريين. كأن يقال إن مثل هذه البلاد، كانت تدعو، وتلتمس الفتح. وعلى هذا المنوال - إذا سقنا مثلاً شهيراً - جرى وصف مركب نقص التبعية لدى المدغشقريين.

«والمرأة الجزائرية، ذاتها، هي «صعبة المنال»، تحمل ازدواجية ذات مركب مازوشي[1]» وقد وصف لديها مواقف سلوكية محددة تجعل هذه المميزات المختلفة بارزة. والحقيقة هي في أن دراسة شعب محتل، خاضع عسكرياً لسيطرة لا ترحم، تتطلب ضمانات من العسير توفرها. فليست الأرض هي المحتلة. ولا المطارات والموانىء. فإن النظام الاستعماري الفرنسي قد استقر في صميم الفرد الجزائري نفسه وشرع يعمل بلا توقف من أجل جرف واجتثاث الجزائري من ذاته والمواظبة على تشويهه.

«فليس هناك احتلال للأرض واستقلال للأشخاص. إن البلاد بأكملها وبتاريخها وبنبضها اليومي، هي التي ينكر وجودها وها هي التي تشوه على أمل الوصول إلى محقها محقاً نهائياً. وفي ظل هذه

(1) المازوشية Masochisme هي «حصول الشخص على الأشباع الجنسي من تلقي الأذى النفسي أو البدني الذي ينزله به المحبوب» أنظر المعجم الفلسفي ليوسف كرم. (المترجم)

الشروط فإن تنفس الفرد يكون تنفساً مراقباً، محتلاً. إنه تنفس في المعركة.

«وحينئذ تكتسب قيم الخاضع للاحتلال الحقيقية بسرعة عادة الوجود خفية. إذ يتعلم الخاضع للاحتلال وهو في مواجهته المحتل، أن يختبىء وأن يخدع. ويردّ على فضيحة الاحتلال العسكري بفضيحة الاختلاط. فكل لقاء ما بين الخاضع للاحتلال والمحتل هو كذب.

«إن المرأة الجزائرية قد قلبت في ثمان وأربعين ساعة رأساً على عقب جميع الحقائق الملفقة التي كان يُوحَى بأن سنوات من «الدراسات على الطبيعة» قد أكدتها بإسهاب. حقاً إن الثورة الجزائرية قد أحدثت تعديلات موضوعية في المواقف والتطلعات. ولكن الشعب الجزائري لم يلق سلاحه قط. ولم يكن الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954 هو يقظة الشعب وإنما الإشارة التي كان يترقبها ليباشر تحركه ولكي يمارس في وضح النهار تكتيكاً مكتسباً، معززاً تعزيزاً قوياً على مدى المرحلة الجميلة الفرانكو-إسلامية.

إن الجزائرية، مثل إخوتها، قد نمّت بدقة آليات للدفاع تسمح لها اليوم بأن تلعب دوراً رئيسياً في الكفاح التحرري.

«وقبل كل شيء هناك الحالة الشخصية المشهورة للجزائرية. حبسُها المزعوم وعزلُها عزلاً تاماً، وخضوعُها وصمْتُها الذي يكاد يُغيِّبُها تغيباً تاماً ثم «المجتمع الإسلامي» الذي لم يفسح لها أي مكان، باتراً شخصيتها، غير سامح بالتفتح ولا بالنضج، مبقياً عليها في وضع طفولي مستديم.

«إن مثل هذه التأكيدات الموضحة «بأبحاث علمية» تنا

الإنكار الوحيد الذي تستحقه: أنه التجربة الثورية. «فلم تكن محبة الجزائرية الكبيرة للبيت، تحديداً لعالمها. إنها ليست كرهاً للشمس أو للشوارع أو للمنظر. وهي ليست هرباً من العالم.

«ذلك أن تياراً مزدوجاً، يجب أن يوجد في الظروف العادية، ما بين الأسرة وبين المجموع الاجتماعي. إن البيت يوطد الحقيقة الاجتماعية ولكن المجتمع يوصل ويبرّر الأسرة. والبنية الاستعمارية هي الإنكار ذاته لهذا التبرير المتبادل. فإن المرأة الجزائرية ـ وهي تلزم نفسها بتضييق كهذا وتختار لوناً من الوجود المحدود في المكان، كانت تعمق شعورها في الكفاح وتهيىء نفسها للمعركة.

«هذا الانغلاق، هذا النبذ لبنية مفروضة، هذا الانطواء على النواة الخصبة التي تمثل حياة ضيقة ولكنها متلاحمة الأجزاء، كل هذا يشكل لمدة طويلة، قوّة المُحتلُّ الأساسية. فالمرأة تشرف وحدها، بواسطة تكتيك واعٍ، على وضع الاستعدادات في موضعها. والشيء الجوهري هو في أن يصطدم المستعمِر باستمرار بجبهة موحدة. ومن هنا ذلك المسار المتجمد الذي يجب أن تكتسبه التقاليد.

«وفي الحقيقة أن الغليان وروح الثورة تصونهما المرأة في المنزل ذلك أن الحرب الثورية ليست حرب رجال.

«فهي ليست حرباً تدار بجيش عام وجيوش احتياطية. إن الحرب الثورية، كالتي يقودها الشعب الجزائري، هي حرب شاملة، حيث لا يكون دور المرأة مقصوراً على التطريز أو بكاء الجندي. فالمرأة الجزائرية هي في قلب المعركة. إنها تُعتَقل وتُعذَّب وتُغتَصب وتُقتَل، وهو ما يؤكد عنف المحتل وانعدام إنسانيته.

«إنها، سواء أكانت ممرضة، أم ضابطة اتصال، أم مقاتلة تشهد على عمق الكفاح وكثافته.

«ستتكلم كذلك على قَدريّة المرأة، وفقدان ردّة الفعل عندها بإزاء الشدائد، وعدم أهليّتها في تقدير خطورة الحوادث. إن الابتسامة الدائمة، والاستمرار في أمل ليس هناك ما يبرّره ظاهريّاً، ورفض الخضوع، يُحسَب على أنه نوع من عدم القدرة على إدراك الوقائع.

«إن الدعابة الساخرة هي تقدير دقيق للحدث، وهو ما لا يدركه المحتل. والشجاعة التي تُظهرها المرأة الجزائرية في الكفاح ليست ابتداعاً غير منتظر أو نتيجة لتحوّل. بل هي جواب الدعابة الساخرة في المرحلة التمردية.

«إن مكان المرأة في المجتمع الجزائري معيَّن بدرجة من القوّة هي التي تفسّر لنا ارتباك المحتلّ. ذلك أن المجتمع الجزائري ظهر على أنه ليس ذلك المجتمع الخالي من المرأة كما كانت الكتابات تتفنّن في تصويره.

«إن اخواتنا، جنباً إلى جنب معنا، يهززن أكثر فأكثر نظام العدوّ ويُصفّين نهائياً الخدع القديمة».

الفصل الثاني

«هنا صوت الجزائر...»

نعتزم في هذا الفصل دراسة المواقف الجديدة التي يتبناها الشعب الجزائري أثناء كفاح التحرير إزاء أداة تقنية محددة: هي جهاز الراديو. وسوف نرى عندئذ أن الوضع الاستعماري بجملته هو الذي يُستَهدف من خلف هذه المواقف الجديدة. وستكون لدينا الفرصة لكي نبيِّن، على مدى هذا الكتاب، بأن معارضة مبدأ السيطرة الأجنبية ذاته، يقود إلى تحولات أساسية في ضمير المستعمَر، وكيفيّة إدراكه للمستعمِر وفي موقعه هو كإنسان في العالم.

إن راديو الجزائر، وهو عبارة عن محطة إذاعة فرنسية مقامة في الجزائر منذ عشرات السنين، أي طبعة ثانية، أو صدى لمحطة البثّ الفرنسية الوطنية المقامة في باريس، يعبِّر قبل كل شيء عن المجتمع الاستعماري وقيمه. ومعظم الأوروبيين في الجزائر، يمتلكون جهازاً للراديو. فقد كانت أجهزة الراديو قبل عام 1945 موجودة بنسبة 95% بين أيدي الأوروبيين. أمّا الجزائريون الذين يكسبون أجهزة فهم محصورون في «البورجوازية المتطورة» كما يملكها بعض القبائليين الذين هاجروا منذ زمن بعيد وعادوا بعدئذ إلى القرية. إن الانقسام الاقتصادي الحادّ، بين المجتمع المسيطر والمجتمع الخاضع، يوضح جانباً كبيراً من حالة الأمور الراهنة. ولكن هذا الصنف من الوقائع

يتلوّن بالطبع، كما هو الأمر في كل وضع استعماري على نحو معيَّن. ذلك أن مئات من الأسر الجزائرية التي كان مستوى حياتها يجعل حيازتها لجهاز الراديو ممكنة، لم تفعل ذلك. ولم يكن هناك، مع ذلك، قرارٌ، معقولٌ، خاضعٌ لظروف معينة، برفض هذه الآلة. ولا توجد مقاومة منظمة لهذا التكنيك. فإن الناس لا يظهرون، حتى بعد التمحيص مناهج فعلية مضادة للمثاقفة، كتلك التي تصفها بعض المقالات المتخصصة للبحث في المناطق المتخلّفة. ولنشر مع ذلك إلى أن الجزائريين، عندما تحشرهم الأسئلة حول أسباب هذا الكتمان يسوقون في الغالب الجواب التالي: «إن تقاليد الاحترام، تتصف عندنا بنوع من الأهمية ومن التدرج، بحيث يصبح من المستحيل علينا، عملياً أن نستمع، على نطاق الأسرة، إلى برامج الراديو. فالتلميحات الغزلية، أو حتى الأوضاع الهزلية، التي ترمي إلى إثارة الضحك، المشار إليها في الراديو تحدث في وسط الأسرة المتحلقة للاستماع، توترات لا يمكن احتمالها» وهي حجة تراءت بأنها تؤيد النتائج التي توصل إليها علماء الاجتماع.

إن احتمال حدوث الضحك، الممكن حصوله دوماً في حضرة ربّ الأسرة أو الأخ البكر، والاستماع جماعة لكلمات الحب أو الأحاديث الطائشة، يعيق بكل تأكيد، انتشار جهاز الراديو في المجتمع الجزائري الأصلي. في هذا الإطار يجب فهم العادة المتبعة من قبل الخدمات الحكومية في إذاعة الجزائر، بالإعلان عن البرامج التي يمكن الاستماع إليها جماعة وتلك التي يخشى تأثيرها تأثيراً بالغاً على قواعد الاجتماع التقليدية.

هذه هي إذن على مستوى معين، من التفسير، كيفية إدراك الحقيقة التالية: أن المجتمع الجزائري يتقبَّل بصعوبة أجهزة الراديو. وهو يرفض، عموماً، هذا التكنيك الذي يزعزع استقراره ويزعزع النماذج

التقليدية في الألفة الاجتماعية؛ والحجة المستند إليها، هي أن البرامج في الجزائر، باعتبارها غير متمايزة لأنها منقولة حرفياً عن المثل الغربي، لا تتناسب مع نظام التدرج في مجتمع أبويّ من النوع المتشدد، وحتى من النوع الإقطاعي، وذي نواهٍ أخلاقية متعددة، في الأسرة الجزائرية.

وانطلاقاً من هذا التحليل اقتُرحت طرقاً في معالجة المسألة من بينها تقسيم البث إلى طوابق بحسب الأسرة مأخوذة بمجموعها، بعضها يستهدف فريق الرجال وبعضها يستهدف فريق النساء... الخ ولسوف ترى، ونحن نصف التحوّلات الضخمة الطارئة في هذا المجال، بمناسبة الحرب الوطنية، ماذا يحتوي مثل هذا التفسير الاجتماعي من زيف وعلى أية مجموعة من الأخطاء ينطوي.

ولقد سبق لنا أن ألمحنا إلى السرعة المتزايدة التي انتشر بها استعمال الجهاز في المجتمع الأوروبي. إن إدخال الراديو في المجتمع المستعمِر يجري على إيقاع يذكّر بما يجري في أكثر مناطق الغرب تقدماً. وعلينا أن نتذكر أنها توجد، في الوضع الاستعماري حيث يصل الانقسام الاجتماعي، كما رأينا، إلى حدة لا نظير لها، برجزة مطلقة العنان وكاريكاتورية تقريباً للقادمين من البلد المحتلّ. إن حيازة جهاز للراديو بالنسبة للأوروبي هي بالتأكيد، تدشين الحلقة الحاضرة دوماً من مقتنيات البورجوازية ـ الصغيرة الغربية التي تبدأ بالراديو وتنتهي بالفيلا مروراً بالسيارة والثلاجة. وهي أيضاً الإحساس بحياة المجتمع المستعمِر وخفقاتها وبأفراحه وتقاليده المتعجِّلة للاستقرار، ومدارج رقيّه وتأصّله. إلا أن ذلك، في البْلاد[1]، في المراكز التي تدعى مراكز

(1). Le bled وهي لفظة عربية دارجة الاستعمال في شمال أفريقيا وتعني على وجه الإجمال المناطق الريفية أو كل ما هو خارج المدن الكبرى.

المعمرين يكون الوسيلة الوحيدة لكي يبقى المرء مرتبطاً بالمدن، بالجزائر العاصمة وبالبلد المحتلّ وبعالم المتمدنين. إن ذلك هو وسيلة من الوسائل للفرار من ضغط «جموع السكان الأصليين» أي من ضغط هذه الحياة عديمة الفاعلية، السلبية، المجدبة. وهو، بحسب تعبير المعمّر المعتاد «الوسيلة الوحيدة لاستمرار شعور الإنسان بأنه رجل متمدن».

إن الراديو يذكر المستوطن، وهو في المزارع، بسلطته، ويمنحه، بوجوده ذاته، الأمن وراحة البال. فراديو الجزائر يؤسس حق المستوطن ويعزز يقينه بالاتصال التاريخي لواقعة الفتح وبالتالي لاستثماره الزراعي. ان موسيقى باريس ومقتطفات صحف الوطن الأمّ والأزمات الحكومية الفرنسية تشكل لوحة متلاحمة، ينهل منها المجتمع الاستعماري ما يمتّن أقدامه ويبرر وجوده. إن راديو الجزائر يتعهد غرس ثقافة المحتلّ، واقتسامه عالَم المحتلّ الخالي من الثقافة وطبيعته. إن راديو الجزائر، أي صوت فرنسا في الجزائر يشكل المركز المرجعي الوحيد على مستوى الإعلام. وراديو ـ الجزائر هو يومياً بالنسبة للمستوطن، دعوة لعدم التمازج مع السكان الأصليين وعدم نسيانه لحق ثقافته. إن جماعات المستوطنين المنتشرين في أواسط البلاد، المغامرين في استصلاح الأراضي البور يعرفون ذلك جيداً ولا ينفكّون يردّدون أنه «لولا الخمر والراديو لكنا الآن قد استعربنا»[1].

لقد تضاعف عدد الراديو قبل عام 1945 باعتباره أداة تكنيكية للإعلام في المجتمع المسيطر في الجزائر. فهو إذن، في الوقت عينه ـ

(1) إن راديو ـ الجزائر هو من جهة أخرى، مرساة من الجواذب العديدة التي تتعهد المجتمع المسيطر. ويلعب راديو مونت كارلو، وراديو ـ باريس، وراديو ـ اندور، دور الحماية، على حد سواء ضد «التعريب».

وقد رأينا ذلك ـ شبه وسيلة للصمود عند الأوروبيين المنعزلين ووسيلة للضغط الثقافي على المجتمع الخاضع. ويعاش الراديو لدى المزارعين الأوروبيين، على الجملة، كصلة وصل مع العالم المتحضر وأداة فعالة في مقاومة الأثر الخبيث لمجتمع من السكان الأصليين، ثابت، لا تطلعات له، متخلف، لا قيمة له.

وعلى العكس عند الجزائري، فإن الوضع مختلف برمّته. فقد رأينا بأن الأسرة الميسورة تتردد في اقتناء جهاز للراديو. لكننا لم نلاحظ قراراً واضحاً، منظماً ومعلّلاً لمقاومته، وإنما ذلك هو أقرب إلى نوع من عدم الاكتراث الكئيب بهذه القطعة من الوجود الفرنسي. ويصبح الوضع، في الأوساط الريفية والأقاليم البعيدة لمراكز التعمير، أكثر وضوحاً. فهناك جهل للمسألة وبمعنى أكثر دقة، فإن المسألة، بعيدة عن اهتمامات المواطن الأصلي اليومية بحيث يدرك المرء سلفاً بصورة واضحة جداً الخطأ الذي قد يرتكبه في سؤاله الجزائري عن السبب الذي يمنعه من اقتناء جهاز الراديو.

فإن الباحث الذي يتحرى أجوبة مرضية في هذه المرحلة لا يتوصل إلى تبديد جهله والحقيقة أنّ جميع الأعذار المقدّمة يجب أن تؤخذ بأقصى قدر من الحذر. ويجب ألا نتوقع، على مستوى التجربة الحية، الحصول على تفسير معقول للمواقف وللاختيارات.

ويمكن هنا أن نحاول مستويين من التفسير. إن جهاز الراديو كأداة تقنية بالمعنى الضيّق، تنمّي القدرات الحسية، والفكرية والعضلية في مجتمع ما. وجهاز الراديو في الجزائر المحتلة هو تكنيك المحتلّ هو إطار السيطرة الاستعمارية، لا تلبّي أية حاجة حيوية لدى «المواطن الأصلي». ذلك أن جهاز الراديو، كرمز للوجود الفرنسي، كجهاز مادي داخل في الشكل الاستعماري، تسبغ عليه قيمة سلبية إلى حدّ بعيد. فإن احتمال التعدد وإمكانية الإتساع في قدرات الحواس

والفكر، بواسطة الراديو الفرنسي، مرفوضان ضمناً من قبل المواطن الأصلي ومنكران. فإن الأداة التكنيكية والمكتسبات العلمية الجديدة، عندما تكون منطوية على طاقة كافية لكي تزعزع هذا النظام أو ذاك في المجتمع الأصلي، لا ينظر إليها أبداً في حدّ ذاتها، وبهدوء محايد. والأداة التكنيكية تنغل في الوضع الاستعماري، حيث توجد، كما نعرف، العوامل السلبية أو الايجابية، دائماً، بصورة ملحة جداً.

وعلى مستوى آخر، فإن جهاز الراديو، بصفته جهازاً للإعلام وناقلاً للغة، أي لرسالة، قد يدرك، في صميم الوضع الاستعماري، بطريقة خاصة، فالتكنيك الإذاعي، والصحافة، وبصورة عامة النظمُ والبلاغات وأجهزة إرسال الإشارات، كلها في المجتمع الاستعماري توجد تبعاً لنظام مميز تماماً. والمجتمع الجزائري، المجتمع الخاضع لا يشارك مطلقاً في هذه الدنيا من الإشارات. إذ إن البلاغات التي تذاع من راديو الجزائر تلتقط من الممثلين الوحيدين للسلطة في الجزائر ومن مواطني القوّة المسيطرة وحدهم، وتبدو بشكل سحري، أنها تتجنّب أعضاء المجتمع من «السكان الأصليين». وعدم اقتناء أجهزة للراديو من قبل هذا المجتمع يعزّز بالضبط ذلك الشعور بعالم الإعلام الاستعماري المغلق والمميز. وعلى صعيد البرامج اليومية، من الواضح أن المدائح التي تزجى لجيوش الاحتلال كانت غير موجودة تماماً تقريباً، قبل عام 1954. حقاً، قد يشير الراديو من حين إلى حين إلى التواريخ الكبرى لاحتلال الجزائر، وهو يفعل ذلك ببذاءة تكاد تتحول إلى نوع من فقدان الشعور، فَيُجَرَّح ويُمتَهن المقاوم الجزائري الذي تصدّى للاستعمار في 1830. وهناك أيضاً تلك المظاهر التذكارية التي يدعى إليها المقاتلون «المسلمون» القدامى لوضع باقة من الأزهار عند قدمي الجنرال بوجو أو الرقيب بلاندان وكلاهما من أبطال الفتح وهما اللذان قاما بتصفية ألوف الوطنيين الجزائريين. إلا

أنه لا يمكن التأكيد إجمالاً، بأن المحتوى العرقي الواضح أو المعادي للجزائر هو الذي يبيِّن لنا هذه اللامبالاة وهذه المقاومة من جانب المواطن الأصلي. ويبدو أن التفسير يعود أكثر إلى كون الجزائري ينظر إلى راديو الجزائر على أنه عالم المستعمِر الناطق. لذلك فإن الجزائري، بدافع من مزاجه الهزلي، قد عرف راديو ـ الجزائر قبل الحرب: «بأنه: «فرنسيون يتحدثون إلى فرنسيين».

ولكن، منذ عام 1945، ظهرت الجزائر بقوّة على المسرح العالمي. ذلك أن أخبار الخمس وأربعين ألفاً من القتلى في سطيف وقالمة قد أخذت، لمدة أسابيع، تغذّي صحف العالم وبيانات الإعلام في مناطق مجهولة حتى ذلك الحين أوغير مبالية بمصير الجزائر. ولاح على الجزائريين أنفسهم، كبادرة أولية للانقلابات الجوهرية، تحوُّل من جراء تأثير الإخوان الذين ماتوا أو الذين شوهوا ومن خلال عطف رجال ونساء أميركا وأوروبا وأفريقيا الملتهب. فيقظة العالم المستعمَر والتحرر المتزايد للشعوب التي طال استعبادها قد حدَّدا مكان الجزائر في سلسلة من التطور، تجاوزتها وهي تبنيها في ذات الوقت. ويرتدي، هنا، ظهور بلاد عربية متحررة أهمية فريدة. وأول إدخال لأجهزة الراديو بكميات كبيرة، إلى الجزائر يعاصر إنشاء محطات إذاعة وطنية في مصر وسورية ولبنان.

وقد تزايدت الأجهزة ابتداء من عام 1947 ـ 1948 ولكن على نحو معتدل. وحتى في ذلك الحين فإن الجزائري كان يهتم بالاستماع إلى الإذاعات الأجنبية والعربية فقط وحدها. أما أجهزة الراديو فلا تدار على محطة راديو ـ الجزائر إلا لأنها تبث موسيقى جزائرية أصيلة وموسيقى وطنية. وأمام هذا الطعم الذي يثير اللعاب في سوق الربح بالجزائر يمضي أصحاب الامتيازات من الأوروبيين للبحث عن ممثلين لهم من «السكان الأصليين» إذ يخيل للبيوتات الأوروبية عندئذٍ أن مبيع

أجهزة الراديو يتعلق بجنسية التاجر. ثم يسعى لإغراء الوسطاء الجزائريين أكثر فأكثر من أجل تجارة الأجهزة الإذاعية. وقد رافق هذا الإبداع في نظام توزيع هذه الأجهزة، ازدياد النشاط في السوق. ذلك أن جزءاً من البورجوازية الجزائرية الصغيرة سوف يعمد، أثناء هذه الفترة إلى اقتناء أجهزة للراديو.

غير أن الشعب الجزائري قد أحس في عام (1951 ـ 1952) بمناسبة أولى المناوشات في تونس، بالضرورة لزيادة شبكة استعلاماته. وإذا بمراكش ـ تباشر في عام (1952 ـ 1953) حربها التحريرية وفي الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954 تنضم الجزائر إلى الجبهة لمغاربيّة المعادية للاستعمار. ولقد حدث أكثر التحولات أهمية، في نطاق اقتناء أجهزة الالتقاط، وفي حدود تحديد المواقف الجديدة في مواجهة هذا التكنيك المحدد للاستعلام، في هذه الفترة.

إن ردود الفعل التي ندت عن المحتلّ هي التي أنبأت الجزائري بأن أمراً ما، ذا خطورة وأهمية يجري في البلاد. إن الأوروبي يكوّن لنفسه بواسطة الشبكة الثلاثية، المتمثّلة في الصحافة والراديو وتنقلاته، فكرة واضحة إلى حدٍّ كافٍ، عن الأخطار التي تحيق بالمجتمع المستعمِر. أما الجزائري، الذي يقرأ في وجه المحتلّ هزيمة الاستعمار المتزايدة فإنه يشعر بالحاجة الحيوية والملحة في أن يكون على اطلاع. كان الإحساس المشتت بأن أمراً ما، ذا طبيعة أساسية يجري، معززاً في الوقت ذاته بتصميم الوطنيين، المعبّر عن أمنية دفينة لدى الشعب ويجسّد إرادة كانت بالأمس فارغة من المحتوى، أمنية الوجود كأمّة ولكنه كان معززاً خاصة بالتآكل الموضوعي الظاهر للعيان، الذي طرأ على طمأنينة المستوطن.

إن كفاح التحرير، الذي يتبدّى أثره في وداعة المستوطن المفاجئة أو ثورات غضبه غير المنتظرة والتي لا باعث لها، يضع الجزائري في

حالة من الشعور بضرورة متابعة تطور المجابهة خطوة فخطوة. وفي هذه الحقبة التي يتموضع فيها الصراع ويتخذ أبعاده وتتحدّد حدودهُ يضاعف الأوروبيون من أخطائهم. ذلك بأن المستوطنين، في المزارع، يجمعون العمال الزراعيين لكي يعلنوا لهم بأن «عصابة المتمردين» الفلانية، وتكون غير معروفة مع ذلك في المنطقة، قد أبيدت في الأوراس أو في جبال القبائل. وفي مرات أخرى توزع زجاجات الليموناده أو قطع الكاتو على الخدم ابتهاجاً بتنفيذ الإعدام في ثلاثة أو أربعة متهمين على بعد بضعة كيلومترات من المزرعة.

وهكذا رأى الجزائري نفسه مساقاً إلى اقتناء مصادر خاصة به للاستعلام منذ الشهور الأولى للثورة، بهدف حماية ذاته وتجنباً لما يعتبره مناورات كاذبة من المحتلّ. وأصبحت معرفته بما يحدث وفي الوقت ذاته اطلاعه على خسائر العدو الحقيقية وعلى خسائره، أمراً أساسياً. وقد أخذ الجزائري، في هذه الحقبة، يحس بالحاجة إلى النهوض بحياته إلى مستوى الثورة، إلى الدخول في شبكة الاستعلام الواسعة، وهو بحاجة للولوج إلى عالم تجري فيه أمور، ويوجد فيه حدث، وتتحرك فيه قوى. وعلى هذا يفضي الأمر بالجزائري، من خلال وجود حرب، أوقد قومه نارها، إلى جماعة منخرطة في العمل. ويجب على الجزائري أن يردَّ على أخبار العدو بأخباره الخاصة. ورداً على حقيقة رجل الاضطهاد، التي نُبذت باعتبارها كذباً مطلقاً، وقُدِّمت أخيراً حقيقة أخرى عمليّة، وعندها فإنّ كذب المحتلّ يكسب عندئذ قيمة، إذ إنه اليوم، كذب في حالة خطر، محاصر في حالة الدفاع. إنّ دفاع المحتلّ وردّات فعله ومقاوماته هي التي تؤكد فعالية العمل الوطني وتجعلها تشارك في عالم من الحقيقة. فلم تعد ردّة فعل الجزائري رفضاً متشنجاً، بائساً. وهكذا يصبح كذب المحتلّ، لأنه يعترف أنه مضطرب، وجهاً إيجابياً لحقيقة الأمة الجديدة.

لقد حاول الجزائري أثناء شهور الحرب الأولى تنظيم جهازه الإعلامي بالصحافة المكتوبة. عندئذ كانت الصحافة الديموقراطية التي كانت لا تزال موجودة حتى ذلك الحين في الجزائر والصحف اليومية العريقة في معارضة الاستعمار أو ذات الإرادة الموضوعية هي التي يقبل المواطن الأصلي على قراءتها بشغف. فيستقي الجزائري من هذا القطاع الإعلامي عناصر تساعده على إعادة توازنه. إن قوة البلاغ الصادر عن الاستعمار والأجهزة التي تعمل من أجل فرضه ولكي تجعل منه الحقيقة، تصل، في أغلب الأحيان إلى حدّ من الإحكام، لا يملك المستعمَر إزاءها، سوى قناعته الداخلية، التي تسير أكثر فأكثر إلى الإفراط، لكي يعارض بها هجمات الصحافة الفرنسية الجارحة إلى أقصى حدّ، وتظاهرات السلطة العسكرية والبوليسية المسرحية. والرجل المدني، الذي يصطدم يومياً بأنباء إفناء العصابات الأخيرة، لا ينجو من اليأس إلا بموقف مؤمن وباعتقاد لا يلين.

بيد أن التأييد المعنوي الذي كانت تقدمه الصحافة الديموقراطية، لمجرد كونه موضوعياً أخذ يتوقف تدريجياً. فالرقابة الذاتية في الصحافة المحلية المعروفة باستقامتها التقليدية تعزّز هذا الإحساس بالنقص، وبالشيء غير التام، وحتى بالخيانة على مستوى الإعلام. ويبدو للجزائري، أن أجزاء كاملة من الحقيقة قد أخفيت عنه. وعنده ما يشبه اليقين، أن القوة الاستعمارية هي في طريق الانهيار أمام ناظريه وأنه لا يتابع حشرجتها متابعة كافية. وهو يخشى فجأة أن يزول هذا الشيء الذي كثيراً ما مقته، والذي أصيب إصابة قاتلة في الجبل، وأن أيامه، على الأرجح قد أصبحت معدودات، قبل أن تترك له الفرصة عن كثب ليرى هذه القوة وهذه الغطرسة كيف تتقوض. ويشعر الجزائري في هذه الحقبة بإحساس من الخيبة فإن عدائيته تبقى معلّقة لأنه لا يعدُّ النقاط، ولا يسجل، ساعة فساعة انكسارات العدو، لأنه

أخيراً لا يقيس سنتيمتراً بسنتيمتر تضاؤل قوة الدولة المحتلّة التدريجي. إن الأوروبي قد نظر، بالإجمال إلى أبعاد التمرد، بموضوعية كافية. فهو لا يفكر، في الحقيقة، في أن الجيوش الثورية قد تستقر، ذات صباح جميل في المدينة. ولكنه يعرف بدقة تقريباً أهمية قوى الثورة، ولا ينفك يقارنها بقوى الجيوش الفرنسية. فكل طائرة تشق عنان السماء وكل آلة مدرعة تتقدم في الصباح، هما على السواء إشراقة شمس في دنيا المستوطن المضطربة، الحائرة. إن الأوروبي يحسُّ بالزلزلة، إلا أنه في الشهور الأولى من عام 1955 كان يعتقد أنه لم يخسر المعركة وأنه ما يزال للإستعمار مستقبل في الجزائر تعزّز موقعه التصريحات الرسمية في الراديو.

أما الجزائري من ناحيته، وبخاصة الجزائري المقيم في مناطق الأرياف، فقد كان يكمل ما لديه من نقص في الإعلام بمبالغات غير معقولة. ذلك أن ردّات من الفعل تطرأ عندئذ لا تتناسب مع الحقيقة الموضوعية إلى حدّ أنها تتخذ في نظر الملاحظ مساراً مرضياً. وقد حدث في الشهور الأولى من عام 1955 أن انتشرت، في قسنطينة أنباء مفادها مثلاً أن الجزائر العاصمة قد وقعت في قبضة الوطنيين أو يشيع في مدينة الجزائر أن العلم الجزائري صار يرفرف فوق قسنطينة وفيليب فيل وباتنة...

وكان المستوطنون، في مراكز تعميرهم الصغيرة لا يفقهون الاطمئنان المفاجيء، الوحشي، عند الفلاح، وكان الإنسان يراهم مرات عديدة يتهافتون، إلى أقرب مدينة لكي يحصلوا على التأكيد بأن أمراً هاماً، لم يطرأ على البلاد. فالأوروبي يدرك أن الحياة التي شيّدها على حشرجة الشعب المستعمَر، بدأت تفقد الاطمئنان الذي كان يميّزها.

فقبل التمرد، كانت ثمة حياة وحركة ووجود للمستوطن، يقابلها لدى المستعمَر حشرجته المستمرة. وقبل التمرد كانت حقيقة وجود

المستوطن وعدم وجود المستعمَر. غير أن الأوروبي منذ عام 1954 أصبح يرى أن حياة أخرى قد بدأت تتحرّك بموازاة حياته، وأن الأمور على ما يبدو في المجتمع الجزائري لم تعد كما في الماضي. ويعرف الأوروبي، وبعد عام 1954، أن أمراً ما يخفى عنه. وكانت هذه الحقبة التي يأخذ فيها التعبير القديم المبتذل، التلفون العربي، معنى يكاد يكون علمياً.

يطلق الأوروبيون، على السرعة النسبية التي تنتشر بها الأخبار، في بلاد المغرب من فم لأذن، في مجتمع السكان الأصليين، اسم **التلفون العربي**. ولم يكن المقصود في أية لحظة إخفاء أمر آخر، في طيات هذه العبارة أو وراء هذه اللفظة. وفي عام 1955 نسمع أوروبيين بل وجزائريين يلجأون خفية، وكأنهم يفشون سراً من أسرار الدولة، إلى تقنية إرسال للإذاعة عن بعد، مما يذكر بغموض بنظام الإشارات، أو بقرع الطبول كتلك التي نجدها في بعض مناطق أفريقيا. إن الجزائري يمد الأوروبي المنعزل إذن بالإحساس أنه على صلة دائمة بالقيادة العليا للثورة. يظهر عند المواطن الأصلي نوع من الاطمئنان المضخّم، يستثير على مستوى السلوك بعض البوادر الخاصة. هكذا فإننا نستطيع مشاهدة ظواهر من نوع الآموك[1] نموذجية تماماً.

ثمّة أفراد تهبّ في داخلهم عاصفة فجائية هوجاء فتقذف بهم خارج أنفسهم ويشاهدون وهم يهجمون في شارع، أو على مزرعة منعزلة، عُزّلاً من السلاح أو شاهرين سكيناً بالياً مثلّماً، صارخين: «تحيا الجزائر مستقلة، إننا لمنتصرون». إن هذا السلوك الهجومي، المتّصف

(1) Amok حالة نفسية تنتاب الإنسان في ماليزيا تبلغ درجة الجنون الفتاك. وأصبحت صفة في علم النفس لمن تنتابه اضطرابات نفسية تدفعه للانتقام وهي أكثر ما تظهر في بلاد العالم الثالث موجهة ضد المستعمِر ـ المترجم.

بالعنف الشديد، يكون مآله، في غالب الأحيان إلى رشة من العيارات النارية ترشقه بها إحدى الدوريات من بندقية رشاشة. وعندما يستطيع الطبيب محادثة المحتضر فإن أكثر التعابير جرياً على لسانه تكون: «لا تصدّقوهم نحن الأقوى، إن جماعتنا قادمون وأنا مكلّف بإعلان نبأ قدومهم عليكم. نحن أشداء ولسوف نسحق العدو».

ويحدث أن يكون هؤلاء «المتوهمون» مصابين فقط، وقد يوكل أمر التحقيق معهم للبوليس. ولا تكون الطبيعة المرضية لمسلك المتّهم منهم ملحوظة ويبقى أيامه تحت التعذيب إلى أن تعلن الصحافة على الجمهور أنه لقي حتفه وهو يحاول الهرب مرة أثناء نقله من مكان إلى آخر أو أنه توفي بمرض طارىء. ونجد في زمرة المسيطرين على حدٍّ سواء هيجاناً ينتاب العقول، ونشاهد ظهور الخوف الجماعي وظهور حركات هروب إجرامي إلى الأمام بين المستوطنين. والفرق في حالة المستعمر أنه يكون دائماً لديه انتقال إلى الفعل، حوادث قتل واقعية ومتنوعة. وفي نيّتنا أن نعالج هذه القضايا المختلفة الناجمة عن كفاح التحرير، في دراسة تركّز مباشرة على الأمراض العقلية، بأشكالها وظواهرها الشاذة وبوصفها.

ويوشك الجزائري أن يجد نفسه على صعيد الاستعلام واقعاً في شبكة محدودة بدقة في المكان. ففي أية قرية يوجد اتفاق عام من جانب الناس جميعاً، حول أهمية جيش التحرير الوطني العددية والمادية. ويمكن الحصول عند الطلب على معلومات حول قوة التسلح وبرنامج العمليات القادمة. ولا يستطيع أحد، بداهة، أن يحدّد مصدر هذه المعلومات، ولكن أقل شك في قيمتها غير مسموح به. وهنا يفيدنا الوصف الذي كان قد أعطي، عندما ينهار أي جيش وطني، لانتشار الأخبار المقلقة، المفجعة، الكوارثية في صفوف الشعب، كطريقة مرجعيّة في تقدير الظاهرة المعاكسة. فربما تكون فرق من

الطابور الخامس اكتشفت وكانت مكلَّفة في عام 1940 بتلقيح عقل الشعب الفرنسي بلقاح الاندحار، غير أنه لا يمكننا تجاهل الواقع وهو أن الأرض كانت مهيأة وأنه كان يوجد نوع من عدم التعبئة الروحية يمكن تفسيرها بالاخفاق الذي منيت به الديموقراطية في أسبانيا وإيطاليا وفي ألمانيا وبصورة خاصة في ميونيخ. حتى ليمكن القول بأن انهزامية عام 1940 كانت الثمرة المباشرة لانهزامية ميونيخ.

أما في الجزائر فعلى العكس بالنسبة لجميع البلدان المستعمَرة التي تشرع في حرب وطنية ـ كل خبر يكون حسناً وكل استعلام يكون مقوياً للعزائم. والطابور الخامس في الجزائر، شيء يستحيل وجوده. والتحقق من هذا الواقع هو الذي يقود المتخصصين في علم الاجتماع إلى الالتقاء مع التفسير القديم الذي يرى أن التفكير العقلي أو التجربة لا تجد إلى «الساكن الأصلي» سبيلاً. بينما يقدر المتخصصون في الحرب، باعتبارهم أكثر ميلاً للوقائع التجريبيّة، أن لهؤلاء الرجال روحاً معنوية قدّت من الحديد أو أن تعصبهم لا يمكن فهمه. وإذا ما نظر إلى الفريق بمجموعه فإنه يعطي انطباعاً بأنه يكمل استعلاماته بيقين مقطوع أكثر فأكثر عن الواقع. وهذه الظواهر، هذه المواقف النابعة من الإعتقاد الشامل، وهذه القناعة الجماعية، تعبر عن إرادة الجماعة في البقاء على أقرب ما يمكن من الثورة، بل وفي تخطي الثورة، إن أمكن، وأن تكون في فوهة النار.

وفي الوقت ذاته ـ كما سبق أن قلنا، وبخاصة في المدن، تبرز للوجود أنواع من السلوك أكثر تعقيداً. فالجزائريون المتعطشون للمعلومات الموضوعية يشترون الصحف الديموقراطية التي تأتي من فرنسا. وهذا نجاح مالي لا ريب فيه بالنسبة لهذه الصحف. وهكذا تتضاعف الإكسبريس، وفرانس أوبزرفاتور ولوموند وتزيد إرسالياتها إلى الجزائر بنسبة واحد إلى ثلاثة وحتى إلى خمسة. ويكون مدراء أكشاك

بيع الصحف، وكلهم تقريباً أوروبيون، هم أول من ينبه إلى تمثّله هذه النشريات من خطر اقتصادي ومن خطر سياسي. وعندما تدرس مسألة الصحافة المكتوبة في الجزائر، يجب أن نتذكر دوماً وجود خاصية في نظام التوزيع. ذلك أن الباعة العموميين، وجميعهم فتيان جزائريون، يبيعون الصحافة المحلية فقط. والجرائد اليومية الأوروبية لا تقدم إلى المشترين في الطرق أو في منازلهم، بل يجب أن تطلب هذه الصحف من الأكشاك. وهذا ما يجعل أصحاب الصحف المكتوبة في الجزائر يحسون مباشرة بمنافسة الصحافة القادمة من فرنسا. وتأخذ حملات التشهير التي تستهدف «الصحافة المتواطئة مع العدو» وما يلحق ببعض طبعاتها من مصادرات متكررة، تأخذ بالطبع معنى خاصاً. أما أصحاب أكشاك بيع الصحف فقد اعتادوا أكثر فأكثر على الإجابة بروح عدائية: «لم تصل بعد هذا النهار، صحافة القذرين».

ويكشف الجزائريون في المدن وبخاصة في التجمعات الريفية، أن الاهتمام بوصول أو بعدم وصول هذه الصحافة المذكورة، يكفي لتصنيفهم. إن أصحاب أكشاك الصحف شأن رؤساء مكاتب التوزيع، هم، في الجزائر كما هم في فرنسا، من قدماء المحاربين، بصفة رئيسية، وقد حشروا حشراً في كادر تشكيلات المستعمرين المتطرفين. لذلك فإن طلب الاكسبريس أو الأومانيته أو لوموند، بالنسبة للجزائري، معناه الاعتراف علناً بالولاء للثورة، وأغلب الأحيان يكون أمام مخبر سرّي. ومعناه على كل حال، تحديد موقفه بلا احتراز بالنسبة للأخبار الرسمية وبالتالي «الاستعمارية»، وهو إظهار رغبته في التميّز، وهو في نظر مدير الكشك، تأكيد لا لبس فيه، من جانب هذا الجزائري بالتضامن مع الثورة، فشراء مثل تلك الجريدة يكون على هذا النحو شبيهاً بفعل وطني. فإنه بسرعة فائقة إذن يصبح فعلاً خطراً.

كل مرة يطلب فيها الجزائري إحدى هذه الصحف يرى ممثل

المحتلّ، مدير الكشك، في هذا الطلب، التعبير عن الوطنية، المساوي لعمل حربي. وبالتدريج يسير اليافعون الجزائريون على عادة إيكال أمر شراء هذه الصحف إلى جزائريين صغار ذلك إما لأن اليافعين قد انخرطوا حقيقة في هذا الوقت في نشاطات حيويّة للثورة وإما لفطنة يمكن فهمها بالرجوع إلى الجو المشحون بثورة الكراهية للأجنبي التي أهاجها المستوطنون الفرنسيون عام 1955. وما هي إلا أسابيع قليلة حتى تصبح «الحيلة» الجديدة مكشوفة فيمتنع أصحاب بيع الصحف، كذلك، ابتداء من حقبة معينة، عن بيع الاكسبريس والأومانتيه والليبيراسيون لغير البالغين. ويصبح اليافعون مجبرين على كشف القناع عن أنفسهم أو الاكتفاء بـ «صدى الجزائر». وكانت القيادة السياسية للثورة قد أصدرت أمرها بمقاطعة الصحافة المحلية في الجزائر في هذه الفترة خاصة.

ولقد كان هذا القرار يستجيب إلى غاية مزدوجة. الردُّ العاجل أولاً، على هجوم الاحتكارات الجزائرية بتدبير تكون له نتائج اقتصادية، إذ بحرمان الجرائد اليومية الجزائرية من جزء كبير من زبائنها من السكان الأصليين تكون الحركة الثورية قد قامت بفعالية كافية لزعزعة سوق الصحافة المحلية. ولكن القيادة السياسية كانت مقتنعة بخاصة بأن الجزائريين إذا تركوا للدعاية الاستعمارية وحدها، سوف يتأثرون بالتدريج بالعمل المكشوف والمؤذي الذي يتجلى في تلك الصفحات الكاملة، حيث تبسط الأرقام والصور، وحيث يمكن للإنسان أن يقرأ على كل حال، كل صباح، أخباراً عن تحطيم الثورة.

وعلى مستوى الجماهير، التي بقيت بمعزل عن هذا الصراع نسبياً، حول الصحافة المكتوبة، تصبح الضرورة ملحة، للحصول على أجهزة للراديو. كما يجب أن لا ننسَ، في الحقيقة، أن أمّية الشعب التي أصبحت شاملة كانت تجعله لامبالياً بالأشياء المكتوبة. فقد كانت

الغالبية الكبرى من الجزائريين، في الشهور الأولى من تاريخ الثورة، ترى في كل شيء مكتوب باللغة الفرنسية التعبير عن السلطة الاستعمارية. فإن شكل الخط في طباعة الإكسبريس أو في «صدى الجزائر» كان العلامة على الوجود الفرنسي.

كان الحصول على جهاز للراديو، يمثل في الجزائر عام 1955 الوسيلة الوحيدة لحيازة مصدر، غير فرنسي، للأخبار عن الثورة. وتتخذ هذه الضرورة صفة الأمر الملح عندما يعلم الشعب أن هناك جزائريين يقدمون كل يوم من القاهرة، سجلاً بكفاح التحرير. وهكذا تعود أمواج الصفحات الكبرى المكتوبة في الجبال من قبل الأخوة والأهل والأصدقاء، متدفقة من القاهرة وسوريا ومن البلاد العربية جميعها تقريباً.

بيد أن إدخال أجهزة الراديو، إلى المنازل وأكثر الدوارات بعداً، يتم على نحو تدريجي، رغماً عن هذه المعطيات الجديدة. فلا تشاهد هزة حقيقية، ولا تدفقاً هائلاً لأجهزة الراديو.

أما التحول الحقيقي فقد حدث في آخر عام 1956، إذ وزعت، فعلاً، في هذا الوقت، منشورات تنبىء بوجود صوت الجزائر الحرة، حددت فيها ساعات الاستماع وأطوال موجة البث. وهذا الصوت «الذي يتكلم من الجبال» وغير محدد المكان جغرافياً، ولكنه ينقل بلاغ الثورة العظيم إلى الجزائر كلها، يكتسب دفعة واحدة قيمة جوهرية. ففي أقل من عشرين يوماً نفذ جميع ما في المستودعات من أجهزة الراديو، وظهرت في الأسواق تجارة الأجهزة المستعملة. وأنشأ الجزائريون المتمرسون لدى أصحاب محلات بيع الراديو والأدوات الكهربائية من الأوروبيين ورشات صغيرة. بالإضافة إلى أنه على التاجر أن يلبّي حاجات متميّزة. إنّ عدم انتشار الإنارة بالكهرباء إلى مناطق واسعة في الجزائر، يطرح في الحقيقة، على المستهلك، مسائل

محددة. لذلك فإن الأجهزة المدارة بالبطاريات هي التي تصبح منذ عام 1956 الأكثر رواجاً على الأرض الجزائرية. فقد بيعت للجزائريين في بضعة أسابيع آلاف عديدة من الأجهزة. أجهزة للأفراد، وأجهزة تقتنيها العائلات، ومجموعات بيوت، والدواوير، والمشاتي.

لم يعد ينظر لشراء أي جهاز، ابتداء من عام 1956 كأنه قبول بتكنيك حديث للاستعلام وإنما كوسيلة وحيدة لمباشرة الاتصال بالثورة ومن أجل معايشتها. ويستطيع المتخصص بالتغيرات التكنيكية في البلدان المتخلّفة، أن يكتشف علامة تحوُّل أساسيّ في نوع الجهاز المُدار **بالبطارية**، وهو شكل محسّن للجهاز الثابت المدار بالكهرباء. فإن الجزائري يعطي في الحقيقة انطباعاً، بأنه يقفز مرحلة، بل وأنه دفعة واحدة، يبلغ أكثر أشكال الإعلام عصرية[(1)].

وقد رأينا في الحقيقة، أن هذا «التقدم» يفسر بانعدام الكهرباء في الدوارات الجزائرية.

ولم تفهم السلطات الفرنسية في الحال، الأهمية الفريدة لهذا التغيير إزاء الراديو لدى الشعب الجزائري. فإن مواقف المقاومة القديمة في نطاق العائلات تنفجر، وقد أصبحنا نرى في إحدى الدوارات، جماعات من العائلات، تتسمر أنظارهم، آباء وأمهات وأخوات وهم جالسون المرفق على المرفق، على إبرة الراديو، انتظاراً **لصوت الجزائر**. إنّ الأسرة الجزائرية تكتشف نفسها، وهي التي غدت فجأة غير مبالية بالاحتشام القديم والمعاشرة الجافة القديمة، الخالية من

(1) إن مثل هذا التحقق، يمكن أيضاً أن يحصل على مستوى الاتصالات العسكرية فإن «جهاز الاتصال والمخابرات الهاتفية» في جيش التحرير الوطني قد ارتفع في أقل من خمسة عشر شهراً إلى مستوى أرفع الإنجازات في جيش عصري.

الإلفة، على أنها محصنة ضدَّ حثالة الدعابات أو جمل العشق التي يلقيها المذيع أثناء الحديث هنا وهناك.

وتفقد الأداة التكنيكية، يفقد الراديو على نحو سحري ـ وكنّا قد رأينا التدرج المتّفق عليه والديالكتيكي للضرورات الوطنية الجديدة ـ صفاته كشيء من أشياء العدوّ.

لم يعد جهاز الراديو جزءاً من ترسانة القمع الثقافي الذي يمارسه الاحتلال، إنَّ المجتمع الجزائري، إذ يجعل من الراديو وسيلة فريدة للمقاومة في وجه الضغوط البسيكولوجية والعسكرية المتزايدة، يقرر، بحركة مستقلة داخلياً، تبنّي التكنيك الجديد، فيكون بهذا مربوطاً بالطرق الجديدة في استخدام الإشارات، التي أبدعتها الثورة.

وسوف يكون لصوت الجزائر المقاتلة، على مستوى التلاحم وتوجيه جموع الشعب، أهمية رئيسية. ولسوف نرى بأن استخدام اللغات العربية والقبائلية والفرنسية، باعتبارها إفصاحاً عن مفهوم غير عرقي كما اضطر الاستعمار إلى الاعتراف بذلك، كان له فائدة في تطوير وتعزيز وحدة الشعب، وتأكيد حضور جبال جرجرة في المعركة، ليشعر بذلك الجزائريون الوطنيّون في باتنة أو نمور[(1)]. إن الأفعال المقتطعة، المجتزأة التي يلتقطها مراسل إحدى الصحف، المتعلّقة إلى هذا الحد أو ذاك بالسيطرة الاستعمارية، أو التي تبلِّغها السلطات العسكرية العدوة، تفقد صفتها الفوضوية، وتنتظم في فكر سياسي وطني وجزائري، إنها تأخذ مكانها في استراتيجية عامة لاستعادة السيادة الشعبية. إن الأفعال المتفرقة تندرج في ملحمة واسعة، ويغدو

(1) ميناء جزائري، في غرب الجزائر: إسمه العربي الغزوات. «المترجم».

القبائليون، ليسوا أولئك «الذين في الجبال» وإنما الأخوة الذين يجعلون مع أوعمران وكريم حياة الجيوش المناوئة، قاسية.

إن حيازة المرء لجهازه، يعني دفع ضريبة للأمة أي شراء الحق في الولوج إلى صفوف هذا الشعب المتجمّع من أجل الكفاح.

بيد أن السلطات الفرنسية بدأت تستبين أهمية هذا التقدم الشعبي في فن الاستعلام. وما لبثت الاجراءات القانونية، بعد بضعة شهور من التردد أن ظهرت. وأصبح بيع الراديو ممنوعاً إلا بتقديم ورقة بذلك تعطى من إدارة الأمن العسكري أو من دوائر البوليس. أما بيع الأجهزة المدارة بالبطاريات فقد منع منعاً قاطعاً. وجرى، عملياً سحب بطاريات الغيار من السوق. وسنحت للتجّار الجزائريين عندئذ في مضاعفة عمليات التهريب، فرصة، لكي يؤدوا خدمة وطنية بالعمل هكذا على توفير حاجة الشعب من بطاريات الغيار، بانتظام لا مثيل له[1].

فالجزائري الذي يأمل أن يحيا في مستوى الثورة، أصبح يملك أخيراً إمكانية الاستماع إلى صوت رسمي، أصوات المقاتلين، تشرح له المعركة، وتسرد له تاريخ التحرير في مسيرته، وأخيراً تعمل على اندماجه مع تنفس الأمة الجديد.

وهنا تبرز ظاهرة تتسم بما يكفي من صفات الأصالة حتى تشدّ إليها انتباهنا: ذلك أن المصالح الفرنسية المتخصصة إلى أبعد حدود

(1) إن ورود أجهزة وبطاريات جديدة بالطريق القانوني إلى الجزائر يزداد صعوبة بعد ذلك بالطبع، وسوف يصبح تموين السوق منها ابتداء من عام 1958 عن طريق مراكش وتونس بواسطة الثوار. فإن الادخال المنظم لهذه الوسائل التي تقيم الصلة مع الصوت الرسمي للثورة قد أصبح بالنسبة للشعب من حيث الأهمية كإدخال السلاح والذخيرة من أجل الجيش الوطني.

التخصص القويّة بتجربتها المكتسبة من الحروب الحديثة والمتدربة على ممارسة «حرب الموجات» سرعان ما تمكنت من تحديد أطوال محطة البث. وأصبحت البرامج عندئذ مشوشة بصورة منظمة، وبالتدريج أصبح صوت الجزائر المقاتلة، غير مسموع، مما تفتق عنه شكل جديد من أشكال الكفاح. ذلك أن بعض النشرات الموزعة نصحت الجزائريين بالمكوث للاستماع لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات متتالية وأثناء الحصّة نفسها كانت محطة ثانية تقوم بالبث على طول موجة أخرى في مقام المحطة الأولى المشوشة. وكان المستمع يندمج في معركة الموجات ويخمّن تكتيك العدو ويحبط، بطريقة جسدية تقريباً وعضلية، إستراتيجية الخصم. وفي أغلب الأحيان، كان المشرف على الجهاز، وقد ألصق أذنه به، هو وحده الذي يفوز بالحظ غير المنتظر بسماع الصوت. ويرضى الجزائريون الآخرون، الحضور في الصالة، بصدى هذا الصوت ينقله إليهم المترجم المحظوظ الذي يحكم حصاره إثر نهاية الإذاعة. وتطرح عليه عندئذٍ أسئلة محددة حول هذا الصوت المجسد. ذلك أن الحاضرين يودون الاستعلام عن تلك المعركة التي أشارت إليها الصحافة الفرنسية في الأربع والعشرين ساعة الأخيرة والترجمان متضايق، مثقل بالذنب، يعترف أحياناً بأن الصوت لم يأت على ذكرها.

ولكن بعد تبادل النظرات باتفاق مشترك، يكون من المقرر أن الصوت قد أبدى رأيه تماماً في هذه الحوادث إلا أن الترجمان لم يفهم المعلومات التي بثها صوت الجزائر. وعندئذ يشرع في عملية تمحيص حقيقية. يساهم فيها جميعهم ويعاد فيها ترتيب وتشييد معارك الأمس وما قبله وفقاً لأمنية الجماعة العميقة ولاعتقادها الذي لا يتزعزع ويستدرك المستمع ما في الأخبار من طابع التجزئة بابتداع مستقل للأخبار.

إن الاستماع إلى صوت **الجزائر المقاتلة**، ليس من قبيل الاهتمام بالاستماع إلى الجزء الآخر، وإنما هو مطلب داخلي للاتحاد بجسم الأمة التي تكافح ولاستعادة التشكيلة الوطنية الجديدة والاضطلاع بها، ولسماع وترديد الملحمة العظيمة المنجزة في الأعالي، بين الصخور وفوق الجبال. وكل صباح يطلع الجزائري رفاقه على نتيجة الساعات التي قضاها في الاستماع. وكل صباح يتمم لجاره أو لرفيقه ما سكت عنه **الصوت** من أشياء ويجيب على القضايا الماكرة التي تطرحها صحافة العدو. ويرد بالمعلومات المعلنة رسمياً من قيادة الثورة على تأكيدات المحتلّ الرسمية وعلى نشرات الخصم الهادرة.

إن المناضل هو الذي يطلق أحياناً، للترويج، ما يقدّر أنه وجهة نظر الإدارة السياسية. ولأن السكوت، إذا طال، عن ذكر هذه الواقعة أو تلك يمكن أن يُسبّب القلق ويجلب الخطر على وحدة الشعب، فإن الأمة بأكملها تَشَبَّثُ بِنُتَفٍ من جمل أثناء الإذاعة، وتمنحها دلالة محددة. إن صوت **الجزائر المقاتلة**، إذ هو غير مسموع جيداً، ويغطيه تشويش لا ينقطع، ومضطر إلى تبديل الموجة مرتين أو ثلاث مرات مدة الإذاعة الواحدة، كان يكاد لا يسمع على نحو متواصل أبداً. إنه صوت متقطع غير متواصل. ولكن صوت **الجزائر** كان ومن قرية إلى أخرى ومن غوربي [1] إلى غوربي آخر، يقول أشياء جديدة ويصف معارك مجيدة أكثر فأكثر ويرسم بوضوح انهيار القوة المحتلة. ويفقد العدو ثقله النوعي، وعلى مستوى ضمير المحتلّ فإنه يمهد لسلسلة من

(1) Gourbi غوربي وهي كلمة محلية تعني البيت المكون في الغالب من الصفيح في الأحياء الفقيرة. وعن الجزائر أخذتها اللغة الفرنسية وأصبحت مستعملة للدلالة على هذا النوع من البيوت أو خيام اللاجئين أو مساكن الزنوج الفقيرة في أميركا. «المترجم».

السقطات الأساسية. إن صوت الجزائر هذا الذي يعيش شهوراً عديدة مطارداً من شبكات تشويش العدو القوية، هذه «الكلمة»، وإن كانت غير مسموعة في الغالب، تغذّي إيمان المواطن بالثورة.

هذا الصوت الذي يحس بأنه حاضر والذي تخمن حقيقته يزداد قيمة بالمقارنة مع أهمية موجات التشويش المنطلقة من محطات العدو المتخصصة. ذلك أن قوة التخريب المعادية هي التي تحدد حقيقة العبارة الوطنية واحتدامها. إنّ كلمة الجزائر المكافحة وصوت كل جزائري وراديو **المجاهدين** الذي يكاد يتسم بملامح شبحية في الأذهان، كل هذا يمنح المعركة أقصى وجودها.

إن التأكيد على سماع صوت **الجزائر**، في هذه الظروف تحريف للحقيقة، من بعض الوجوه. ولكنها بخاصة تكون الفرصة لإعلان المشاركة سراً في كنه الثورة. وهو القيام باختيار مقصود، وإن كان غير جلي في الشهور الأولى، بين كذبة العدو الموروثة وبين كذبة الرجل المستعمَر الخاصة التي تكتسب فجأة حجماً من الحقيقة.

إن هذا الصوت الذي غالباً ما يكون غائباً، غير ممكن سماعه طبيعياً، والذي يشعر كل واحد بأنه يرتفع في داخله، المبني على إحساس داخلي هو **الإحساس بالوطن**، يتجسم بطريقة لا يمكن رفضها. فكل جزائري، من جهته، يروّج وينقل اللغة الجديدة. وإنّ كيفية وجود هذا الصوت تذكر بأكثر من معنى، بكيفية وجود الثورة: فهي موجودة، مناخياً ولكن لا موضوعياً، قطعاً منفصلة[1].

(1) يجب أن نذكر في سياق الأفكار ذاته، تجربة الاستماع في بلاد القبائل فإن الفلاحين وقد تحلّقوا عشرات بل مئات حول جهاز للراديو يصغون خاشعين لـ «صوت العرب» ونادرون هم الذين يفهمون العربية الفصحى المستخدمة في هذه الإذاعات إلا أن الوجه يكون رضياً وتقسو سيماؤه عندما تصدح لفظة الاستقلال في

إن جهاز الراديو هو الضامن لهذه الكذبة الصحيحة. فمن الساعة الواحدة والعشرين إلى الرابعة والعشرين يجلس الجزائري كل مساء للاستماع. وقد يحدث للمستمع، آخر السهرة، عندما لا يسمع الصوت أن يدع الراديو موجهاً نحو موجة من التشويش أو ذبذبات بسيطة، مقدراً أن ها هنا يوجد صوت المقاتلين. وتمتلىء القاعة لمدة ساعة بضجة مزعجة ومضنية من التشويش. ويحسب الجزائري أن ما وراء كل تموُّج وكل تشنُّج فعّال في الراديو، ليست كلمات فحسب وإنما معارك حقيقيّة. إنّ حرب الموجات نستعيد للمواطن، في «الغوربي»، الصدام المسلّح بين شعبه والاستعمار. وبصورة عامة، يعود النصر معقوداً لصوت الجزائر. حتى إذا ما انتهت النشرة الإذاعية وأقلعت محطات العدو عن عملها في التشويش استطاعت من ثمّ موسيقى الجزائر المحاربة العسكرية بكل حرية ملء صدور المؤمنين ورؤوسهم. وقد لعبت هذه الأنغام الفولاذية القليلة التي تأتي مكافأة لثلاث ساعات من الأمل اليومي، دوراً أساسياً مدة شهور في إعداد وتعزيز الشعور الوطني الجزائري.

ومن المهمّ، على مستوى البسيكولوجيا المرضية، التنويه ببعض الظواهر التي لها صلة بالراديو والذي برزت بمناسبة حرب التحرير. إن المقالات المتخصصة التي عالجت أوضاع الجزائريين المتهلوسين تشير باستمرار في المرحلة المسماة بالعمل الخارجي، إلى وجود أصوات إذاعية عدائية وهجومية بشكل قوي. إن هذه الأصوات المعدنية، الجارحة، الشتّامة، الكريهة، جميعها، تكتسي عند الجزائري شكل

= «الغوربي» وهكذا يكون الصوت العربي الذي يطرق الأسماع أربع مرات في الساعة بكلمة استقلال Istiqlal كافياً في هذا المستوى من يقظة الضمير لكي يصون الإيمان بالنصر. •

أصوات تتّهم وتدين. والراديو الذي يكون مصدراً للحذر، على مستوى الإنسان السوي، باعتباره علامة على الاحتلال ونموذجاً لغزو عنيف من قبل المضطهِد يتّسم، في نطاق الحالة المرضية بعلامات خبل من الدرجة العالية. وبالإضافة إلى العناصر السحرية، ذات المسحة اللاعقلانية، التي نجدها في غالبية المجتمعات المتجانسة أي التي ينتفي منها أي اضطهاد أجنبي، فإن للراديو في الجزائر قيمة نوعية خاصة. ولقد رأينا أن الصوت المسموع، ليس لامبالياً، وليس محايداً: إنه صوت المضطهِد، صوت العدو. فالكلمة لا تُقبل وتُفك رموزها وتفهم وإنما تنبذ. والاتصال ليس موضوع بحث أبداً وإنما هو مرفوض، ذلك أن الانفتاح الذاتي على الآخر، يكون بالضبط ممنوعاً عضوياً في الوضع الاستعماري. إنَّ الراديو قبل عام 1954 هو في نطاق البسيكولوجيا المرضية، شيء معيب، مدعاة للقلق وموجب للعنة.

واعتباراً من عام 1954 يكتسب جهاز الراديو معانيَ جديدة كل الجدّة. ويفقد الراديو، وجهاز الاستقبال ما فيهما من ناتج العدوانية ويتجردان من طابعهما الأجنبي وينتظمان في الأمة المكافحة المتلاحمة؛ وتصبح الأصوات الإذاعية، في حالات الاضطراب النفسي المؤدي إلى الهلوسة، ابتداء من عام 1956، أصواتاً تحمي وتساعد. وتختفي منها الشتائم والاتهامات وتفسح المكان للكلمات المشجعة؛ إنّ التكنيك الأجنبي «المهضوم» بمناسبة الكفاح الوطني قد غدا أداة للمعركة من أجل الشعب وعنصراً واقياً ضد الاضطراب[1].

(1) إن ظهور حالات الحماية المرضية. وأهميتها كتكتيك للدفاع الذاتي وحتى الشفاء الذاتي في التطور التاريخي للأمراض العقلية قد سبق لها أن درست في علم الطب النفسي الكلاسيكي. إن المتهلوس الذي تلاحقه «أصواته» التي تكيل له الاتهام ليس

وعلى مستوى الاتصال دائماً، يجب علينا أن نشير إلى اكتساب قيم جديدة بواسطة اللغة الفرنسيّة. فقد كانت اللغة الفرنسية باعتبارها لغة الاحتلال وناقلة للقوة التي تضطهِد، تبدو أنها ملزمة أبد الدهر، بالحكم على الجزائري باحتقار. فقد كان كل تعبير فرنسي له صلة بالجزائري ينطوي على مضمون مهين. وكل كلمة فرنسية تطرق الأسماع كانت أمراً، أو تهديداً أو شتيمة. ولقاء الجزائري بالأوروبي محصور في دائرة هذه المعاني الثلاثة. ولسوف يكون بثُّ بلاغات الجزائر المقاتلة بالفرنسية، محرراً للغة العدو من مدلولاتها التاريخية. والرسالة نفسها التي توجه بلغات ثلاث مختلفة، توحِّد التجربة وتمنحها أبعاداً عالمية. وتفقد اللغة الفرنسية صفتها الملعونة، ما دام أنها تتكشف عن قدرتها كذلك على نقل رسائل الحقيقة لصالح الأمة التي تنتظرها. ومهما بدا في هذا الكلام من تناقض فإن الثورة الجزائرية، بل إن كفاح الشعب الجزائري هو الذي يسهل بثّ اللغة الفرنسية في الأمة.

إن الجمل الفرنسية، تفقد في علم النفس المرضي، ما فيها من صفة الشتيمة الآلية واللعن. والذين يسمعون أصواتاً فرنسية من المتهلوسين الجزائريين يوردون نوايا تقل فيها الروح العدائية أكثر فأكثر، ولا يكون نادراً، في النهاية، أن نرى في لغة المحتلّ هلوسات تتخذ طابعاً ودّياً من الدعم ومن الحماية[1].

لم تقدّر سلطات الاحتلال حقّ التقدير أهمية موقف الجزائري

= أمامه من سبيل إلا أن يخلق أصواتاً صديقة. وعلينا أن نجد آلية التحول إلى ضدها التي نشير إليها في الوضع الاستعماري الذي يسير نحو التفكّك.

(1) ليس المقصود هنا طفو الصفة الازدواجية المتناقضة، بل المقصود تحوُّل في الصفة النوعية، أي التغيير الجذري فيها ولا يقصد تأرجحاً وإنما تجاوزاً ديالكتيكياً.

الجديد بإزاء اللغة الفرنسية، فلم يعد التعبير بالفرنسية وفهم الفرنسية مماثلاً للخيانة أو مطابقاً لحالة تخاذل أمام المحتلّ. ذلك أن اللغة الفرنسية التي يستعملها صوت المقاتلين، والتي تتيح نقل رسالة الثورة بصورة فعّالة، تصبح أيضاً أداة للتحرر. وبينما يعبّر أي صوت فرنسي في حالة البسيكولوجيا المرضية، في الهذيان، عن النبذ وعن المعاقبة، وعن الخزي، فإننا نلاحظ بروز ظاهرة جديدة بمناسبة الكفاح التحرّري تتمثل في عملية أساسية شبيهة بالرّقية للتخلص من كراهية اللغة الفرنسية. أننا نشاهد شيئاً يشبه استلام لغة المحتل من قبل «الساكن الأصلي»[1].

وقد أدرك الفرنسيون هذه الظاهرة بعد مؤتمر الصومام في آب/أوت 1956. ومما يذكر أن ذلك كان بمناسبة اجتماع المسؤولين السياسيين والعسكريين عن الثورة، في وادي الصومام، في قطاع عميروش، وقد كان رائداً آنذاك، لإرساء قواعد الكفاح العقائدية وتشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وقد انكشف لقوى الاحتلال فجأة، وقد عرفت واقعة إدارة أعمال المؤتمر باللغة الفرنسية، أن التحفظ العام التقليدي للجزائري ازاء استعمال اللغة الفرنسية في ظلّ الوضع الاستعماري، يمكن أن يزول طالما أن مجابهة حاسمة تقذف بإرادة الشعب في الاستقلال الوطني وجهاً لوجه ضد السلطة المسيطرة.

(1) وعلى العكس، فإن «صوت الجزائر» سوف يسمع في شكل الحكم بالموت من قبل بعض الجزائريين المتعاونين مع المحتلّ. فإن هؤلاء الرجال، الذين أصيبوا بنوبات من الغم حادة، ينتمون في أغلب الأحيان إلى دوائر البوليس، وتوجّه إليهم الاتهامات فيشتمون ويدانون من قبل راديو «المتمردين». وكذلك فإن ثمة أوروبيات وأوروبيين ممن يبدو عليهم فورات هياجية مضطربة يحسون بوضوح شديد تهديدات أو إدانات تصدر إليهم باللغة العربية ومثل هذه الظواهر كانت عملياً مجهولة قبل عام 1954.

لقد أوقعت هذه الظاهرة السلطات الفرنسية في غاية الحيرة. وقد رأت فيها، في البداية، البرهان، المقطوع به منذ زمن بعيد، على عدم مقدرة اللغة العربية في استخدام المفاهيم الإجرائية في حرب ثورية حديثة. غير أن المقررات المتخذة في الوقت نفسه في النظام اللغوي للمحتل قد دفعت هذا الأخير إلى إدراك الطابع النسبي لهذه العلامات وأوقعت الإرتباك والتشويش في جهازه الدفاعي. فبين التوجيهات الصادرة عن المنطقة العسكرية العاشرة في الجزائر وتلك الصادرة عن مركز القيادة الإقليمية في عين بسام تستقر دائرة من التواطؤ، نوع من استطالة الرقم. فإن هذين النسقين من الحقائق يتموضعان بواسطة نظام لغوي واحد.

كان أنصار الاندماج، من جانبهم، يرون في ذلك مناسبة جديدة للتأكيد على أن «الجزائر فرنسية»، جاعلين من لغة المحتلّ وسيلة الاتصال العملية الوحيدة الموجودة في متناول القبائل والعرب والشاوية وبني مزاب... إلخ. إن هذا الرأي استمرار لمذهب الاستعمار نفسه، على مستوى اللغة: إنّ تدخل الأمة الأجنبية هو الذي ينظم الفوضى المتأصلة في البلاد المستعمَرة. وفي هذه الشروط تصبح اللغة الفرنسية تؤدّي وظيفة «اللوغوس» مع ما ينجرّ عن ذلك من انعكاسات انطولوجية في صميم المجتمع الجزائري.

إن استعمال اللغة الفرنسية سواء في هذه الحالة أو تلك هو في ذات الوقت ترويض لخاصية من خصائص المحتلّ والإفصاح عن قابليّة التأثر بعلاماته ورموزه، وفي نهاية المطاف بنظامه. ولم يدرس الفرنسيون بما يكفي من الجدية هذا المسلك الجديد من الجزائري إزاء لغتهم. إنّ غالبية مؤتمرات الأحزاب الوطنية قبل عام 1954 قد جرت باللغة العربية. وبتعبير أدق فإن المناضلين من بلاد القبائل أو من الأوراس كانوا يتعلمون العربية بمناسبة فاعلياتهم الوطنية. كان التكلّم

بالعربية، ورفض الفرنسية كلغة وككيفية للاضطهاد الثقافي، قبل عام 1954، شكلاً من أشكال التميّز والتفرد اليومي والوجود الوطني. ذلك أن الأحزاب الوطنية، قبل 1954 كانت تنمي أمل المناضلين وتكوّن الوعي السياسي للشعب وذلك بتثمين مختلف الهيئات واحدة ومختلف صفات الأمة المحتلة. فكانت اللغة العربية تشكل عندئذٍ نموذج الوجود وأكثر الوسائل واقعية التي تملكها كينونة الأمة من أجل كشف القناع عن حقيقتها[1].

إن حقيقة المعركة، في آب/أوت عام 1956 وارتباك المحتلّ، قد جردا اللغة العربية من صفتها المقدسة، وجردا اللغة الفرنسية من مقولاتها الملعونة وتمكنت لغة التخاطب الجديدة بين صفوف الأمة عندئذٍ من الإعلان عن نفسها، بواسطة شبكات متعددة، دالة.

ولقد اتحد جهاز الإذاعة كتكنيك إعلام مع اللغة الفرنسية باعتبارها دعامة لاتصال ممكن، اتّخذا بالأمة المكافحة في وقت واحد تقريباً.

ولقد رأينا أن أجهزة الراديو قد تزايدت تمشياً مع إنشاء صوت الجزائر المقاتلة بنسب هائلة. ذلك أن آلة الاستقبال أي التكنيك الإذاعي لإيصال الفكرة من مسافة بعيدة، لم تكن، قبل عام 1954 مجرد أداة محايدة في الجزائر. كان الراديو في تصور الشعب، باعتباره وسيطاً لنقل فكر سلطة الاحتلال، وكوسيلة تحت تصرّف المحتل ليطبع جسم الأمّة بطابعه، أداة تسبغ عليها دلالات سلبيّة. إنّ إدارة مفتاح الراديو قبل عام 1954 كانت تعني إفساح المكان لكلمة المحتلّ، إنها

(1) لقد قررت الإدارة السياسية في الوقت نفسه تدمير الراديو الفرنسي في الجزائر فإن وجود صوت وطني يقود المسؤولين إلى التفكير في إسكات راديو الجزائر وهكذا تسبب إنفجار القنابل الموقوتة بأضرار هامة لحقت بالمنشآت الفنية إلا أن البث عاد بسرعة كافية.

تعني السماح للغة الرجل المستعمِر بالولوج إلى قلب البيت نفسه وهو آخر معقل من معاقل الروح الوطنية. وكان وجود جهاز الراديو، قبل عام 1954 في منزل جزائري يعتبر سمة التحول إلى التفرنج والاستعداد لها. إنّه الانفتاح الواعي على تأثير الرجل المسيطر وعلى ضغطه. وهو القرار بإعطاء الكلام للمحتلّ إنّ اقتناء جهاز معناه القبول بالحصار الذي يفرضهُ المستعمِر من الداخل. وهذا معناه إظهار القبول بالتعايش داخل النطاق الاستعماري. وهو، بلا أدنى شك، إلقاء السلاح أمام المحتلّ.

لقد أتينا على ذكر الأسباب التي كان الشعب يفسر بها تحفظاته إزاء الراديو. فقد كان المبرر الرئيسي عندئذٍ هو الاهتمام بالابقاء على سلامة أشكال الحياة الاجتماعية التقليدية وعلى نظام التسلسل المراتبي في الأسرة.

كان يقال: «إننا نجهل دائماً البرنامج الذي سوف نقع عليه في الإذاعة» أو «إنها برامج يقال فيها أيّ شيء» وتظهر أحياناً حجة دينية غير قابلة للجدل: «إنه راديو الكفار» وقد رأينا أن محاولات التبريرات العقلية هذه ليست سوى آليات ابتدعت ابتداعاً لتبرير نبذ وجود المحتلّ.

ويجد الجزائري نفسه بإنشاء صوت الجزائر المقاتلة أمام إلزام حيوي يدفعه إلى الاستماع للبلاغ ليتمثله ثم ليضطلع به. وعلى هذا فإن شراء جهاز للراديو والركوع على ركبتين أمامه وإسناد الرأس إلى مصدر الصوت فيه لم يعد قط رغبة في الحصول على معلومات، بل على مستوى التجربة الهائلة التي تجري في البلاد، غدا ذلك التصرّف هو الاصغاء إلى كلمات الأمة الأولى.

وبما أن الجزائر الجديدة التي طفقت تسير، قد قررت أن تروي قصتها وأن تنطق، فإن جهاز الراديو يصبح لا غنى عنه. فهو الذي

يسمح للصوت بأن يمد شرايينه في القرى وعلى الهضاب. إن اقتناء جهاز الراديو هو الدخول في الحرب دخولاً مجلجلاً.

وبواسطة الراديو، وهو الأداة الفنية التي كانت مرفوضة قبل عام 1954، يقرر الشعب الجزائري، إعطاء دفع جديد للثورة. وهكذا أخذ الجزائري وهو يصغي إلى الثورة يشعر بأنه يوجد معها وبأنه يجعلها توجد هي أيضاً.

إن ذكرى الإذاعات الحرة، التي ولدت أثناء الحرب العالمية الثانية، تُبرز خصوصيّة المثل الجزائري. فقد حافظ كل من الشعب البولوني والبلجيكي والفرنسي، في ظل الاحتلال الألماني، على بقاء التماس، من خلال الإذاعات المبثوثة من لندن، مع صورة معيّنة لأمتهم. وكان الأمل وروح المقاومة، يغذيان عندئذ يومياً، ويصانان. ونحن نتذكر مثلاً أن الاستماع لصوت فرنسا الحرة كان نهجاً من الوجود الوطني، وشكلاً من أشكال المعركة. كما أن الالتحام الحار، شبه الصوفي الذي أبداه الشعب الفرنسي إزاء صوت لندن قد ذكرت بما يكفي حتى لا نقف عندها طويلاً. فالاستماع إلى صوت فرنسا الحرة، من عام 1940 إلى عام 1944 كان بالتأكيد استماعاً مفضلاً وجوهرياً في فرنسا. إلا أن الاستماع إلى الإذاعة كمسلك، لم يكن أمراً جديداً. فقد كان صوت لندن يأخذ مكانه في قائمة الإذاعات الطويلة، التي كانت من قبل، موجودة، ويعرفها الفرنسي منذ ما قبل الحرب. ومن خلال مسلك المستمع الشامل، المتعلق بالآلة الإذاعية تطفو في مخيلته صورة بارزة، هي صورة فرنسا المحتلة، تستقبل رسالة الأمل من فرنسا الحرة. أما في الجزائر فإن الأمور تكتسي سمات مميزة، خاصة. فهناك، بداية، عملية لتجريد الآلة مما يواكبها من معاني المنع والنهي. ثم تكتسب الأداة تدريجياً لا صفة الحياد فحسب، بل تسبغ عليها صفة إيجابية.

إن القبول بالتكنيك الإذاعي وشراء جهاز، ومعايشة الأمة وهي في كفاحها، تكون أموراً متطابقة. فالاندفاع الجنوني الذي أفرغ الشعب به كميات الأجهزة المخزنة يقدم لنا صورة على درجة كافية من الدقة عن رغبته في الاشتراك بالحوار الناشىء منذ عام 1955 ما بين المحارب والأمة.

ليس راديو الجزائر، في المجتمع الاستعماري، صوتاً بين أصوات أخرى. إنه صوت المحتلّ. إنّ التقاط راديو ـ الجزائر هو إضفاء الشرعية على السيطرة، وهو إظهار الرغبة بالعيش على وفاق مع الاضطهاد. إنه إعطاء الحق للعدو. فإدارة مفتاح الراديو هي بالتالي تأكيد الصيغة: «هنا الجزائر، محطة الإذاعة الفرنسية». وعندها فإن اقتناء الرجل المستعمَر جهازاً للراديو هو استسلام منه لنظام العدو وتهيئة لطرد الأمل من قلبه.

وعلى العكس فإن وجود صوت الجزائر المقاتلة يعدّل من معطيات المسألة تعديلاً عميقاً. حيث يشعر كل جزائري، في الواقع، بأنه مدعو ويريد أن يصبح عنصراً قادراً على التجاوب في شبكة المعاني الواسعة التي نشأت من معركة التحرير. إن الحرب، مصدر الحوادث اليومية ذات الطابع العسكري والسياسي، هي مدار تعليق مسهب في برامج الإعلام التابعة للإذاعات الأجنبية. وينطلق صوت الجبال في المقام الأول. وقد رأينا أن صفة هذا الصوت الشبحية واختفاءها من ساحة السمع بسرعة، لا تضعف في شيء من حقيقته التي تسمع ولا في سلطانه. ويفقد راديو ـ الجزائر وإذاعة الجزائر ما لهما من صفات السيادة.

لقد انقضى ذلك الوقت الذي كانت فيه إدارة مفتاح الراديو آلياً، تشكل دعوة موجهة للعدو. إنّ الراديو باعتباره تكنيكاً قد أخذ يتميز،

بالنسبة للجزائري. ولم يعد جهاز الراديو مرتبطاً مباشرة بما يقوله المحتل وحده، بل من على يمين موجة البث في راديو ـ الجزائر أو على شمالها، أو على أطوال مختلفة ومتعددة من الموجات، يمكن التقاط محطات لا حصر لها، ومن الممكن تمييز الأصدقاء بينها من المتواطئين مع العدوّ ومن المحايدين. وفي هذه الحالة، فإن حيازة جهاز، لا تعني، الوقوع تحت تصرف المحتلّ ولا إعطاءه الكلام، ولا الاستسلام له. إنما على العكس هي إظهار الرغبة على مستوى الاعلام بمعناه الدقيق، في سماع أصوات أخرى وفي الانفتاح على آفاق أخرى. ذلك أن الجزائري قد اختبر، أثناء كفاح التحرير وبفضل إنشاء صوت الجزائر المقاتلة واكتشف، بالملموس، وجود أصوات أخرى غير صمته القديم، وغير صوت الرجل المسيطر، المضخَّم إلى أبعد الحدود.

إن مونولوج الوضع الاستعماري القديم الذي زعزعه انطلاق الكفاح، قد اختفى بأكمله ابتداء من عام 1956. فصوت الجزائر المقاتلة وجميع الأصوات التي يلتقطها جهاز الاستقبال، بدأت تكشف الآن للجزائري النقاب عمّا يتحلّى به الصوت الفرنسي، الذي كان يعرض كصوت وحيد حتى ذلك الحين، من صفة واهية ونسبية جداً بل وخادعة. إن صوت المحتلّ يفقد القدسية التي كان يتمتع بها.

إن كلمة الأمة وإن لغة الأمة ينظّمان العالم وهما يعملان على تجديده.

فقد نبذ مجتمع السكان الأصليين بمجموعه، جهاز الراديو قبل عام 1954 وأغلق أبوابه في وجه تطور تكنيك طرق الإعلام. فالمجتمع الجزائري، في مجمله، لم يكن يتقبّل الإذاعة: فليس هناك تقبّل لعملية الاستيراد التي يقوم بها المستعمِر. وفي الوضع الاستعماري لا يفي

جهاز الراديو بأية حاجة من حاجات الجزائري[1]. ولكنه على العكس، كما رأينا من قبل كان في تصوُّر الناس وسيلة يمتلكها العدو لمتابعة عمله في تفتيت الشخصية الجزائرية من دون أن يوقظ الانتباه.

لقد أحدث الكفاح الوطني وتأسيس راديو ـ **الجزائر** الحرة، تحولاً أساسياً في صميم الشعب. وولج الراديو إلى المسرح باندفاع قوي وليس بتأصل تدريجي. فليس هناك تكديس للأرباح المحلية والتحاق المناطق الأخرى شيئاً فشيئاً، بل أصبحنا نشاهد انقلاباً وتحوّلاً تاماً في وسائل الإدراك وفي عالم الإدراك نفسه. فلم يكن في الجزائر، ثمة من مسلك متقبّل وموافق، فيما مضى بالمعنى الحقيقي بإزاء الراديو. وابتداءً من عام 1956، بدأنا نشهد شبه عملية اختراع حقيقي للتقنية، من حيث هي عملية عقلية.

هكذا فإن صوت **الجزائر** الذي أنشيء من لا شيء، قد جعل الأمة توجد، ومنح إلى كل مواطن كياناً جديداً وعرَّفه عليه بوضوح.

وقد جرى الجند الفرنسيون المشتركون في العمليات على عادة مصادرة جميع أجهزة الراديو، أثناء غزواتهم ابتداء من عام 1957. وفي الوقت نفسه أصبح من الممنوع التقاط عدد معين من المحطات. أما اليوم فإن الأمور قد تطورت. فصوت الجزائر المقاتلة قد تضاعف. إذ أصبحت تذاع من تونس ودمشق والقاهرة والرباط برامج موجهة إلى الشعب. والجزائريون هم الذين ينظمون هذه البرامج. ولا تحاول الأجهزة الفرنسية التشويش على هذه الإذاعات القوية والعديدة.

---

(1) يجب علينا أن نشير في هذا المجال إلى موقف السلطات الفرنسية بجزائر اليوم. ونحن نعلم بأن التلفزيون موجود في الجزائر منذ سنوات عدة. وإلى يومنا هذا كان تعليق بلغتين معاً يرافق البث. ومنذ بعض الوقت توقف التعليق بالعربية. إن هذه الظاهرة تعبر مرة أخرى بأن راديو ـ **الجزائر** يتفق اتفاقاً كاملاً مع الصيغة: «الفرنسيون يخاطبون الفرنسيين».

ويملك الجزائري الفرصة يومياً للاستماع إلى خمس أو ست برامج مختلفة بالعربية أو الفرنسية ويستطيع بواسطتها أن يتابع خطوة فخطوة تطور الثورة المظفر. ولقد رأينا، على مستوى الإعلام عملية إبطال لقيمة كلمة المستعمِر. وبعد فرض الصوت الوطني للوقوف في وجه مونولوج المحتلّ، أصبح جهاز الراديو يستقبل الإشارات المبثوثة من جميع أرجاء العالم. إن أسبوع **التضامن** مع الجزائر، المنظم من قبل الشعب الصيني أو مقررات مؤتمر الشعوب الأفريقية عن حرب الجزائر تربط الفلاح بالموجة العارمة التي تجتث جذور الطغيان.

ولسوف يكون للراديو وهو يتَّحد في هذه الظروف بحياة الأمة، أهمية فريدة، في هذه المرحلة من بناء البلاد. وسوف لا يبقى في الجزائر، بعد الحرب، عدم تلاؤم بين الشعب وبين ما يُعدُّ معبِّراً عنه. ومكان التربية الثورية لكفاح التحرير يجب أن تحلَّ التربية الثورية لبناء الأمة. وعندئذٍ يمكن تقدير الاستفادة الخصبة التي يمكن أن تؤديها هذه الأداة المتمثلة في جهاز ـ الراديو. إن الجزائر قد عرفت تجربة ذات مميزات خاصة. فلقد كان الراديو، مدة سنوات عديدة، بالنسبة للكثيرين إحدى وسائل الوقوف موقف الرفض من الاحتلال والإيمان بالتحرير. فقد فتح التماثل ما بين صوت الثورة وبين حقيقة الأمة الأساسية، آفاقاً غير محدودة.

الفصل الثالث

الأسرة الجزائرية

لقد رأينا بمعالجتنا للالتزام الثوري وتحويل الحجاب إلى أداة، أن تبدّل المرأة الجزائرية قد أخذ ينجلي. ومن المفهوم أن هذا الانقلاب لم يتمكن من التحقق دون أن يمسَّ القطاعات الأخرى من الحياة الجزائرية بالتغيير.

لقد خلَّف وجود كفاح التحرير وطابع القمع الذي كان آخذاً بالتدرج إلى الشمول، ندوباً خطرة في جماعة الأسرة: إختطاف أب من الشارع بصحبة أولاده، وتجريده من ثيابه وتجريدهم في الوقت نفسه وتعذيبه أمام أعينهم، وهذا نوع من الأخاء في المعاناة بين رجال عراة الأكتاف، مضرّجين بالدماء ومثخني الجراح يمتّن ما بينهم؛ زوج يوقف ويعتقل ويودع السجن؛ فتصبح النساء إذن، هنَّ المكلفات بالتماس الوسائل التي تحول دون موت أولادهن جوعاً. ولسوف نعود إلى هذا الجانب من الصراع الجزائري الفريد والهام جداً. ولكننا نريد هنا متابعة تطور الأسرة الجزائرية وتحولها وتغيُّراتها الكبرى بمناسبة حرب التحرير وخلال مسيرتها.

إن أهم نقطة، في هذا التبدل، كما تبدو لنا هي أن الأسرة المتجانسة، والتي تشكل كتلة واحدة تقريباً تنقسم وتتشظى. فكل عضو من أعضاء هذه الأسرة يكسب في شخصيته ما يفقده بانتمائه لعالم من

القيم الغامضة إلى هذا الحدّ أو ذاك. وثمة أشخاص معينون يجدون أنفسهم أمام اختيارات جديدة. والمواقف المسلكية المألوفة، التي كانت متينة البنيات وتفضي إلى حقائق ثابتة لا تتبدل، تتكشف فجأة عن أنها عقيمة فتهجر. والتقاليد، في الحقيقة، ليست مجموعة من الحركات الآليّة فحسب! أو جملة من المعتقدات القديمة. فعلى أدنى المستويات هناك قيم موجودة ومطالبة بالتبرير. والإبن يلتمس الأب ليشرح ويفسر ويحدد الشرعية.

من المهم أن نبرهن بأن الأب المستعمَر ينفح أولاده، في فترة كفاح التحرير، الشعور بالتردد وتجنب الاختيار وحتى تبني سلوكية الهرب وعدم المسؤولية. انّ تجربة كهذه، المرعبة بالنسبة للولد عندما يكون مدارها الوحيد هو فلك الأسرة، تفقد هنا ضررها. إذ إن هذه التجربة تجري في الحقيقة على المستوى الوطني وتندمج بالهزة التأسيسية الكبرى لعالم جديد، يُحَسُّ بها على مدى رقعة البلاد كلها.

كان وجود أحزاب وطنية، قبل عام 1954، قد أدخل على حياة المواطن الأصلي الخاصة فروقاً طفيفة. وعملت الأحزاب الوطنية، والعمل السياسي البرلماني وبثّ شعارات القطيعة مع فرنسا، في صميم الأسرة، على خلق بعض التناقضات. وهي أوضاع تستحثّ كلها إلى العمل، مقاومة المجتمع المستعمر الراكدة. وهكذا تحاول الأحزاب الوطنية إحلال الوعي والحركة والخلق محلّ السكون المنقبض في المجتمع المسيطَر عليه. ويعطي الشعب، في جملته، الحق لهذه الأحزاب. ولكن ذكرى وحشية العسكريين ورجال البوليس الفرنسيين الخرافية ما تزال ماثلة في الأذهان، كما أنّ الشهود العيان الذين شهدوا الاجتياح الاستعماري، وكانوا لا يزالون على قيد الحياة قبل ثلاثين عاماً خلت أو أربعين عاماً وكثيراً ما رووا حوادث الاحتلال. وما تزال قصص التذبيح والحرائق متداولة في مناطق عديدة. إن

المحتلّ قد استقر بفضل كثير من البطش وضاعف من مراكز التعمير، حتى أوقع الشعب في نوع من السلبية، كانت السيطرة الإستعمارية نفسها تسعى إليها، ثم اتسعت هذه السلبية تدريجياً وشابها بأس. إن الإبن الذي كان، قبل عام 1954، يتبنّى موقفاً وطنياً لم يكن يفعل ذلك أبداً في الحقيقة، ضد رأي الأب، إلا أن فاعليته كمناضل لم تكن لتبدل شيئاً في مسلكه كإبن في إطار الأسرة الجزائرية. إن الصلات القائمة على الاحترام المطلق الواجب نحو الأب وعلى المبدأ القائل بأن الحقيقة هي أولاً ملك القدماء لا جدال فيها، لم تفسد بعد وبقيت صفات الحياء والخجل والخوف من النظر إلى الأب والكلام بصوت عال في حضرته، بقيت كما هي لم تتبدّل حتى لدى المناضل الوطني. وقد ساهم غياب العمل الثوري في إبقاء الشخصية قابعة في إطار أنماطها المعتادة.

في بلاد مستعمَرة يبقى العمل السياسي عملاً شرعياً يجري على الصعيد البرلماني، مدة طويلة. وابتداء من مرحلة معيَّنة، عندما تكون السبل الرسمية، المسالمة قد استنفدت أغراضها، يتشدد المناضل في مواقفه وينتقل الحزب السياسي إلى العمل المباشر وتكون القضايا التي تطرح عندئذٍ على الإبن هي قضايا حياة أو موت للوطن. ثمّ إنّ موقفه، في نطاق العلاقات المتبادلة، مع الأب وبقية أعضاء الأسرة، يتخلَّص من كل ما من شأنه أن يكون عديم الجدوى وعقيماً بالنّسبة للوضع الثوري. وينطلق الشخص في نموه ويستقل ذاتياً ويصبح مبدعاً للقيم. ويتلاشى التعلق الطفولي القديم بالأب، تحت وهج شمس الثورة. وبعد سطيف والمعارك التي كانت تديرها الأحزاب الوطنية مدة ما بعد الحرب، فإن الأوضاع، في الجزائر قد أخذت تتحدد وخطا الشعب خطوات هامة نحو النضج السياسي.

وفي الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1954، طرحت الثورة من

جديد جميع القضايا: القضايا المتعلقة بالاستعمار ولكن كذلك القضايا التي تتعلق بالمجتمع المستعمَر فالمجتمع المستعمَر يدرك، أنه من أجل الوصول إلى غايته بالعمل الهائل الذي اندفع فيه ومن أجل قهر الاستعمار ومن أجل تحقيق الأمة الجزائرية، عليه أن يبذل جهداً عظيماً في مغالبته لنفسه، وأن يشدّ شداً جميع أوصاله وأن يجدد دمه وروحه. ومن خلال مجرى حوادث الحرب المتعددة يفهم الشعب أن عليه، إذا أراد أن يمنح الحياة لعالم جديد، أن يخلق خلقاً مجتمعاً جزائرياً جديداً. وعلى الجزائري لكي يحقق تطلعاته أن يتكيّف بسرعة كبيرة مع التقويم الجديد للأشياء. وهكذا تفلت الحقيقة لأوّل مرّة من يد الأمناء التقليديين عليها وتضع نفسها في متناول أي باحث عنها. وتباشر، الجماعة، التي كانت فيما مضى تنتظر من الأب تحديد تقديراته للقيم، على نسق مشتت، تقصياً فردياً.

وأمام نظام القيم الجديد الذي أدخلته الثورة يرى كل جزائري أنه مدفوع لكي يعطي لنفسه تعريفاً وليتخذ موقفاً ولكي يختار.

الابن والأب

في الوقت الذي دعي فيه الشعب إلى تبنّي أشكال جذرية من الكفاح كانت الأسرة الجزائرية ما تزال بعد قوية البنية. إلا أن الأب، على صعيد الوعي الوطني بات يعاني تأخراً هائلاً عن الابن، ذلك أن عالماً جديداً قد أخذ بالبزوغ بدون دراية الأهل وهو يتطور بسرعة خاصة منذ زمن طويل. حقيقة أن نتفاً من الجمل كانت قد علقت في ذهن الأب بغموض وبصورة عابرة إلى جانب بعض الإشارات الحادّة، ولكن العزم على إشهار السلاح لقتال المحتلّ لم يخطر بباله قط. غير أنه ما من جزائري لم يطرح السؤال حول ضرورة وضع حدّ للاضطهاد. إن كل

جزائري قد عبّر، على الأقل مرّة واحدة في حياته أو خلال اجتماع أو مناقشة، عن امنيته في هزيمة الاستعمار، إذ دائماً كانت تمر في السوق، والمقهى، وعلى طريق الحج وفي مجرى الأعياد التقليدية، لحظة يتآمر فيها الجزائري ضد المحتلّ، إلا أن هذه النوايا تشبه التشكي اليائس لدى جميع المستضعفين في جميع بلاد العالم. فإن عمق تغلغل جذور المجتمع المستعمر وجنونه من أجل أن يتحول إلى ضرورة والبؤس الذي يرتفع فوقه، قد لوّن الحياة بتلك المسحة الشهيرة، مسحة الاستسلام التي يصفها المتخصصون في دراسة البلدان المتخلفة تحت عنوان القدرية.

في خضم هذه اللعنة انفجرت الطلقات الأولى في الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954 وأمام هذه الثورة التي شطرت بشراسة، العالم الواحد إلى عالمين اكتشف الأب أنه بلا سلاح وأنه قلق بعض الشيء. ثم يتحول هذا القلق إلى اضطراب بحضور الابن الذي يصبح مشغول البال، متوتراً. ويخيم جو مأساوي وقاس.. ورجال البوليس الفرنسي الذين يظن بأنهم يقظين، والمدينة الأوروبية التي تصوّب بأكملها حقدها الهائل باتجاه الحي الجزائري. وفي أغلب الأحيان يقف الأهل موقفاً مشتركاً، موحداً. وتعود حِكَمُ ما قبل 1954 إلى الظهور، ويطل موكب النصائح المعتادة بالتزام الحذر. كما تبدو كذلك الأقوال الانهزامية: «إبْقَوا هادئين، إن الفرنسيين أقوياء جداً، إنكم لن تصلوا إلى ما تبتغون أبداً». غير أن الابن يتجنّب المناقشة ويتحايد الجواب ويحاول بألا يعارض دنيا الاستسلام والانتظار اللامتناهيين في حياة الأب، بالعالم الجديد الذي يقوم ببنائه. ويأمر الأب الابن أحياناً إلتزام السكينة وترك الكفاح والعودة إلى كنف الأسرة وتكريس نفسه لذويه. ويتوجه إلى العازبين حديث الزواج، وإلى المتزوجين التذكير بواجباتهم. ويصبح أمر الخلاف مفضوحاً. وهو ما يدعو الشاب

الجزائري إلى الدفاع عن موقفه والبرهان على شرعية مسلكه الذي يتبناه أمام والده. وهو يدين الحذر الذي يطالبه به والده ويطرحه بحزم. إلا أنه لا يوجد في ذلك رفض أو استبعاد للأب. وإنما نشهد على العكس بداية العمل على تحويل الأسرة. فالمناضل يحلّ محل الابن ويشرع في العمل من أجل كسب الأب إلى جانب أفكاره. إلا أن كلمات الابن ليست هي التي تعمل على إقناعه. ولكنها أبعاد الإلتزام الشعبي والمعلومات التي يتلقاها عن القمع. وإذا بالاطمئنان الأبوي القديم، الذي أصبح مثلوماً، ينهار نهائياً. ولم يعد الأب يعرف كيف يبقي على التوازن. ويكتشف عندئذٍ أن الوسيلة الوحيدة للإبقاء على وجوده واقفاً، هي في الانضمام إلى صف الإبن. وهذه هي الحقبة التي يدفن فيها الأب القيم القديمة ويسلس القياد. وقد كشف جاك لانزمان في آخر مؤلفاته، بحيا كاسترو، على الظاهرة نفسها في المجتمع الكوبي خلال الثورة التي قام بها فيديل كاسترو.

«... إن من واجب الأب في بلادنا، في جميع الأزمنة ـ ونحن نعتقد حقاً بذلك أن يعلّم إبنه وأن ينقل تجربته إليه. وكانت هذه التجربة، يا سيدي هي الوشيجة التي تشد أعضاء الأسرة الواحدة بعضهم إلى بعض. كان الإبن، في الخطوط العريضة، على اتفاق مع الأب دوماً وأنت تعرف لا شك، المثل الكوبي: «هذا الإبن من هذا الأب»؟

ـ بالطبع.

ـ فلم يكن الأب والإبن حتى ذلك اليوم إذن إلا رجلاً واحداً، إلى أن جاء ذات يوم رجل لاجئ إلى الجبل فانتزع منا أبناءنا، مع أنه هو نفسه صغير السن جداً. هذا الرجل هو نوع من يسوع المسيح. وإنني لأقولها لك! ما هو وزن أب إذا ما وضع في مقابل المسيح؟ لا شيء يا سيدي. وقد تساءلنا عندئذ نحن الآباء لماذا غادرنا أبناؤنا؟ وبحثنا

في رأسنا المسكين، عن سبب مثل هذا الانفصال، وقد فكرنا، يا سيدي، بأن تجربتنا الموروثة تقريباً، جيلاً بعد جيل كانت خاطئة. فلم تكن تجربتنا تلك تساوي شيئاً، فهي لم تكن سوى نسق روتيني من الحياة، كان ينتقل منذ أجيال على هذا النحو، من الأب إلى الإبن بدون كبير تأمل فيه. وقد كفى لقلب ذلك كلّه رجل واحد، رجل لم يكن لديه ما يقدمه إلا المثل الأعلى والطهارة. فكان ذلك أفضل من تجربتنا ومن مالنا ومن مراكزنا ومن صلاتنا...»[1].

غير أن هذا التحول الذي يطرأ على الأب لا يزيل، جذرياً، أنماط السلوك التقليدية. وبصعوبة يفرض الأب الصمت على رغبته، في إرجاع سيادته المنهارة إلى ما كانت عليه، والتخلص من وسواس نتائج هذه الحرب المعلنة، المخيفة. وهكذا فإن أشكالاً جديدة من الممانعة الأبوية، تأخذ في النشوء، وهي مظاهر مقنعة، للسلطة الأبوية. فإن الأب لا يعلن في وجه الفتى الجزائري الذي يقرر مثلاً الانضمام إلى المقاومة في الجبل منعاً جازماً. ولكنه يطلب المزيد من الانضباط في المناضل ويسأل عمّا إذا كان الانضمام استجابة لتعبئة ما، أم أنه مبادرة شخصية. ويكون الأب في حالة التذرع بالدافع الشخصي أول من يذكّر الإبن ـ المناضل بمبادىء الانضباط: إذا احتاجك رؤساؤك فإنهم سيطلبونك. وهكذا لا يملك الأب من الذرائع الأخرى، لكي يعارض عملاً من أعمال الإبن ـ كالإلتحاق بالمقاومين في الجبل ـ ذلك العمل الذي أصبح يعرّض ابتداء من عام 1956 للخطر بقية أعضاء الأسرة الباقين في مكانهم، إلا أن يعترف بالقيم الجديدة وأن يعتصم بسلطات أخرى.

*

(1) J. Lanzmann, *Viva Castro*, p.114.

وهكذا فإننا لا نشاهد في أية لحظة من اللحظات، تصادماً حقيقياً مؤلماً. فإن الأب يمّحي أمام العالم الجديد ويسلس القياد لابنه. والفتى الجزائري هو الذي يدفع بالأسرة في الحركة الواسعة للتحرر الوطني. بيد أن الموقف أحياناً يكون أشدَّ صعوبة. ذلك أن الأب يجد نفسه، عندما يكون مشهوراً بتعاونه مع الإدارة المستعمِرة، مرغماً على الاختيار وهو يمارس وظيفته وسواء كان: قائداً من رجال الشرطة، باشاغا، أو منتخباً مصطنعاً، فإنه يرى نفسه في آن واحد منبوذاً ومحكوماً عليه من قبل الجزائر الجديدة المجسدة بابنه. وفي أغلب الأحيان يستسلم. إلا أنه يحدث أن يكون التدنّس قد بلغ حداً لم يعد من السهل فيه التحرر من طوق المستعمِر. إذ إن سلسلة الانخراطات الطويلة في صف المستعمِر تكون قد وصلت إلى نقطة يصبح معها أي نكوص إلى الوراء غير ممكن. وقد عانت أسر جزائرية عديدة تلك المآسي المرعبة حيث يجد الابن أن لا مناص ـ وهو في اجتماع للتقرير في مصير والده الخائن للوطن ـ في أن ينضم إلى الأكثرية وأن يتقبل أكثر الأحكام حسماً. والابن هو الذي يذهب في مرات أخرى، ليعين في قلب اللجنة مقدار مساهمة ذويه المالية من أجل الثورة ويمكن تخيل مدى التناقض في ذلك الوضع الذي يقف فيه الأب من ابنه موقف المتظلّم من ضخامة المبلغ المطلوب من المسؤولين، كما لو كان الابن شريكه... إن سقوط الأب أمام القوى الجديدة التي برزت على مسرح الوطن لا يمكن، أن يمضي دون أن يمس العلاقات القديمة التي كانت تنظم المجتمع الجزائري.

الإبنة والأب

تحتل البنت، في الأسرة الجزائرية دائماً، مكاناً وراء الابن. وكما

هو الوضع في جميع المجتمعات التي يمثل العمل في الأرض فيها المصدر الرئيسي لمورد القوت، فإن الذكر وهو المنتج المميز يتمتع بمركز سيادي تقريباً. لذلك فإن ميلاد الصبي في أية أسرة يستقبل بحماس أكثر من ميلاد البنت، إذ يرى الأب فيه، حقيقة، رفيقاً في أشغاله ووريثاً لأرض الأسرة ووصياً على الأم والأخوات بعد موته. ومن دون أن تكون الفتاة مذلولة أو مهملة فإنها تحس إحساساً كافياً بالتقدير المتزايد الذي يحاط به أخوها.

والفتاة الشابة. على العموم، لا تملك الفرصة لكي تنمي شخصيتها ولكي تأخذ المبادرات. فهي تأخذ مكانها في شبكة التقاليد المنزلية الواسعة في المجتمع الجزائري. وتُجبَل حياة المرأة في البيت من تصرفات متحدرة بالتقليد من أجيال سابقة لا تسمح بأي تجديد. وتتعهد الأميَّة والبؤس ووضعيّة الشعب المضطهَد الخصائص النوعية في دنيا الرجل المستعمَر وتعززها إلى الحد الذي يفقدها طبيعتها. وبدون جهد فإن الفتاة تتبنى التصرفات والقيم في المجتمع النسائي الجزائري. ومن فم أمّها تتلقن قيمة الرجل التي لا تدانيها قيمة. ذلك أن المرأة في مجتمع متخلف، وفي الجزائر بصورة رئيسية تكون قاصرة دائماً والرجل يقوم بدور الوصي عليها قبل كل شيء، أخاً كان أم عماً أم زوجاً. وتتعلم الفتاة الشابة تجنب المناقشات مع الرجال وألا «تُغضِب الرجل» وتكون السهولة التي يتم بها إقرار الطلاق في المجتمع الجزائري سيفاً مسلطاً على المرأة يثير فيها خوفاً أشبه بالوسواس، خوفاً من إرجاعها إلى أسرتها. ويتبنى الشاب الفتى من جهته مسلك الأب.

وتأخذ الفتاة، بسرعة كافية في تجنب الظهور أمام الأب في نطاق الأسرة. وعندما تغدو الفتاة، في سن البلوغ يطبّق نوع من الاتفاق الضمني لا يتواجد الأب بموجبه وجهاً لوجه مع ابنته. ويرتب كل

شيء لكي يجهل الأب أن ابنته قد أصبحت بالغة. سوف يقول الأب إن هذا الأمر لا يعنيه، إلا أن ذلك ينطوي على تصميم على تجاهل وضع الفتاة الشابة الجديد. وهذه الضرورة التي تفرض على الأب عدم مجالسة المرأة الجديدة في البيت، تقود من يحيطون بالفتاة الشابة إلى أن ينظروا في أمر زواجها. وليس الزواج المبكر في الجزائر رغبة في إنقاص عدد الأفواه المطلوب إطعامها، ولكنه، بالضبط، الاهتمام بعدم الإبقاء على امرأة جديدة بدون وضعيّة محدّدة، امرأة-فتاة في المنزل. إذ على الفتاة الشابة التي أصبحت امرأة أن تتزوج وأن يكون لها أولاد. ووجود فتاة بالغ في أسرة من الأسر، في المنزل هو مسألة صعبة إلى أبعد الحدود. فالفتاة البالغ تكون في انتظار الأخذ، ومن هنا تكون الصرامة التي تبقي عليها في البيت محميَّة، مراقبة. ومن هنا- أيضاً السهولة التي تُزَوَّج بها.

في هذه الظروف كما نرى، سوف لا يُفهم موقف الفتاة الشابة التي تريد أن تختار زوجاً بنفسها أو ترفض رجلاً تعرضه عليها أسرتها. فالفتاة التي تحسُّ بقلق ذويها وتلمس عن كثب ضعف موقفها الجديد كامرأة-فتاة ترى في الزواج تحرراً وخلاصاً، وعملية تسوية نهائية. إن حياة المرأة الجزائرية لا تتطور بحسب المراحل الثلاث المعروفة في الغرب: طفولة - بلوغ - زواج، والفتاة الشابة الجزائرية لا تعرف سوى مرحلتين: طفولة - بلوغ فزواج. والفتاة البالغ في الجزائر التي لا تتزوج تطيل وضعاً غير سوي. ويجب ألا ننسى أبداً بأن الأمّية والبطالة السائدان في الجزائر لا يبقيان للفتاة الشابة أي حل آخر. ويجب على المرأة العازبة في الدوار أن تتزوج - وتصبح الفتاة امرأة في السادسة عشرة. فالمرأة التي تبقى معتبرة قاصرة إلى ما لا نهاية عليها أن تجد لنفسها وصياً بأسرع ما يمكن وترتعد فرائص الأب خوفاً من أن يموت ويخلف ابنته وراءه بلا سند وغير قادرة إذن على البقاء.

أ. هكذا نرى إذن بأن الفتاة الجزائرية، غير المتعلمة، المحجبة، المعطلة كالجزائر بأكملها، بفعل السيطرة الاستعمارية، تبدو غير مهيأة للقيام بأعباء مهمات ثورية. **ذلك أن الفتاة الجزائرية تخجل من جسدها** ومن ثدييها ومن طمثها إنها تخجل من كونها امرأة أمام ذويها. وهي تخجل من الكلام أمام أبيها ومن رفع نظرها إليه. وأبوها أيضاً هو خجل أمامها. والواقع أن التحليل العميق يوضّح أن الأب يرى المرأة في ابنته. وبالعكس فإن الإبنة ترى الرجل في أبيها. إن المنع هنا من الشدة، والنواهي قد بلغت تلك الدرجة، التي تجعلها محفورة في صُلب الشخصية نفسها إلى حدّ أن تواجدهما معاً يصبح غير محتمل. وهذه الأمور المسلكية جديرة بأن تذكرنا بالطقوس المتبعة لدى بعض الجماعات لتجنب الألم المبرح الذي ينشأ عن الاضطرابات الجنسية اللاشعورية المحرَّمة. إلا أن هناك بخاصة تقديراً على نطاق ضيق، لحالة المرأة الشخصية التي تكون مجعولة فقط للزواج والأمومة.

إن تلك القيود جميعها، هي التي سوف تقلب قلباً كاملاً، يعاد فيها النظر من قبل كفاح التحرير. فالمرأة الجزائرية السافرة، التي تحتل مكاناً متزايد الأهمية في العمل الثوري، تُطوِّر شخصيتها وتكتشف مجال المسؤولية الذي يشحذ الهمم. إن حرب الشعب الجزائري تتماهى عندئذٍ مع حرية المرأة ودخولها في التاريخ. فهذه المرأة التي تنقل عبر طرقات الجزائر أو قسنطينة القنابل اليدوية، أو خزنات البنادق أو البنادق الرشاشة، هذه المرأة التي سوف تُنتهك غداً وتُغتَصب وتعذب، لم تعد تستطيع التفكير مرة أخرى في التفاصيل الخاصة جداً بتصرفاتها المسلكية القديمة، إن هذه المرأة التي تكتب الصفحات البطولية في التاريخ الجزائري، تعمل على نسف العالم الضيق، اللامسؤول، الذي كانت تعيش فيه فتمضي جنباً إلى جنب

متعاونة مع الرجل في تحطيم النظام الاستعماري وفي ميلاد امرأة جديدة.

لقد بدأت تصبح للنساء في الجزائر، ابتداء من عام 1955، قدوات. وبدأت بالفعل تنتشر في المجتمع الجزائري، وبتزايد مستمر، قصص النساء العديدات اللواتي يقضين نحبهنّ في الجبال أو في المدن، ويودعن السجون من أجل أن تولد الجزائر المستقلة. إن أولئك النساء المناضلات يشكلن النظم المرجعية، التي ستُثير وتُنشِّط مخيال المجتمع النسائي الجزائري. وبالتدريج تختفي المرأة المجعولة ـ من أجل ـ الزواج وتحل محلّها المرأة من أجل ـ العمل. وتفسح الفتاة الشابة المكان للمناضلة والمرأة غير المميّزة للأخت.

وتتلقى الخلايا النسائية في جبهة التحرير الوطنية طلبات الانتساب بالجملة. وغالباً ما كان عدم تحلي هاته المجندات الحديثات بالصبر يعرّض تقاليد السريّة التامة للخطر. فكان المسؤولون مضطرين إلى أن يضبطوا فرامل ذلك الحماس وتلك الجذرية الاستثنائية دائماً، التي تعتبر علامات مميزة لكل جيل من الشباب يطور عالماً جديداً. فإنهن، منذ انخراطهن في العمل يطالبن بأشد المهمات خطراً. وبالتدريج، فإن التكوين السياسي الذي يخضعن له يجعلهن شيئاً فشيئاً لا يتصوّرن العمل النضالي في شكله الانفجاري فحسب. ولسوف تعرف الجزائرية الشابة عندئذ كيف تكبح نفاد صبرها، وتتحلى بصفات من الهدوء ورباطة الجأش والتصميم لم تكن في الحسبان.

وقد يحدث أن تكون الفتاة الجزائرية الشابة مطلوبة من السلطة أو أن عدداً كبيراً من أعضاء الشبكة المنتمية إليها قد تمَّ توقيفه. فتصبح ضرورة الاختفاء والهرب ضرورة عاجلة. وهكذا تغادر المناضلة أسرتها أولاً، وتلجأ إلى كنف أصدقاء. إلا أن الأمر بالالتحاق بأقرب مركز في الجبل لا يلبث أن يصلها من قيادة الشبكة. وبعد أن تكون الفتاة

قد تعرضت لتقلبات سابقة قامت بأدوارها مثل فتاة سافرة، ومتبرجة، تخرج في أي وقت من البيت، وتذهب إلى حيث لا يعلم أحد إلخ.. فإن الأهل لا يجسرون على المعارضة. والأب نفسه، لا يملك الخيار. إذ يصبح خوفه القديم من العار، أحمق تماماً، بالنظر إلى المأساة الهائلة التي يعيشها الشعب. كما أن السلطة الوطنية التي تقرر التحاق الفتاة بالجبل، سوف لا تفهم معنى لحذر الأب وتحفظه. فلم يعد مسموحاً منذ زمن طويل، وضع أخلاقية فتاة وطنية موضع الشك. هذا خاصة وأنّ المعركة قاسية، وقريبة ولا ترحم. فيجب الإسراع. وهكذا تصعد الفتاة إذن إلى الجبل بمفردها مع رجال آخرين. وسوف يبقى الأهل شهوراً تتلوها شهورٌ دون أخبار تصلهم من فتاة في الثامنة عشر من عمرها، تبيت في الغابات أو في المغارات وتجوب الجبل بلباس الرجل وتمسك بيدها بندقيّة.

إن موقف الأب من البنات الأخريات الباقيات في المنزل أو من أية امرأة أخرى يصادفها في الشارع يتبدل بطريقة جذرية. والبنت التي لم تكن قد صعدت إلى الجبل والتي لا تناضل، تعرف المكانة الرئيسية للنساء في الكفاح الثوري. ويكفّ الرجال عن اعتبار الحق بجانبهم. وتخرج المرأة عن صمتها. إنّ المجتمع الجزائري وهو في معركة التحرير وفي التضحيات التي يزجيها في سبيل تحرره من النظام الاستعماري، يجدد نفسه ويُوجِد قيماً لم تكن معروفة مبنية على علاقات جديدة بين الجنسين. فقد كفت المرأة عن كونها ذيل للرجل. وبمعنى أدق فإنها قد انتزعت مكانتها بقوة ساعدها.

قد تنزل الفتاة، أحياناً عند أهلها، تحمل بطاقة شخصية جديدة. وعندئذ تسنح أمامها الفرصة لتقص على أبيها وأمها الأعمال الخارقة التي كانت تجري كل يوم في الجبل. وتضع أمام أعينهم صوراً. وتتكلم عن رؤسائها، عن إخوتها، عن الأهالي وعن الجرحى وعن

الأسرى الفرنسيين. وتنظر إلى الأب نظرة مستقيمة وتجلس قبالة الأب وتتحدث إليه دون أن تكون منزعجة. ولا يشيح الأب بوجهه عنها، فليس به من ذلك أي خجل. وإنما به على العكس فرح حقيقي للقاء ابنته، لرؤية شخصيتها الجديدة تشع في المنزل، وهو ليس مستاء من كلام ابنته بصوت عالٍ ولا تراوده فكرة تذكيرها، أبداً، بأن واجب المرأة السكوت. ولا يعاني الأب من أية حاجة، مدة أيام مأذونيتها الثلاثة، للاستفسار من ابنته حول سلوكها الأخلاقي في مراكز المقاومة. إن هذا السكوت لا يفصح عن عدم اهتمام أو عن التخلي عن القدسية التي كانت بالأمس للبكارة ـ التابو. ذلك أن الأب يقدّر الخطوة الهائلة التي خطاها المجتمع فتتبدى له تلك الأسئلة التي لا تنفك ماثلة في ذهنه، غير مناسبة وغير أساسية. إنّ الفتاة الجزائرية التي تظهر في الفلك المتحرك للتاريخ، تدعو أباها إلى نوع من التحول ومن تجاوز الذات. ويغدو سؤال امرأة عما إذا كانت «جدّية» وهي تواجه الموت يومياً، شيئاً مضحكاً وتافهاً. فالفتاة المناضلة إذ تتبنى مواقف مسلكية جديدة تكون قد أفلتت من الاعتبارات التقليدية. وتختفي القيم القديمة والرهاب المُجدِب والطفولي.

الأخوة

إن الأخ البكر هو، في الجزائر الخليفة الطبيعي للأب. وبسرعة فائقة يتبنى أعضاء الأسرة الآخرون، موقف الاحترام والامتثال أمامه. وهناك عدد معين من الأمور التي لا تؤتى في حضرة الأخ البكر. فمن المسلم به عدم التواجد معه ضمن مجموعة من الفتيان حيث يكون محتملاً إطلاق أي نوع من الدعابات خفيفة كانت أم ثقيلة. ويتماثل موقف الأخ الأصغر من أخيه الأكبر مع موقف الإبن من الأب.

والانقلاب الذي رأيناه في علاقات الأب بالإبن، يقع هنا عيناً ولكنه بنوع خاص يسترعي الانتباه. ذلك أن أخوة يناضلون في الخلية نفسها، وعند افتضاح أمر الشبكة، يلتحقون بالجبل. إنّهم يقاتلون في الوحدة نفسها ويتألمون معاً من الجوع ومن فقدان الذخيرة أحياناً. وتحل مكان الصلات المقننة والطقوسية، السائدة في فترة ما قبل الحرب، نماذج من العلاقات المتبادلة جديدة كل الجدة. إن الأخوين قد انخرطا في عمل محدد واحد ويمتثلان لأوامر السلطة ذاتها[1].

إن العلاقة القديمة إذ تجري في الدائرة المغلقة للأسرة، تصاب بتغييرات جذرية. بل قد يحدث حتى أن يكون الأخ الأصغر هو المسؤول من بين الجماعة. فلا يقف الاحترام التقليدي للأخ الأكبر عائقاً في وجه الرئيس السياسي أو العسكري. وإذ يكون الأخ متولياً لسلطة من صميم الثورة فإنه مدعو إلى تجاوز التصرفات الآلية والأمور المسلكية الجامدة. وتظهر طلعة الرجل الذي كان يبدو أنه يتوارى خلف الأخ. فلم يعد الحق بجانب الأخ الأكبر بالضرورة، ولكل شخص الحق في أن يحدد قيمه الجديدة.

الزوجان

كذلك تبدّلت علاقات المرأة بالزوج بمناسبة حرب التحرير. وعلى حين كانت لكل فرد وظائفه المحددة في المنزل فإن طبيعة الكفاح الشاملة ـ سوف تفرض تصرفات سلوكية لم تكن منتظرة.

---

(1) كان الأخوة، في فترة ما قبل الثورة، إذا ما عملوا معاً في مشروع واحد يطلبون من رئيس العمال بأن يختص كل منهم للعمل في ورشة مختلفة عن الآخر. وكذلك في المستشفى فإن أخوين ممرضين فيه كان كل منهما يبذل مساعيه ليعين للعمل في جناح يختلف عن جناح أخيه.

ها هو ذا مصطفى يعود إلى بيته. فقد كان، منذ هنيهة مع فدائي آخر، يقذف بعدة قنابل يدوية، على مراكز الشرطة القضائية حيث يعذَّب بعض المواطنين ليلاً ونهاراً. فلا رغبة لديه في الكلام. ويضطجع ثم يغمض عينيه. وكانت زوجته قد رأته يدخل ولكنها لم تلحظ شيئاً. وبعد ساعة ينتشر الخبر في الحي بأن وطنيين قد نفَّذا عملاً هجومياً هائلاً. ويجري تقدير خسائر العدو وإحصائها في الممر أو في صحن الدار. بينما تكون الدوريات الغاضبة التي تغمر الشوارع برهاناً لا ريب فيه على أن رجالنا قد أصابوا الاستعماريين في الصميم. وبعد أن ترجع الزوجة إلى الغرفة تطلق أمام مشهد زوجها الغافي، الذي لا دخل له بالحادث، العنان لإزدرائها: «ليس أنت الذي كان يمكن له أن يفعل ذلك، إنه لأسهل على الإنسان أن ينام ويأكل». ثم يمر ذكر ذلك الجار المعتقل وذلك الآخر الذي نفَّذ العدو حكمه فيه وأخيراً ابن العم الذي أرسل صوراً، من مكمنه في الجبل، ويلزم مصطفى الذي نعتته زوجته بالجبن، الصمت سعيداً في الوقت نفسه لغضب زوجته البريء ولنجاحه في مهمته. هذا المثل، الذي كان على جانب من التواتر عام 1956 على قدر كبير من الأهميّة. ذلك أن اتهام رجل ما بالجبن، على صعيد العلاقات المتبادلة ما بين الذكور أنفسهم في الجزائر يعتبر شتيمة لا تمحى إلا بالدم. ولا يسمح أحد لأي كان بوضع شجاعته أو فحولته موضع الشك، ولا يمكن لأحد أن يقبل مثل هذا الأمر. ولكن عندما تكون المرأة هي التي تلقي هذه التّهم يصبح الجسد نفسه غير قادر على تحمّل هذه الأمور. على أن كفاح التحرير يرفع المرأة إلى مستوى من التجديد الداخلي تستطيع معه الوصول إلى نعت زوجها بالجبان. وكثيراً ما تلوم المرأة الجزائرية زوجها تلميحاً أو تصريحاً على عدم النشاط وعدم الالتزام وعدم النضال. وهذه هي الفترة التي كانت الفتيات الشابات أثناءها يقسمن

الإيمان فيما بينهن على عدم قبول الزواج بمن لا ينتسب إلى جبهة التحرير الوطني. والمرأة الجزائرية، وهي تتغلب على الحذر، تفقد أية غريزة للمحافظة على المنزل. إذ إن لومها لزوجها على عدم مشاركته في المعركة، فمن المعروف أنها معركة قاتلة، سلوك أقل ما يقال فيه إنه مخالف للمألوف. ولكن النساء لم يعدن، كما في الماضي براعين ظروف الرجل. فإن مهنته كرجل تتحقق في العمل الوطني وما من أحد يستطيع تأكيد رجولته إذا لم يشكل جزءاً من أجزاء الأمة المكافحة.

وأحياناً أخرى لا تكون الزوجة جاهلة بنشاط زوجها. ذلك أنه كثيراً ما يتوارى باعتباره مناضلاً منذ زمن بعيد، وأحياناً تعثر على مسدس تحت وسادته. وعندما كانت عمليات التفتيش تتوالى، كان طلب المرأة من زوجها يتزايد بالاطلاع على مجريات الأمور. فهي تصرُّ على أن تطلع على بعض الأسماء وعناوين المناضلين الواجب إخطارهم في حال توقيف الزوج. وتقود الزوج باسم الفاعلية إلى قبول إشراكها بدخائل العمل. وهي تحذر زوجها من كبريائه التي تغريه بالبقاء مطلعاً على خبايا الأمور وحده، متستراً وراء قناع السرّيّة فتذكره بذلك المناضل الذي اعترف تحت وطأة التعذيب فحطم شبكة بأكملها. وهكذا تنهار مقاوماته شيئاً فشيئاً. وإذا بالزوجين المناضلين المتلاحمين المشاركين بميلاد الأمة، يصبحان قاعدة القياس في الجزائر.

ويرجع الزوج أحياناً في إجازة بعد غياب شهور عديدة في الجبل. ولفرط تأثره برقة ركن الزوجية يصل به الأمر إلى أن يسر لزوجته برغبته في عدم الصعود مرة أخرى إلى «هناك». وتحس الزوجة التي استردت بالقوة التي نتصورها أهميتها كإمرأة، كما يحس الزوج بالحاجة للاستمرار ولعدم انقطاع هذه الساعات الزّخمة والتي تبدو وكأنها تنفلت من الزمن. وكما هو الحال دوماً، في مثل هذا الوضع فإن فوران المشاعر المبذولة في حياة التجربة يرتبط باحتمال حدوث

الموت الممكن دائماً، غداً أو في الأيام القادمة. بيد أن المرأة هي التي تطلب من زوجها طرد مثل هذه الفكرة من ذهنه. «فبماذا تجيب أهالي القرية على أسئلتهم التي سوف يوجهونها إليك؟ لقد وعدت بالعودة مع الاستقلال وأقسمت على إعادة الحرية. فكيف تستطيع مواجهة الرجعة إلى حياة عادية بينما يبقى جميع الرجال في الجبال أو في السجن؟». والمرأة، التي لا يكون لها أولاد في الغالب تقرر وهي تشاهد التجنيد من الأمة بالجملة وترى فتيات القرية يذهبن دفعة تلو أخرى، الالتحاق بزوجها. حقيقة أنها سوف لا تراه كثيراً، غير أن الأزواج يستطيعون في فترة الهدوء النسبي أن يتلاقوا. ولم يكن نادراً أن تصل المرأة إلى مراكز المقاومة فتعلم نبأ استشهاد زوجها. فترجع، غالب الأحيان، إلى عند أهلها غير أن هزة عظيمة قد تحدث في داخلها أحياناً أخرى، فتقرر البقاء مع المقاتلين والمشاركة في الكفاح التحريري. يكون وجود المرأة في الجبل أقل إزعاجاً للزوج من نشاطها النضالي في المراكز. ذلك أن المرأة التي تذهب في مهمة مسافة ثلاثمائة كيلومتر بعيداً عن مسكنها، والتي تبيت أنّى كان برفقة مجهولين، تطرح، رغم كل شيء على زوجها عدداً مُعيناً من المشاكل. ولم تكن هذه المشاكل لتعلن أبداً ولكن ليس ثمة من ثورة تمحو نهائياً مخلّفات الماضي دون أن تترك آثاراً، تكاد آليتها تكون غريزية إذ: «فليس هناك ما يستثيرك مثل سماعك شخصاً يطلب زوجتك إلى الهاتف. فتناديها وتناولها السمّاعة، ثم ترى نفسك منصاعاً لدعوتها إياك لمغادرة الغرفة... ثم تنصرف زوجتك لتعود أحياناً بعد أربع ساعات أو بعد أربعة أيام. ولم تكن لتقدم لك أي تفسير، ولكنك لا تستطيع أن تجهل العمل الذي انخرطت فيه ما دمت أنت نفسك قد جندتها فيه وأنت بنفسك لقنتها قواعد السّرية الصارمة».

لقد التصق الزوجان الجزائريان أحدهما بالآخر على نحوٍ متين أثناء

هذه الثورة. إن العرى التي تكون أحياناً غير وثيقة، المتسمة بطابع الآنية، الممكن نقضها في أية لحظة، تتعزز أو على الأقل يتبدّل محتواها. وذلك الذي كان يتحدد بشيء وحيد ألا وهو المساكنة فإنه الآن يقوم على إحداثيات عديدة. أولاً ذلك الواقع الذي يملي عليهما اقتحامهما للأخطار معاً، ورجوع كل واحد منهما، من جهته إلى الفراش، وكل منهما يحمل معه جزءاً من السرّ. وهو أيضاً الشعور بالمشاركة في العمل الهائل من أجل تدمير عالم الاضطهاد. فلم يعد الزوجان مغلقين على نفسيهما. وهما لا يجدان غايتهما في ذاتيهما. وهما ليسا النتيجة للغريزة الطبيعية في بقاء النوع ولا الوسيلة التي اتخذت صفة الشرعية لإرضاء رغباتهما الجنسية. لكن الزوجين يصبحان الخلية الأساسية للمدينة والنواة الخصبة للأمة. إن الزوجين الجزائريين، إذ يصبحان حلقة صغيرة في سلسلة التنظيم الثوري، يتحولان إلى وحدة وجود. فالخلط ما بين التجربة المقاتلة والحياة الزوجية يعمق العلاقات بين الأزواج ويوثق روابط الزواج. فثمة انبجاس في ذلك وتفتح يحدثان في آن واحد للمواطن وللوطني وللزوج العصري. وينتزع الزوجان الجزائريان من نفسيهما نقاط الضعف التقليدية في الوقت الذي يكتب فيه تلاحم الشعب في التاريخ. ولم يعد هذان الزوجان حادثاً عارضاً ولكنه شيء ما مسترجع مراد ومبني. وهما كما نرى ذلك، أساس اللقاء بين الجنسين بعينه الذي يجد نفسه مطروحاً هنا.

الزواج والطلاق

يقرر الزواج بصفة عامة في الجزائر بين الأسر. وبصورة دائمة تقريباً يرى الزوج وجه زوجته بمناسبة الزواج. وأسباب هذا التقليد

الاجتماعية والاقتصادية معروفة معرفة كافية بحيث لا تقتضي منا العودة إليها. فالزواج في العالم الثالث ليس عقداً شخصياً ولكنه عقد ما بين عشيرة وعشيرة أخرى، ما بين قبيلة وقبيلة أخرى وأسرة وأسرة أخرى.

ولسوف تسير الأمور بالثورة، بصورة غير محسوسة، نحو التبدل. لأن وجود النساء في الجبال ولقاء الرجال بالنساء العازبات، بينما تكون المرأة قائمة على العناية بالرجل على أثر غارة أو الإصابة بمرض ما، ليطرح أمام المسؤولين المحليين في جبهة التحرير الوطني مسائل غير متوقعة. لذلك يحدث أن يذهب رجال لمقابلة الضابط ويطلبون الزواج بهذه أو تلك من الممرضات. ويتردد المسؤول في جبهة التحرير مدة طويلة. إذ لا يستطيع أي شخص أن يقرر زواج فتاة ما لم يكن هذا الشخص هو أبوها وفي غياب أبيها، عمها أو أخوها. فإن المسؤول لا يعترف لنفسه بالحق في أخذ طلب المجاهد بعين الاعتبار ويجد نفسه مرغماً أحياناً على فصل العاشقين أحدهما عن الآخر. ولكن الحب موجود ويجب أن يحسب له حساب مما يدعو قيادة الثورة إلى إعطاء تعليمات يمكن بموجبها إتمام عقود الزواج أمام المسؤول المدني.

وهكذا تفتح سجلات للأحوال الشخصية. ويمكن عندئذ تسجيل عقود الزواج والمواليد والوفيات. وتبطل، في الجبل، عادة ترتيب الزواج بين الأسر. وتكون ارتباطات القران جميعها اختيارية. لقد كان لدى كل من هذين الزوجين الوقت الكافي ليتعارفا ويتوادا ويتحابا. وليس هناك ما لم يعالج بالنظر من قبل الإدارات المسؤولة حتى احتمال وقوع الحب من أول نظرة. فإن التعليمات تنصح بالتريث بعد كل طلب يقدم للتصريح بالزواج، وبأنه من الأفضل تأجيل اتخاذ أي قرار لمدة ثلاثة أشهر. وعندما يعلم الأب بنبأ زواج ابنته، على مسرح

المقاومة في الجبل فإن ذلك لا يدفعه إلى التمرد أو الاعتراض على العمليّة. وإنما على العكس تماماً، تطلب صور الزواج ويرسل الأطفال الذين يولدون في الجبل لتربيتهم في كنف الأهل الذين يحيطون، أبناء الثورة بالعناية اللازمة.

ولا يمكن لمثل هذه التجديدات أن تدع أنماط الزواج التقليدية، التي تتكرر في سائر أنحاء البلاد بدون أن يطرأ عليها تعديل. وتبدأ النساء الجزائريات قبل كل شيء يطلبن ضمانات حول وطنية الزوج المقبل. فإنهن يطلبن أن يكون المتقدم إليهن بطلب الزواج عضواً في جبهة التحرير الوطني. وتنحني سلطة الأب الثقيلة والتي لم تكن تقبل الجدل أمام هذا الطلب الجديد. وقبل الثورة كانت الفتاة المطلوبة للزواج، تهجر وسط الأسرة لمدة أيام وتلجأ إلى كنف الأقارب. وتفسير ذلك بالحياء الذي تحسه الفتاة عندما تكون مدار رغبة جنسية. وكان من المعتاد أيضاً بعد الزواج سعي الزوجة الشابة إلى تجنب الظهور أمام أبيها لمدة شهر أو شهرين. إلا أن هذه الصفات المسلكية العفة، الطفولية، قد اختفت بالثورة وأكثرية الفتيات المتزوجات، اليوم، قد حضرن بذاتهن توقيع عقود زواجهن، وناقشن في كيفياتها وبالطبع قد أعطين رأيهن في القرين. ولسوف يأخذ الزواج مجراه في التحول الجذري في قلب المعركة التي يديرها المجاهدون والمجاهدات.

ويتخذ الطلاق أي انفصال القرينين، في هذه الظروف كيفيات مختلفة. فإن تطليق الرجل لزوجته، الذي كان بالإمكان في أية لحظة إعلانه في الحال، والذي كان يعبر عن ضعف في الرباط الزوجي، لا تتم الموافقة عليه قانوناً الآن بصورة آلية. وعلى الزوج أن يفسر لماذا يطلّق. ثم تجري المحاولات للتوفيق. ويبقى للمسؤول المحلي من جميع الوجوه إصدار القرار الأخير. وتخرج الأسرة من هذا الامتحان

أرسخ قدماً حيث كان من الممكن للنظام الاستعماري أن يحشد كل شيء من أجل أن يكسر إرادة الشعب. ذلك أن الجزائري، في وسط أكثر الأخطار جسامة، يخترع أشكالاً عصرية للوجود ويمنح للشخص قيمته المثلى.

المجتمع النسائي

إن النساء اللواتي يحاربن واللواتي يتزوجن في الجبل يحدثن في المجتمع النسائي الجزائري إعادة تغيير جذرية لبعض التصرفات. ومع ذلك يجب الحذر من أن تفهم التغييرات الرئيسية المتحققة بصورة أحاديّة. فإن الحرب التي يشنها النظام الاستعماري الفرنسي ضد الشعب الجزائري تضطره إلى أن يكون باستمرار وبأكمله مجنداً في المعركة. ويصعب على الإنسان، في وجه خصم أقسم على الاحتفاظ بالجزائر حتى ولو كانت بدون الجزائريين، أن يبقى هو نفسه وأن يُبقي على المآثر والقيم كما هي. وقد تبدل المجتمع النسائي في آنٍ واحد بالتضامن العضوي مع الثورة ولكن أيضاً لأن الخصم كان يُقتّل الشعب الجزائري بعنف رهيب.

إن النساء، اللواتي اعتدن أن يقصدن جبّانة القرية نهار الجمعة، أو يقمن بزيارة المزار المحلي واللواتي يشكّلن جزءاً من عشرات آلاف الأسر المجمعة قد انقطعن عن القيام بمثل هذا النشاط كما انقطعن عن غيره[1].

(1) من المعروف أن القوى الاستعمارية قد عملت على تجميع أكثر من مليون جزائري وحصرتهم داخل الأسلاك الشائكة. وهذه هي «مراكز التجمع» الشهيرة حيث يرتفع مستوى الحالات المرضية وحالات الوفاة فيصل إلى أرقام عالية على نحو غير عادي بحسب رأي السلطات الفرنسية نفسها.

وفي المعسكر، فإنهن ينتظمن حالاً في صميم خلايا جبهة التحرير الوطني. ويلتقين بنساء من مناطق أخرى ويتبادلن تجاربهن عن القمع. وتجارب ما قبل الثورة أيضاً، وآمالهن. فالمرأة الجزائرية التي تكون في التجمع، مفصولة عن زوجها الذي بقي في عداد المقاتلين، تنصرف إلى الاهتمام بالعجزة وبالأيتام وتتعلم القراءة والخياطة وكثيراً ما تغادر المعسكر مع رفيقات عديدات وتنضم إلى جيش التحرير الوطني.

بهذه التهجيرات الهائلة التي يرغم عليها الأهالي يختل نظام الهيئة الاجتماعية وعالم الإدراك فيعاد بناؤهما من جديد. وهكذا فإن المشتى الذي يُخلى من سكانه لا يكون مشتى قد هاجر. وإذا تتبعنا تطور العملية بأناة نجدها تتم كما يلي:

قصف المنطقة بالقنابل عدة مرات ثم عمليات تمشيط متعددة، فيتوجّه الرجال الأصحاء إلى الجبل ويوارى القتلى التراب بسرعة ويلجأ رهائن المشتى إلى مدينة مجاورة، في كنف أقارب أو أصدقاء...

وهكذا فإن المشتى الذي يعاد تجميعه يكون مشتى محطماً، تالفاً. فهو عبارة عن جماعة من الرجال والنساء والأطفال. وفي هذه الظروف لا تبقى أية مأثرة سليمة، دون أن تمس. ولا يبقى أي إيقاع سالف على حاله. فإن أجزاء الأسر الجزائرية المجمعة في حلقات، داخل الأسلاك الشائكة لا تأكل ولا تنام كعهدها بذلك في السابق. وتتضح لنا صحة هذا مثلاً بمناسبة مأتم. فإن الولولة والعويل وتخديش الوجوه وتلويات الجسد نجدها قد اختفت، كلها اليوم عملياً. ولم يعد للبكاء التقليدي على الميت وجود تقريباً في الجزائر. وكل هذا قد بدأ في عام 1955 عندما كانت فرق الجنود الفرنسية تجتاح، بقصد التسلية، أو في نطاق القيام بعملية قمع، محلة حيث تطلق بنادقها

الرشاشة على خمسة أو عشرة رجال. إنّ هؤلاء الموتى الذين يقضون نحبهم جماعة، دون تمهيد ودون مرض يعالج ويكافح ثم يلقون في حفرة على قارعة الطريق، فلما كان بالإمكان أن ينتزعوا أو أن يهيجوا آلية عاطفية، متجانسة مع مجتمع من المجتمعات فالنواح والعويل وتخديش الوجوه تنتمي إلى عالم محدد ومتوازن. فالإنسان لا يبكي ولا يصرخ ولا يفعل كما كان يفعل من قبل عندما يتعلق الأمر بالموت قتلاً بالجملة. فهو يكظ على أسنانه ويصلي بصمت. ولا يبقى أمامه سوى خطوة أخرى حتى يصل الأمر به إلى إطلاق صرخات الفرح، الزغاريد التي تنطلق تحية لاستقبال استشهاد المجاهد الذي سقط في ساحة الشرف. إلا أنه يجب ألا يظن بأن الاحتفالات التقليدية تتكرر عندما يكون الأمر متعلقاً بالموت الطبيعي كأحوال المرض أو الحوادث. فحتى لو حصل ذلك فإن ما وصلت إليه حالة اليأس في الإنسان من انعدام الطاقة تقريباً يحول بينه وبين استعادة أشكال اليأس المعتادة. فقد قلبت الحرب المجتمع الجزائري من هذه الناحية رأساً على عقب بحيث أصبح ينظر إلى كل وفاة على أنها نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للقمع الاستعماري. وليس هناك حادث موت واحد اليوم في الجزائر لا يكون ضحية النظام الاستعماري الفرنسي فإن وجود المدني الجزائري، الذي ليس له علاقة بالحرب لإعادة الفتح الاستعماري، هو أمر مستحيل في الجزائر. وأكثر من هذا فلا يقع أي موت لأي جزائري خارج الجزائر، ولا يعزى سببه إلى النظام الاستعماري الفرنسي. فإن الشعب الجزائري قد قرر على هذا النحو بأن النظام الاستعماري الفرنسي لا يمكن أن يكون، إلى أن يتحقق الاستقلال، بريئاً من أي جرح من الجروح التي تمزق جسده وضميره.

الجزائر المشتتة

كانت نتيجة التكتيك المتَّبع من قبل النظام الاستعماري الفرنسي منذ بداية الثورة، هي تمزيق الشعب وتقسيمه من أجل هدف واحد هو جعل أي التحام مستحيلاً. وقد انصرف الجهد في البداية إلى الرجال الذين اعتقلوا بعشرات الآلاف. ومن المعروف أن مراكز الاعتقالات في عام (1955 ـ 1956) قد تزايدت على أرض الوطن بنسبة لا حدَّ لها. ففي لودي وبول قازيل (أي عين وساره الآن) وبرواقية... معسكرات حجزت الآباء والأزواج مدة سنين وأصبحت المرأة الجزائرية التي غدت فجأة بلا زوج، مجبرة على التماس الوسائل لإعالة أطفالها. وهذا ما قادها إلى التنقل والتجول والقيام بمشاويرها، وإلى الحياة بدون حماية الرجل. وهي تقوم أحياناً بزيارة زوجها في المعتقل على مسافة مائة أو مائتي كيلومتر من مسكنها. وعندما يكون الرجال غير معتقلين فإنهم يكونون في الجبال وتقوم الأمهات اللواتي يتسلمن الجعالات المخصصة للأسرة والموزعة من قبل جبهة التحرير الوطني وحدهن على تربية الأولاد. وفي المدن تضم السجون عدداً وافراً من الرجال الجزائريين ولكي تنجو عشرات العائلات من قصف الطيران الفرنسي بالجملة ولكي تفر من وجه معسكرات التجمع، فإنها تلجأ إلى تونس وإلى المغرب.

لقد استوقفت عمليات التقتيل المتعددة التي قام بها النظام الاستعماري الفرنسي ضد الجزائريين والجزائريات انتباه العالم وأثار ما نعرفه من موجات الاستنكار. إلا أنه يجب تحري الواقع الجزائري عن كثب أكثر. يجب ألا نحلّق من فوقه. بل يجب على العكس أن نمشي إليها خطوة فخطوة على طول الجرح الكبير الذي أصيب به الشعب الجزائري والأرض الجزائرية. يجب أن تُستَنْطَق الأرض الجزائرية شبراً

شبراً وأن تقدر تجزئة الأسرة الجزائرية وحالة التشتت التي وقعت فيها. فكم من امرأة اقتادها العسكريون وها هي تعود بعد ثمانية أيام وما بالمرء من حاجة لسؤالها حتى يدرك بأن سترها قد هتك عشرات المرات. وزوج اقتاده العدو وهو يرجع فإذا بالاتشاحات الدموية تغطي جسده وبحياته تترنح وبعقله لا حياة فيه. وكم مرَّ أطفال مشتتون وأيتام لا حصر لهم، شاردين، جائعين. وعندما يستقبل رجل زوجته التي مكثت أسبوعين في معسكر فرنسي ويقول لها صباح الخير ويسألها إذا كانت جائعة ويتجنب النظر إليها ويطأطىء الرأس، فإن الافتراض بأن الأسرة الجزائرية قد بقيت سليمة لا يعود ممكناً، كما لا يعود ممكناً الظنّ بأنّ الحقد على النظام الاستعماري لم ينتشر بلا حدود. فلم يكن النظام الاستعماري الفرنسي ليريد منذ عام 1954، شيئاً آخر إلا كسر إرادة الشعب وتهشيم مقاومته وتصفية آماله. ومنذ خمس سنوات لم يتراجع أمام أي موقف جذري ولا أمام الإرهاب ولا أمام التعذيب. إنه وهو يحيك المؤامرات لهؤلاء الرجال والنسوة يعمل على تجميعهم تحت راية رمز واحد. والشعب الجزائري الذي يذهب على حد سواء ضحية للبغي ذاته، عاملاً في وقت واحد على التثبت من العدو الأوحد، فإن هذا الشعب المشتت موضوعياً، ليحقق وحدته ويقيم على الألم جماعة روحية تكوّن أقوى دعامة في حصن الثورة الجزائرية.

الفصل الرابع

الطبّ والنظام الإستعماري

المثل الجزائري

إن علم الطب الغربي، الذي أُدخِل في الجزائر في آن واحد مع الروح العرقية ومع الإذلال، قد أحدث دوماً، باعتباره جزءاً من الجهاز التعسفي موقفاً مزدوجاً لدى المواطن الأصلي. ويمكن لنا أن نعثر على هذه الازدواجيّة في موضوع جميع أنماط حضور المحتل بل نحن، في الطب نتطرق إلى واحدة من أكثر القسمات مأساويّة في الوضع الاستعماري.

إنه لأمر حسن أن تعمل بلاد أكثر تقدماً في التقنية، بموضوعية تامة وإنسانية تامة، على إفادة بلاد أخرى من معلوماتها ومن اكتشافات علمائها. وعندما يستهدف الاختصاص المقصود صحة الإنسان ويكون من مبدئه العمل على تسكين الألم، يصبح من الواضح أنه لا يمكن تبرير أي مسلك سلبي منه. إلا أن الوضع الاستعماري، إذا التزمنا الدقة، قد بلغ شأواً من الغطرسة بحيث يدفع المستعمَر على النظر نظرة سلبيّة إلى جميع الأمور التي يقدّمها المستعمِر بلا تفريق. لذلك يخلط المستعمَر بين الطبيب والمهندس والمعلم والشرطي والناطور خلطاً يكاد يكون عضوياً. إن العيادة الاجبارية التي يقوم بها الطبيب للدّوار

أو للقرية تسبقها مساعي سلطات البوليس لحشد الأهالي. لذلك فإن الطبيب الذي يجيء في هذا الجو من الضغط الشامل لا يكون أبداً طبيباً من أهالي البلد ولكنه دوماً طبيب ينتمي إلى المجتمع المسيطر وفي أكثر الأحيان إلى الجيش.

ولم تكن الإحصائيات الصادرة عن الإنجازات الصحية تفسر من قبل المواطن الأصلي على أنها تحسين في الكفاح ضد المرض بصورة عامة وإنما كبرهان جديد عل إحكام قبضة المحتلّ على البلاد. فعندما تقدم السلطات الفرنسية للزوار مصح تيزي ـ وزو أو مجموعة الأدوات الجراحية في مستشفى مصطفى بالجزائر العاصمة فإنها تعني القول في آن واحد: «إليكم ما فعلناه من أجل رجال هذه البلاد، هذه البلاد تدين لنا بكل شيء وبدوننا لا يمكن أن توجد بلاد». إن لدى المواطن الأصلي من جراء ذلك تقييد حقيقي لعقله وصعوبة ناجمة عن وضعه تمنعه من أن يكون موضوعياً، ليفرق ما بين الحبة الصالحة وبين الزوان.

وهناك استثناءات بالتأكيد. ففي بعض فترات الانفراج وبعض المواجهات الحرّة كان الفرد المستعمَر يعترف، بما يتضمنه عمل الرجل المسيطر من إيجابية. غير أن المحتلّ كان يلتقط هذه الأقوال الصادرة عن النوايا الطيبة ويحولها في الحال إلى تبرير لعملية الاحتلال. فعندما يقول المواطن الأصلي بعد بذل جهد كبير باتجاه الحقيقة: «هذا حسن. وأنا أقوله لكم لأنني أرى ذلك» فإن المستعمِر يحرّف هذا القول ويترجمه هكذا: «لا تنصرفوا، إذ ماذا نفعل بدونكم؟».

كذلك يكتشف المرء دوماً، على مستوى المجتمع بأكمله أي مستوى المجتمع المستعمَر، ذلك الإحساس بالهرب أمام موقف التمييز بين الفروق، ذلك أن كل تفريق يكون في تصوُّر المحتلّ بالضبط دعوة لإدامة الطغيان واعترافاً بالعجز الوراثي. إن الشعب المستعمَر في

مجموعه، وبمناسبة بعض الحوادث، سيتصرّف بإزاء مختلف قطاعات نشاط المجموعة المسيطرة تصرّفاً عنيفاً قاطعاً لا يعرف التمييز بين الأشياء. لذلك لا يكون من المستغرب في أقصى الحالات. استخلاص مثل الأفكار التالية، «لم يطلب أحد منا شيئاً منكم، فمن ذا الذي دعاكم؟ خذوا مستشفياتكم وتجهيزاتكم في المرافىء وعودوا إلى بلادكم».

ذلك أن الاستعمار بعد ارتكازه على الاحتلال العسكري والجهاز البوليسي، سوف يجد تبرير وجوده وشرعية بقائه في أعماله.

وعندما يجد المحتلّ المستعمَر نفسه، باسم الحقيقة والعقل محاصراً لكي يقول نعم لبعض أشكال وجود المحتلّ فإنه يبصر نفسه قد سقط في الحال سجين النظام كله، وأن حقيقة العمل الطبّي في الجزائر هي أيضاً حقيقة الحضور الفرنسي في شكله الاستعماري في الجزائر. ولما كان لا يستطيع التمييز بين الأشياء، لأنه من الشعب ولأن شعبه يريد أن يكون له وجود وطني على أرضه، فإنه لا يجد أمامه عندئذٍ إلا اختيارات محدودة. وهو يرفض في ذات الوقت، الأطباء والمعلمين والمهندسين والمظليين.

إن مسلك الرجل المريض، في مجتمع متجانس يكون مسلك الثقة أمام الهيئة الطبيّة. فإنه يكل أمره للطبيب ويستسلم إليه. وهو يعرض جسده عليه ويقبل بأن توقظ يد الطبيب الألمَ أو تُهَيّجه ذلك أن المريض لا يجهل أن نتيجة الألم أثناء الفحص تنبيء بالراحة لجسده.

ولا يكون المريض، في مجتمع متجانس، حذراً من طبيبه في أية لحظة من اللحظات. ومن الواضح، على مستوى التكنيك والمعلومات، أن شكّاً ما يمكن أن يتسرب إلى فكر المريض، إلا أن تردد الطبيب هو الذي يصحح الثقة الأصلية. وهذا السلوك هو سلوك عالمي وهو يوجد في نطاقات جغرافية وطنية محددة. لكن من المؤكد

أن تبدلات محسوسة تظهر في بعض المناسبات. فإن السجين الألماني الذي يضطر لإجراء عملية جراحية على يد جرّاح فرنسي يتوسل في أكثر الأحيان وهو في مرحلة ما قبل نفاذ البنج فيه، ألا يقتلوه. وكذلك فإننا نلمس لدى الجراح اهتماماً بنجاح العملية بسبب السجناء الآخرين لأنه لا يجهل التأويل الذي يمكن أن يعطى لأية وفاة أثناء العملية. وقد عثر الأدب والسينما من جهة أخرى، في هذه المواقف الخاصة على مواضيع أثيرة. ويصار على أثر كل حرب، إلى استثمار تجاري حقيقي لهذه المسائل. ويعرف ذلك السجناء الفرنسيون في المعسكرات الألمانية معرفة جيدة وهم الذين يطلبون، لذلك من أطباء الصحة العاملين في قسم المرضى في المعسكر، حضور العمليات الجراحية التي يجريها لهم الألمان.

وتتضاعف هذه المواقف على الأرض المستعمَرة. ويفسر موت الجزائريين المفاجىء في المستشفيات، وهو شيء دارج في أي تشكيل صحي، على أنه ناتج عن تصميم على القتل، واعٍ، وعلى أنه نتيجة مناورات إجرامية من الطبيب الأوروبي. وينطوي رفض الجزائري الدخول إلى المستشفى، دوماً على هذه الغلالة من الشك في إنسانية الطبيب المسيطر العميقة. ويجب القول بأن عملية الاختبار على الحيّ – وإن كانت ليست القاعدة – في الخدمات المتعلقة بالمشافي، تمارس بنسب لا يمكن التغاضي عنها[1].

(1) فقد رأى جميع الجنود الفرنسيين، الداخلين في أقسام خدمات الطب النفسي التابعة للجيش الفرنسي بالجزائر، تلك النوبات من الصرع التجريبي التي يجري إحداثها لدى الجزائريين ولدى رماة أفريقيا السوداء من أجل تحديد الاحتدام النوعي لكل من العرقين. إن هؤلاء الرجال الذين يمارس الأطباء الفرنسيون فيهم عملياتهم التجريبية كانوا قد سيقوا إلى المستشفى تحت ستار «الذريعة العلمية» لاجراء فحوص تكميلية.

لا يزال الجزائري منذ عشرات السنين يتهرّب من الدخول إلى المستشفى على الرغم مما يسديه الطبيب من النصائح. وعلى الرغم من تأكيد الخبير بأن أي تردد يعرّض حياة المريض للخطر الشديد فإننا نصادف، بصورة عامة تشنجاً ونبذاً لفكرة الانتقال إلى المستشفى. ولم تكن الموافقة على ذلك تعطى إلا في اللحظة الأخيرة دائماً، ساعة لا يبقى أي أمل تقريباً. وحتى في هذه الساعة فإن الرجل الذي يصدر القرار يتخذه مخالفاً لرغبة المجموع. ولما كانت الحالة ميؤوساً منها وأن القرار جاء متأخراً كثيراً فإن الموت يقع في أغلب الأحيان.

وتعطي مثل هذه التجارب مجالاً للجماعة لكي ترسخ اعتقادها الأصلي في طابع المحتل الشيء أساساً، حتى وإن كان طبيباً. والجزائري الذي يصل بعد جهود أكيدة، إلى استبعاد أساليب الوقاية التقليدية وإلى أن يفرض قرار الدخول إلى المستشفى، فإنه يشعر فجأة شعوراً لا متناهياً بالذنب. وكذا يكون الالتزام في قرارة النفس بعدم الرجوع إلى هذا الذنب. فتكون العودة إلى قيم الجماعة، التي أهملت مؤقتاً، ويبالغ في قيمة هذه القيم والتمسّك بها دون سواها.

إن المرء ليرتكب خطأً فادحاً ويمنع عن نفسه فهم مثل هذه الوقائع وهو يشبّه هذه السلوكية بتلك التي سبق وصفها في صميم السكان الريفيين الفقراء في البلدان الأوروبية. فإن الرجل المستعمَر الذي يظهر تردده بالدخول إلى المستشفى لا يفعل ذلك منطلقاً من قيم متجانسة مثل الخوف من المدينة والخوف من الإقصاء والخوف من ألا يكون في حماية منزل الأسرة والخوف من رواية الجوار أن أهله قد أرسلوه

- ويعود للمجتمع الجزائري وحده، للشعب الجزائري وحده الحق عن إشهار القرار، من خلال الكفاح، بمنع ممارسات مثل هذه الأعمال الشائنة، من بين أعمال أخرى، على أرض الوطن.

ليموت في المستشفى، وأنهم بذلك يتخلصون من عبء ما. والرجل المستعمَر لا يرفض إرسال المريض إلى المستشفى فحسب وإنما يرفض إرساله إلى مستشفى البيض أو مستشفى الأجانب أي مستشفى المحتلّ على كل حال.

يجب علينا تحليل كلٍّ من ردّات الفعل لدى الرجل المستعمَر بأناة وبتبصّر أيضاً، وفي كل مرة يتعذّر فيها الفهم يجب أن نقول لأنفسنا بأننا في صميم مأساة، وهي مأساة استحالة التلاقي في كل وضع استعماري. ولقد زُعم مدة من الزمن أن تردد المواطن الأصلي في إناطة أمره بالطبيب الأوروبي مردّه إلى تعلق هذا المواطن الأصلي بالوصفات الطبية التقليدية أو بتمسكه الثابت بالسحَرة أو بأولئك الذين يمارسون العلاج بين الجماعة. ومن البديهي أن مثل هذه الحقيقة السيكولوجية موجودة، وأنّه أمكن ملاحظة وجودها، منذ سنوات خلت، ليس بين الجماهير الشعبية في البلاد المتقدمة عموماً فحسب، وإنما أيضاً في الأوساط الطبية. فقد روى لنا لوريش مواقف التردد أو الاعتراض من بعض الأطباء على استعمال ميزان الحرارة باعتبار أنّهم كانوا معتادين على تقدير الحرارة بجس النبض. ومن الممكن مضاعفة الأمثلة في هذا المضمار إلى ما لا نهاية. لذلك لا يمكن اعتبار رفض بعض الأفراد التخلّي عن بعض الحركات بإزاء مَرض معيّن، وبعض الممارسات بإزاء المرض المنظور إليه على أنه خلل، لصالح حركات أخرى مفروضة عليهم، باعتبار أن التقنية الجديدة تتوطن بالقوّة وترفض بقاء أي أثر للتقليدي، لا يمكن اعتبار ذلك أمراً غريباً على صعيد العملية العقلية.

وهنا أيضاً نعثر على المعطيات نفسها:

«إن الاقلاع عما كنت معتاداً أن أفعله عندما تسعل زوجتي والسماح للطبيب الأوروبي بإعطائها حقناً، وأن أرى نفسي أشتم تماماً وأنعت

بالمتوحش (هذا موجود) لأنني استعملت، لابني الذي يشكو من أوجاع في رأسه منذ ثلاثة أيام، الحجامة على الجبهة، إن نسبة الحق لمن يشتم والخطأ للحجامة التي تتحدّر إليّ من بعيد، من بعيد جداً تكون، على المستوى العقلي الصرف، مسلكاً إيجابياً. ذلك أن ابني مصاب بالتحديد بالتهاب في السحاءة وتجب معالجته في الحقيقة كما يعالج التهاب السحايا إلا أن الامتياز الاستعماري قد بلغ ذلك الحد الذي يفسر فيه ما يجب أن يكون فظاظة أخوية ورقيقة من شخص لا يروم سوى منفعتي، على أنها ظاهرة من التعجرف وإرادة الإذلال من المحتلّ».

ليس ممكناً أن يتوصل المجتمع المستعمِر والمجتمع المستعمَر إلى أن يكونا على اتفاق لاحترام قيمة وحيدة في وقت واحد وفي مكان واحد. فإذا بفرض المستحيل، أفصح المجتمع المستعمَر عن اتفاقه مع المجتمع المستعمِر في نقطة ما، فما من شك في أنه سيبدأ الكلام عن الاندماج الناجح. ويجب الآن الدخول في المتاهة الجهنمية للصلات العامة للمجتمع الجزائري، لأنها مأساوية، مع مشكلة الكفاح ضد المرض الذي ينظر إليه كقطاع من الحضور الفرنسي. ولسوف نرى الموقف الجديد الذي تبناه الشعب الجزائري من التكنيك الطبي يتخذ علاماته المحددة عندئذٍ أثناء كفاح التحرير.

الاستشارة

يكون الرجل المستعمَر الذي يذهب لرؤية الطبيب دوماً على شيء من التصلّب. فهو يجيب بكلمة ذات مقطع واحد وهو شحيح بالبيانات وسرعان ما يثير في الطبيب نفاذ الصبر. وهذا الموقف لا يقارن بذلك النوع من الخوف الكابح إلى هذا الحدّ أو ذاك، الذي يحسه كل

مريض وهو في حضرة الطبيب. ونحن نعرف تلك التعابير: فلان من الأطباء الحسني المقابلة مع المريض، يريح الإنسان ويبدد خوفه. غير أن الابتكارات الفردية، وحرية الانسان في أن يكون هو نفسه ومباشرة «للاتصال» والنجاح فيه ليست بالضبط، في الوضع الاستعماري، من الأمور التي يمكن ملاحظتها. فإن الوضع الاستعماري يجعل العلاقات على نمط واحد ذلك أنه يشطر المجتمع الاستعماري إلى شطرين متباينين.

وسرعان ما يفقد الطبيب الأمل في الحصول على معلومات من المستعمَر فينقلب إلى الفحص الاكلنيكي، ظاناً بأن الجسد سوف يكون أكثر إفصاحاً. بيد أن جسد الرجل المستعمَر يكون عنيداً على حد سواء. فإن العضلات تكون على حالة من التقلُّص وليس فيها استرخاء. هذا هو الرجل بكامله، هذا هو الرجل المستعمَر الذي يواجه خبيراً ومستعمِراً في آن واحد[1] ويجب أن نصغي، بكل تأكيد إلى تأملات الأطباء الأوروبيين الذين قاموا بالفحص. إلا أنه يجب كذلك الاستماع إلى تأملات الذين يطلبون الفحص الطبي لدى خروجهم من المستشفى. فبينما نجد الأطباء يقولون: «إن الألم لديهم هو في بدائيته، غير متميز التميز الصحيح، غير محدّد الملامح كما يكون لدى الحيوان، وهو أحرى بأن يكون تعباً عاماً من أن يكون ألماً محدَّد المكان»، فإن المرضى يقولون: «لقد سألوني عن الموضع الذي

(1) إن هذه الملاحظة الخاصة تعيدنا إلى موقف الرجل المستعمَر الشامل الذي ليس له مع المستعمِر أبداً تقريباً مسلكاً قائماً على الحقيقة. فالرجل المستعمَر لا يعترف ولا يقر ولا يكشف عن نفسه بوضوح أمام المستعمِر. انظر المداخلة في مؤتمر الأطباء النفسيين والأمراض العصبية ذوي اللغة الفرنسيّة، حول الجزائري والاعتراف في ممارسة الطب الشرعي.

أشكو الوجع منه، كما لو أنني نفسي كنت الطبيب، إنهم يعتقدون أنفسهم أنهم أقوياء وهم ليسوا بقادرين حتى على معرفة مكان ألمي فهم ليبتدرونك منذ لحظة دخولك، بالسؤال ماذا بك...».

يقول الأطباء: «هؤلاء الناس أجلاف». ويقول المرضى: «إنهم لا يوحون لنا بالثقة». وبينما يؤكد الأطباء على أن المستعمَر لا يعرف ماذا يريد، هل البقاء مريضاً أم الشفاء. فإن المواطن الأصلي يردد: «إن الإنسان يعرف كيف يدخل عليهم، ولكنه يجهل كيف سيخرج من عندهم، وفيما إذا كان سيخرج». ويعد الطبيب وحتى الممرض قاعدة يجري عليها العمل بما يكفي من السرعة: إن الطبّ لا يمارس مع هؤلاء الناس وإنما الفن البيطري هو الذي يصلح لهم (أجل يقال هذا)[1] ولكن الطبيب أخيراً، بفعل الإصرار، يكوّن فكرة تقريبية عن المرض موضوع التحرّي ويسجل علاجاً لا يصار إلى اتباعه في بعض الأحيان. وإذا بعلماء الاجتماع عندئذ يقدمون تفسيراً لهذه التصرفات ويصنفونها جميعاً تحت عنوان القدرية.

إلا أن تحليل هذا المسلك على أساس إرجاعه باستمرار إلى الإطار الاستعماري يتيح لنا، على العكس الوصول إلى نتائج أخرى.

يعتبر المستعمَر نفسه منتصراً عندما ينجو من الطبيب، ويبقى جسده، بتمامه مصاناً. فالاستشارة الطبية بالنسبة للمستعمَر هي دائماً بمثابة امتحان عسير. وعندما تكون الطائلة التي يحرزها عليه المستعمِر لا تعدو أن تكون حبوباً يجب ابتلاعها أو دواء للشرب فإن المستعمَر يحس بشعور الانتصار على العدو. وتضع نهاية الاستشارة حداً للمجابهة. ولا تكون الأدوية والنصائح إلا آثاراً لذلك الامتحان. أما

(1) هناك عدد معين من الأطباء يتصرفون بالطبع على نحو سوي وإنساني. إلا أنه يقال عنهم بالضبط: «إنهم لا يشبهون الآخرين».

فيما يتعلق بالقدرية كمثل ذلك الرفض الظاهر من الأب للشعور بأنه يدين بحياة ابنه لتدخل المستعمِر فإنه يجب دراستها من زاويتين. يوجد في ذلك أولاً الواقع وهو أن الرجل المستعمَر، مثله في ذلك مثل رجال البلدان المتخلفة أو المحرومين في جميع مناطق الدنيا، لا ينظر إلى الحياة على أنها تفتُّح أو تطور لخصب أساسي وإنما على أنها كفاح دائم ضد موت جوّي (بالاختناق). **وهذا الموت الحاضر** تجسّده المجاعة المتأصّلة والبطالة، والاعتلالات الصحية الهامة، وعقدة الدونيّة وانعدام النوافذ المطلة على المستقبل.

إن جميع هذه التصغيرات الفعالة وجميع هذه الإصابات في وجود الرجل المستعمَر تضفي على الحياة مسحة من الموت غير المكتمل. فإن مسلك الرفض أو الامتناع في وجه التدخل الطبي لا يكون رفضاً للحياة وإنما هي سلبية أكبر أمام هذا الموت القريب والمعدي. ومن زاوية أخرى فإن انعدام التصرف المستنير يؤكد احتراز المستعمَر من الخبير المستعمِر. إن كلمات الخبير تأخذ دائماً مأخذاً سلبياً. وتفسد الحقيقة الموضوعيّة المعبّر عنها، على الدوام بسبب من أكذوبة الوضع الاستعماري.

المراقبة الطبية والعناية، و«السلطة المزدوجة»

أما وأنه لا يحسن الاستشارة فإن المستعمَر الجزائري سوف يتكشف عن أنه مريض مسكين. إن عدم الانتظام في تناول الدواء والخطأ في المقادير أو في طرق التناول، وعدم القدرة في تقدير أهمية الزيارات الطبية الدورية والموقف الغريب، المستهتر من نظام الطعام المقرر هي أكثر ما شاهده الطبيب المستعمِر من الخواص بروزاً وأكثرها شيوعاً. ومن هنا الانطباع السائد بأن المريض يخادع مع طبيبه. فليس للطبيب

من سلطة على المريض. فإنه يقدّر تقديراً راسخاً، على الرغم من الوعود والالتزامات، وجود استعداد للتملّص وعدم الالتزام. وتصطدم جميع الجهود المبذولة من قبل الطبيب ومعاونيه الممرضين، لتخفيف هذه الحالة الراهنة لا بمعارضة متماسكة وإنما بحالة «تلاشٍ» لدى المريض.

وقبل كل شيء، فإن طالب المشورة لا يرجع مرة أخرى. على الرغم من إسداء النصح أثناء ذلك بأن مرضه، يتطلب الفحص، من أجل الشفاء، عدة مرات في فترات محددة. ويكون ذلك كلُّه مكتوباً على الوصفة ويُشرح له ثم يعاد عليه شرحه ويضرب موعداً قاطعاً مع الطبيب في تاريخ معين. ولكن الطبيب ينتظره عبثاً. فإن المريض سوف لا يأتي. وعندما يعود يمكن التحقق بشيء من الذعر من أن المرض قد تطور تطوراً مخيفاً. والحقيقة أن المريض يعود بعد خمسة أو ستة أشهر وأحياناً بعد سنة. والأمر الأشد خطورة هو أن الدواء لا يكون قد استعمل. وتكشف المحاورة مع المريض أن الدواء لم يكن قد استعمل إلا مرة واحدة، أو أن المقدار المقرر لمدة شهر ـ وهذا احتمال ممكن دائماً ـ قد استهلك دفعة واحدة. وهذه الخاصة جديرة بالوقوف عندها لأن التفاسير التي سبق أن أعطيت فيها تبدو لنا غير مقنعة.

يرى الطرح السوسيولوجي أن «المواطن الأصلي» يأمل بحزم في الشفاء مرة واحدة. ففي نظر المواطن الأصلي، حقيقة، أن المرض لا يتطور بالتدريج، ولكنه يعصف بالفرد بوحشية وبضربة واحدة، بحيث تكون قوة الدواء أقل عملاً في تكراره المتابع، المنسق، المتدرج، منها في صفته المجملة ومنها في مفعوله كدفعة واحدة، ومن هنا تفضيل المواطن الأصلي للحقنة. وبحسب هذا الطرح، سوف يكون هناك إذن، دائماً ضرورة بالنسبة للشافي أن يتم الشفاء فوراً. وهكذا

فيما يتعلق بالقدرية كمثل ذلك الرفض الظاهر من الأب للشعور بأنه يدين بحياة ابنه لتدخل المستعمِر فإنه يجب دراستها من زاويتين. يوجد في ذلك أولاً الواقع وهو أن الرجل المستعمَر، مثله في ذلك مثل رجال البلدان المتخلفة أو المحرومين في جميع مناطق الدنيا، لا ينظر إلى الحياة على أنها تفتُّح أو تطور لخصب أساسي وإنما على أنها كفاح دائم ضد موت جوّي (بالاختناق). وهذا الموت الحاضر تجسّده المجاعة المتأصّلة والبطالة، والاعتلالات الصحية الهامة، وعقدة الدونيّة وانعدام النوافذ المطلة على المستقبل.

إن جميع هذه التصغيرات الفعالة وجميع هذه الإصابات في وجود الرجل المستعمَر تضفي على الحياة مسحة من الموت غير المكتمل. فإن مسلك الرفض أو الامتناع في وجه التدخل الطبي لا يكون رفضاً للحياة وإنما هي سلبية أكبر أمام هذا الموت القريب والمعدي. ومن زاوية أخرى فإن انعدام التصرف المستنير يؤكد احتراز المستعمَر من الخبير المستعمِر. إن كلمات الخبير تأخذ دائماً مأخذاً سلبياً. وتفسد الحقيقة الموضوعيّة المعبّر عنها، على الدوام بسبب من أكذوبة الوضع الاستعماري.

المراقبة الطبية والعناية، و«السلطة المزدوجة»

أما وأنه لا يحسن الاستشارة فإن المستعمَر الجزائري سوف يتكشف عن أنه مريض مسكين. إن عدم الانتظام في تناول الدواء والخطأ في المقادير أو في طرق التناول، وعدم القدرة في تقدير أهمية الزيارات الطبية الدورية والموقف الغريب، المستهتر من نظام الطعام المقرر هي أكثر ما شاهده الطبيب المستعمِر من الخواص بروزاً وأكثرها شيوعاً. ومن هنا الانطباع السائد بأن المريض يخادع مع طبيبه. فليس للطبيب

من سلطة على المريض. فإنه يقدّر تقديراً راسخاً، على الرغم من الوعود والالتزامات، وجود استعداد للتملّص وعدم الالتزام. وتصطدم جميع الجهود المبذولة من قبل الطبيب ومعاونيه الممرضين، لتخفيف هذه الحالة الراهنة لا بمعارضة متماسكة وإنما بحالة «تلاشٍ» لدى المريض.

وقبل كل شيء، فإن طالب المشورة لا يرجع مرة أخرى. على الرغم من إسداء النصح أثناء ذلك بأن مرضه، يتطلب الفحص، من أجل الشفاء، عدة مرات في فترات محددة. ويكون ذلك كلُّه مكتوباً على الوصفة ويُشرح له ثم يعاد عليه شرحه ويضرب موعداً قاطعاً مع الطبيب في تاريخ معين. ولكن الطبيب ينتظره عبثاً. فإن المريض سوف لا يأتي. وعندما يعود يمكن التحقق بشيء من الذعر من أن المرض قد تطور تطوراً مخيفاً. والحقيقة أن المريض يعود بعد خمسة أو ستة أشهر وأحياناً بعد سنة. والأمر الأشد خطورة هو أن الدواء لا يكون قد استعمل. وتكشف المحاورة مع المريض أن الدواء لم يكن قد استعمل إلا مرة واحدة، أو أن المقدار المقرر لمدة شهر ـ وهذا احتمال ممكن دائماً ـ قد استهلك دفعة واحدة. وهذه الخاصة جديرة بالوقوف عندها لأن التفاسير التي سبق أن أعطيت فيها تبدو لنا غير مقنعة.

يرى الطرح السوسيولوجي أن «المواطن الأصلي» يأمل بحزم في الشفاء مرة واحدة. ففي نظر المواطن الأصلي، حقيقة، أن المرض لا يتطور بالتدريج، ولكنه يعصف بالفرد بوحشية وبضربة واحدة، بحيث تكون قوة الدواء أقل عملاً في تكراره المتابع، المنسق، المتدرج، منها في صفته المجملة ومنها في مفعوله كدفعة واحدة، ومن هنا تفضيل المواطن الأصلي للحقنة. وبحسب هذا الطرح، سوف يكون هناك إذن، دائماً ضرورة بالنسبة للشافي أن يتم الشفاء فوراً. وهكذا

فإن زيارات المزار وصنع التعاويذ وكتابة الحجاب تكون من الأمور العلاجية التي يتم تعاطيها دفعة واحدة مع أقصى ما لها من تأثير. وكما أن إهمال واجب ديني أو ارتكاب إحدى المحرمات يثير المرض كذلك فإن إنجاز بعض الأعمال أو اتباع تعليمات الشيخ الروحاني أو الساحر له قدرة على طرد المرض وإعادة التوازن بين مختلف القوى التي تتدخل في حياة الجماعة.

من المؤكد أن هذا التفسير يحتوي على قسم من الحقيقة، إلا أن تعليل واقعة جديدة، ناشئة عن وضع استعماري، انطلاقاً من سلوكيات موجودة قبل الاحتلال الأجنبي ووفقاً لأفق مماثل، حتى وإن كانت الواقعة تحافظ على صلات وثيقة الشبه برسوم متخيلة تقليدية، يبدو لنا تعليلاً خاطئاً في بعض نواحيه. ولقد رأينا بأن السيطرة الاستعمارية تحرك لدى الرجل المستعمَر، جملة من التصرفات المنقبضة ومواقف الرفض وتغذّيها. فإن المستعمَر يبذل جهداً هائلاً ليمكث في معزل عن العالم الاستعماري، ولكي لا يفسح مجالاً يمكّن لعمل المحتلّ. وفي الحياة العادية فإنهم، مستعمَرين ومستعمِرين، لا يتوقفون عن إقامة علاقات من الارتباط الاقتصادي والتكنيكي والإداري. ومن الواضح أنّ النظام الاستعماري يقلب في مجتمع السكان الأصليين جميع المعطيات. ذلك أن الجماعة المسيطرة تأتي معها بقيمها وتفرضها على درجة من العنف بحيث تضع حياة المستعمَر نفسه في موضع دفاعي، بل تدفعه إلى السرّية. وتحرف السيطرة الاستعمارية، في هذه الظروف، طبيعة كل شيء حتى العلاقات التي يرعاها المستعمَر بثقافته الخاصة، وتكون ممارسة التقليد في عدد كثير من الحالات، ممارسة مضطربة إذ إن المستعمَر لا يستطيع أن ينبذ تماماً الاكتشافات الحديثة وترسانة الكفاح ضد الأمراض المتمثلة بالمستشفيات وسيارات الطوارئ والممرضات. ولكن الرجل المستعمَر الذي يقبل بتدخل التكنيك

الطبي في حياته يصبح معرَّضاً، إن لم يذهب إلى المستشفى، لضغوط هامة من قبل جماعته. ذلك أن طرق العلاج التقليدية تطبّق على هذه أشكال إلى جانب التكنيك الطبي الحديث «دواءان أفضل من دواء واحد». وغالباً ما يجب أن نتذكر بأن المستعمَر الذي يقبل بالبنسلين أو الديجتالين يحرص في الوقت نفسه على متابعة العلاج المقرر من قبل الشيخ الشافي في قريته أو في حيّه.

ويشعر المستعمَر، شعوراً غامضاً، أن البنسلين أشد فعالية، غير أنه، لأسباب سياسية وبسيكولوجية واجتماعية (إذ إن الشافي يملأ وظيفة وهو بحاجة إذن إلى أن يعيش) يكون كذلك مضطراً إلى تناول قسطه من الطب التقليدي. ولا يستطيع المستعمَر، سيكولوجياً، حتى في هذا القطاع المحدّد، أن ينبذ بسهولة عادات جماعته وردود فعل ثقافته في مواجهة المرض. فارتشاف الدواء وإن لم يكن إلا مرة واحدة يكون تقبلاً، ربما على نحو محدود، وعلى أية حال بدون لبس، للمسعى الغربي. وهذا معناه تأكيد ثقته في علم الطب الأجنبي. وتجرعه للكمية المقررة كلها دفعة واحدة يعني بالضبط أنه أدّى ما عليه لهذا العلم.

إن تبني مسلك متطور في الزمن، يحترم وصفة المستعمر احتراماً يصل حدَّ الهوس تقريباً، يكون مسعى يتكشف عن صعوبة في كثير من الحالات. وتتدخل السلطة الأخرى، في الواقع، من خط مواز فتفصِم الدائرة الموحدة للعلاج الغربي. فكل ابتلاع حبة دواء أو كل أخذ حقنة، تستدعي، في المقابل، تطبيق مستحضر أو القيام بزيارة وليّ صالح. ويظهر الخوف على المريض أحياناً، من أن يكون ملتقى لقوى مختلفة ومتضاربة. ويفسح هذا الخوف المجال لنشوء توترات هامة وتتغير لوحة المرض كلها. ومرة أخرى فإن العالم الاستعماري يتكشف عن تعقد وعن أنه بناء من طبقات مختلفة إلى أقصى الحدود. ففيه

دائماً تعارض بين عوالم متنافية وتبادل مؤثرات متناقضة لتقنيات مختلفة وتصادم محتدم بين القيم.

المستعمَر والطبيب الأهلي (*)

لا يكتفي الوضع الاستعماري بإفساد علاقات الطبيب بالمريض. فقد بيّنا أن الطبيب يبدو دائماً كما لو كان حلقة من حلقات السلسلة الاستعماريّة أو كناطق باسم القوة المحتلة. ولسوف نرى أن هذا الالتباس الذي يبعثه التكنيك الطبي عند المريض نجده حتى إذا كان الطبيب ينتمي إلى الشعب الواقع تحت السيطرة. إذ يوجد لدى الجماعة المستعمَرة ازدواجية ظاهرة إزاء كل عضو منها يكتسب خبرة المحتلّ أو أساليبه إذ يكون الخبير من الأهالي الأصليين بالنسبة للجماعة برهاناً حياً، حقيقة، على قدرة أي عضو من أعضائه في أن يكون مهندساً أو محامياً أو طبيباً. ولكن هذا يكون في الوقت نفسه ـ في الخلفية ـ الإقرار بابتعاد مفاجىء يتم بين الجماعة المتجانسة، المنكمشة على نفسها وهذه الفلتة التي انطلقت خارج مقولات الشعب النفسية والعاطفية الخصوصية. إن الطبيب الأهلي هو طبيب مُتأوْربٌ وهو يعتبر، في بعض المناسبات كأنه لَمْ يَعُدْ يشكل جزءاً من المجتمع الخاضع للسيطرة. فإنه بصورة مضمرة قد قذف به في معسكر الطغاة، في المعسكر الخصم. ولا يكون من قبيل الصدفة إذا استعمل هذا التعبير لوصف الرجل المتطور في بعض المستعمرات: «لقد أخذ بعادات السيد».

يُشبّه الطبيب الأهلي في نظر جزء كبير من المستعمَرين بالشرطي

(*) الطبيب المنتمي في الأصل إلى الجماعات المحلية (Autochtone).

الأهلي وبالقائد (Caïd) وبالوجيه. فالرجل المستعمَر يفتخر بنجاح فصيلته العرقية ويصنّف، في الوقت نفسه، سلبياً ذلك الخبير. ويتميز مسلك الطبيب الأهلي من طب بلاده التقليدي بروح عدائية هامة خلال مدة طويلة.

ويشعر الطبيب الأهلي من الناحية البسيكولوجية، أنه مجبر على الإشارة بشكل قاطع إلى انتسابه الجديد لعالم عقلاني. ومن هنا المسلك الصدامي الذي ينتهجه لرفض ممارسات شعبه السحريّة. لذلك ينظر المستعمَر إليه نظرة مزدوجة. كما ينظر الطبيب الأهلي بازدواجيّة إلى بعض ملامح ثقافته، وسوف يتكشف اللقاء بين الطبيب والمريض عن صعوبة. والمستعمَر المريض هو الذي يحدد في البداية طابع هذه العلاقة. ذلك أنه منذ ذلك الوقت الذي اعترف فيه فعلاً بتفوق التكنيك الغربي على طرق العلاج التقليدية يرى أن من الأفضل التوجه إلى المستعمِرين الذين هم في الحقيقة «المالكون الحقيقيون لزمام التكنيك». وبات من المألوف، على صعيد الزبائن أن يرى الإنسان مثلاً، أطباء أوروبيين يستقبلون مرضى من الجزائريين ومن الأوروبيين في وقت واحد، بينما يكون زبائن الأطباء الجزائريين عادة من الجزائريين وحدهم. ومن الممكن بالطبع وجود بعض الاستثناءات. إلا أن هذا الوصف في جملته مقبول بالنسبة للجزائر، وكثيراً ما يكون الطبيب الأهلي بفعل مركب القوانين البسيكولوجية التي تتحكم في المجتمع الاستعماري، بلا سند. وهذه هي من الناحية العملية مأساة رجال الفكر المستعمَرين، قبل كفاح التحرير، والتي نأتي على ذكرها هنا.

ولسوف نرى في الحال أية تبدلات مهمة قد أدخلت إلى الجزائر بفضل حرب التحرير الوطنية.

الطبيب الأوروبي أثناء كفاح التحرير

يتبنى الطبيب المستعمِر بصورة عامة موقف جماعته في وجه كفاح الشعب الجزائري. ذلك أن خلف «الطبيب الذي يضمد جروح الإنسانية» يظهر الرجل، عضو المجتمع المسيطر الذي ينعم في الجزائر بمستوى من الحياة أرفع بما لا يقاس أبداً من مستوى نظيره في بلده الأصلي[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن الطبيب، في مراكز الاستيطان، يكون دائماً، تقريباً من ملّاك الأرض في وقت واحد. ومن النادر أن نرى في الجزائر، المستعمرة الاستيطانية النموذجية، طبيباً لا غير مرتبط باستثمار الزراعي وبالعمل في الأرض. وسواء كانت الأرض تعود إليه من أسرته أو أنه عمل شخصياً على اكتسابها فإن الطبيب هو واحد من المعمّرين. فإن السكان الأوروبيين في الجزائر لم يتوصلوا بعد إلى خلق قطاعات الحياة الاقتصادية المختلفة على نحو قاطع. فالمجتمع

(1) تأخذ الممارسة الطبية في أكثر الأحيان مظهر القرصنة المنظمة في المستعمرات. حقن من الماء المقطر مرتين تثبت في الفاتورة على أنها بنسلين أو فيتامين ب 12 وفحص أشعة للرئتين وجلسات معالجة بالأشعة «بهدف حصر السرطان»، بينما لا يكون الطبيب يملك أية آلة من أنواع الأشعة. فإنه يكفي للطبيب في حالة عدم حيازته للأشعة أن يضع المريض خلف لِحافٍ وفي نهاية خمس عشرة أو عشرين دقيقة يعلن انتهاء جلسة التصوير. حتى لقد يحدث بأن يتباهى أطباء التجمعات الريفية (في الجزائر أمثلة عديدة أصبحت معروفة) إنهم يمارسون التصوير بالأشعة بواسطة المكنسة الكهربائية ولنذكر موقف ذلك الأوروبي الذي يمارس مهنته في رابليه (منطقة أورليان فيل) والذي يشرح كيف يحدث له في أيام السوق أن يكسب أكثر من 30,000 فرنك في الصبيحة الواحدة. «إنني أضع ثلاث إبر غير متساوية الحجم مملوءة بسيروم مملح وأقول للمريض: «أي الحقن تريد، حقنة الخمسمائة أم الألف أم الألف وخمسمائة». ثم يضيف هذا الطبيب أن المريض يختار دائماً تقريباً الابرة الأغلى ثمناً.

الاستعماري هو مجتمع متحرك، غير مهيكل هيكلة سليمة ويُمارس المهاجر فيه دائماً، حتى وإن كان خبيراً، عدّة نشاطات. فليس هناك من لا يشعر بأن شخصية كل أوروبي يسكن المستعمرات تنطوي على صانع حاذق أو خبير في استصلاح الأرض أو مغامر. وليس هناك من لا يشعر حتى الموظف المنقول لمدة سنتين إلى أرض المستعمرة أنه قد تغير، في نواحي معينة، بسيكولوجياً.

فإن الفرد الأوروبي في الجزائر لا يتخذ مكانه في مجتمع ذي بنية مستقرة نسبياً. إذ إنّ المجتمع المستعمِر يكون في حركة دائمة. وكل معمّر يبتدع مجتمعاً جديداً، يضع بنيات جديدة أو يرسم خطوطها. والفروق الموجودة بين الصناع والموظفين والعمال وذوي المهن الحرة تكون غير محددة تحديداً واضحاً. فلكل طبيب كرومه، ويعتني المحامي بما يخصه من حقول الأرُز بانهماك عنيد كأي مُعَمِّر. ولا يحدد الطبيب مركزه اجتماعياً بممارسته لمهنته فحسب، فهو، على حد سواء، صاحب مطاحن وخوابي للخمر وبساتين للبرتقال، وهو يقدم طبّه للناس بغنج على أنه تكملة بسيطة لرصيده. وعندما لا يكون الطبيب رهين زبائنه فحسب، من حيث الكسب، وإنما تأتيه دخول هائلة من موارد أخرى فإنه يكوّن لنفسه مفهوماً معيناً عن الأخلاقية المهنية والممارسة الطبية. إن الغطرسة الاستعمارية واحتقار الزبون والجلافة الحاقدة في تصرفه مع المريض من الأهالي وفقدان الضمير، نجدها كلها إلى هذا الحدّ أو ذاك في ثنايا الجملة التالية: «إنني لا أعيش من وراء الزبائن». أما طبيب مدينة بزانسون أو ليج أو بال فقد أفلت من أسار الأرض واتخذ مقراً له في القطاع الاقتصادي المحدد بخبرته.

ولما كان الطبيب على اتصال بإنسانية جريحه على الدوام، هي إنسانية المرضى والعجزة، فإنه يتخذ مقامه على صعيد من القيم. ومن

هنا انتماؤه المعتاد للأحزاب الديمقراطية وأفكاره المعادية للاستعمار. أما في المستعمرات فيشكل الطبيب جزءاً من الهيئة المستعمِرة ومن السيطرة ومن الاستغلال. ولا يجب الاستغراب إذن إذا نحن وجدنا، في الجزائر، أطباء أو أساتذة في الكليّات يقفون على رأس الحركات الاستعمارية.

إن ما يهتم به الطبيب الجزائري هو بقاء الاضطهاد الاستعماري. والمسألة هنا ليست مسألة قيم أو مبادئ، بل مسألة مستوى حياة مرتفع إلى درجة لا مثيل له والذي يوفره له الوضع الاستعماري. وهذا ما يفسر في أغلب الأحيان تحوله إلى رئيس للميليشيا أو منظم للغارات «ضد ـ الإرهابيين». فثمة خصال من رجل الكاوبوي أو من خصال مستصلح الأراضي البور، في المستعمرات حتى لدى الرجل المثقف في الزمن العادي أي خارج حرب التحرير. وحال اندلاع الأزمة يشهر «الكاوبوي» مسدسه وأدواته التي يستعملها في التعذيب.

يجب على المرء، في هذه الحرب الرهيبة التي تضرج الجزائر بالدماء، أن يبذل جهداً ليفهم وقائع معينة تكون من الناحية الموضوعية مؤلمة، في وضع طبيعي. فلم يُفهم أبداً في العالم اغتيال بعض الأطباء في الجزائر. إذ في أشد الحروب ضراوة، يشاء التقليد أن لا تُستَهدف الهيئة الطبيّة. فقد حدث لنا، مثلاً في عام 1944 ونحن نقوم بتحرير قرية في منطقة بلفور، أن أقمنا حراسة على باب إحدى المدارس التي كان يجري فيها جراحون ألمان عمليات للمصابين. ولا يجهل رجال السياسة الجزائريون وجود قوانين للحرب. فإنهم يعرفون تعقيد المسألة والوضع المأساوي للسكان الأوروبيين. فكيف نفسر في هذه الحالات القرارات المتخذة لاغتيال طبيب؟

يكاد أن يكون ذلك دوماً لأن الطبيب نفسه، من جراء تصرفه، قرر طرد نفسه من الدائرة الحامية التي كانت مبادئ وقيم مهنته الطبية

تنسجها حوله. فالطبيب الذي قتل في الجزائر منفرداً، يكون دوماً مجرم حرب. إذ ثمة في أي وضع استعماري حقائق خاصة به. ذلك أن الطبيب يتكشف أحياناً في منطقة ما أنه أكثر السفاحين سفكاً للدماء وأشد المستعمرين فتكاً. ولم تعد صفته كطبيب توضع في الحسبان. وكما أنه أصبح طبيباً بالإضافة إلى ممتلكاته كذلك فإنه سوف يكون أداة التعذيب وبصفة عرضية، طبيباً. وعلى هذا نظمت السلطة المسيطرة، مسلك الطبيب برمته بإزاء كفاح التحرير وهكذا يجب على كل طبيب تحت طائلة الملاحقة الجنائية، يساعد جزائرياً يبدو الاشتباه له بجرحه، أن يأخذ اسم هذا المريض وعنوانه وأسماء الذين يصحبونه وعناوينهم وأن يُسلم الملف الخاص بهم إلى السلطات[1].

أما فيما يتعلق بالصيادلة فإن الأمر الذي يوجَّه إليهم يتضمَّن عدم تسليم الأدوية كالبنسلين والستريبتومايسين والأدوية التي تحصر تطور الالتهابات بصورة عامة والكحول والقطن المعقم والحقن المضادة للكزاز بدون الاستناد إلى وصفة طبية. بالإضافة إلى أنهم ينصحون بشدة بالعمل على تسجيل هويَّة المشتري وعنوان المريض.

---

(1) لقد تبنى مجلس نقابة الأطباء في فرنسا، في وجه هذه الإجراءات موقفاً حازماً متلائماً مع التقاليد الفرنسية العظيمة. وهكذا فإن رئيسه البروفسور بييدولييفر Piedelièvre في رسالة رسمية موجهة إلى مجالس نقابات الأطباء في الجزائر وقسنطينة ووهران، قد كتب يقول: «أسمح لنفسي بتذكيركم بأن السر المهني لا يمكن إفشاؤه في أية حالة ولا بأية حجة. وإنني لأعلمكم أيضاً أن على الأطباء بذل العناية نفسها لجميع الأشخاص، أياً كان دينهم أو عرقهم وسواء كانوا أصدقاء أم أعداء. وإنني لأذكركم أخيراً بأن قانون أخلاقيات المهنة قد حدد ذلك تماماً في مادته الثالثة: «يجب على الطبيب معالجة جميع مرضاه بالوجدان عينه أياً كانت ظروفهم وجنسياتهم ودينهم وشهرتهم والمشاعر التي يوحون بها إليه». ولنضف أيضاً أن كثيراً من الأطباء الأوروبيين قد رفضوا تنفيذ القرارات التي تبنتها السلطات الفرنسية في الجزائر.

ولمّا اطلع الشعب على هذه الإجراءات تأكدت لديه قناعته من أن هناك تفاهماً كاملاً بين المستعمِرين على محاربته. وقد خصصت السلطات الفرنسية لمراقبة الصيدليات التي يديرها جزائريون رجالاً من البوليس المدني أو من المجندين يرابطون حولها، مقتنعة من حرص الأطباء والصيادلة الأوروبيين على تنفيذ القرار. وأصبح التموين من الأدوية في بعض الأقاليم مسألة صعبة ومؤلمة. فكان يُرفض بَيْع الكحول والسلفاميد والحقن. ولذلك كانت القيادة العسكرية الفرنسية عام 1955 تحشر في إحصائياتها لخسائر الجزائريين دائماً تقريباً، عدداً من الجرحى يفترض «اعتبارهم في عداد الأموات لانعدام وسائل العناية».

ولسوف يعزز الطبيب المستعمِر مع ذلك، ببعض مواقفه انتسابه إلى المجتمع المتسلط. فعندما يبدأ التحقيق القضائي مع جزائريين، لم يكونوا قد قضوا نحبهم أثناء الاستجوابات البوليسية، كان يحدث لمحامي الدفاع أن يطلب إجراء كشف الطبيب الشرعي. وكانت الموافقة تعطى للمحامين أحياناً. وكان الطبيب الأوروبي المعين لذلك، يخلص دائماً إلى أن الفحص الطبي لم يُثبت بأن المتهم قد عذِّب. وفي مرات نادرة في بداية عام 1955 كان بعض الجزائريين ينتدبون للخبرة. ولكن سرعان ما صدرت التعليمات المحددة تمنع هذا الأمر. كذلك قد يحدث أن يخلص بعض الأطبّاء الأوروبيّين إلى «وجود آثار يمكنها أن تؤدي إلى فرضية حدوث الجروح الناتجة على الأرجح من الخروقات التي أشار إليها المتهم» وعندما يكون ردّ الفعل مباشرة بطلب خبرة جديدة وبالطبع فإنه لا يحصل أبداً أن يُوجَّه الطلب إلى هؤلاء الأطباء مرة ثانية. كما يحدث كذلك للطبيب الأوروبي في الجزائر أن يعطي السلطة القضائية شهادة موت طبيعي لجزائري قتل تحت التعذيب أو ببساطة أكثر أُعدِم ببرودة دم. كذلك من الثابت أيضاً

أن يقترن طلب الدفاع لتشريح الجثة بالموافقة إلا أن النتائج تكون دائماً سلبية.

هكذا فإن الطبيب الأوروبي على صعيد التكنيك الصرف يتعاون بفعالية مع القوى الاستعمارية في ما تختصّ به من أشدِّ الأمور رعباً وأخسّها. ونودُّ أن نذكر هنا بعضاً من الأعمال التي تمارسها الهيئة الطبية الأوروبية في الجزائر والتي تلقي ضوءاً على بعض «أعمال القتل» الصادرة عن أطبّاء.

وتأتي «حقنة الحقيقة» في رأس القائمة. إن المبدأ فيها معروف فهي مادة كيماوية ذات خصائص منومة تحقن في الشريان مما يحدث، عندما تتم العملية ببطء نوعاً من فقدان السيطرة وحالة من عدم الشفوف في الشعور. إنها وسيلة علاجية مستعملة في الطب وهي بالطبع طريقة خطيرة جداً يمكن أن تكون سبباً في عوارض تلف للشخصية ضخمة. ومن ناحية أخرى فإن عديداً من أطباء الأمراض العقلية، تقديراً منهم بتفوق أخطارها على احتمالات التحسن التي تؤدي إليها، قد أقلعوا، منذ زمن طويل، عن هذا الأسلوب في تفحص واكتشاف مناطق اللاشعور.

إن جميع أكاديميات الطب في جميع بلدان العالم قد أنكرت صراحة ممارسة هذا العمل لغايات قضائية ويضع الطبيب الذي يخرق هذه التعليمات الشرعية، نفسه بالطبع خارج المبادىء الأساسية في الطب. ويجب على الطبيب الذي يحارب إلى جانب شعبه باعتباره طبيباً، أن يحترم ميثاق الأمم المتعلق بمهنته. والطبيب المجرم تكون عقوبته الموت في جميع بلدان العالم، مثل أطباء المعسكرات النازية في إجراء اختبارات على الشر كاشف تماماً.

إن الأطباء الأوروبيين في الجزائر يستعملون «حقنة الحقيقة» بوتيرة

مذهلة. ونحن نذكر هنا بتجربة مرّ بها هنري ألّيغ (Henri Alleg) وساقها في كتابه الإستجواب[1].

كان يحدث لنا أن نعالج رجالاً ونساء خضعوا أياماً كاملة لذلك النوع من التعذيب. ولسوف ندرس في مكان آخر النتائج الخطرة لهذه الأعمال، ولكننا منذ الآن نستطيع الإشارة إلى أن أهم تشوش تخلّفه وراءها هو نوع من عدم التمييز بين الصحيح والخطأ وخوف من البوح بما يجب أن يكون خفياً، وهو ملازم كالمَسّ تقريباً. وعلينا أن نتذكر دائماً في الواقع، أنه لا يوجد جزائري لا يحمل في صدره سراً على الأقل من أسرار الثورة. وبعد مضي شهور على هذا التعذيب يبقى السجين القديم متردداً في التصريح عن اسمه واسم مدينته الأصلية... وكلّ سؤال يُوجَّه إلى ذلك السجين يشعر به وكأنما هو تكرار لتلك العلاقة: المعذِّب_ المعذَّب.

وهناك أطباء آخرون، تابعون لمختلف مراكز التعذيب يتدخلون إثر كل جلسة لكي يعيدوا المعذب إلى حالته يهيئونه لجلسات تعذيب أخرى. ذلك أنّ المهم في هذه الحالة هو الإبقاء على السجين حيّاً حتى يمكن مواصلة استجوابه. لذلك فإن الأدوية المقوية للقلب والفيتامينات بمقادير مكثفة قبل وأثناء وبعد الجلسات تستخدم كلها للإبقاء على الجزائري، على الحافة ما بين الموت والحياة. ويتدخل الطبيب عشر مرات ويعاد السجين عشر مرات من جديد إلى أيدي المجموعة المتكالبة على تعذيبه.

إن مثل هذه الأمور تجري يومياً في صميم الهيئة الطبية الأوروبية في الجزائر وبخاصة في هيئة الصحة العسكرية. فإن أكثر التصرفات

(1) H. Alleg, *La Question*, Ed. de Minuit 1958, p.74 et suivantes.

مبدائية وأشدها خزياً وأمعنها في الفساد قد حلّت محل الأخلاق المهنيّة والطبيّة واحترام الذات واحترام الغير، على نحو تام. ويجب أن نشير أخيراً إلى عادة الإسراع إلى نجدة رجال البوليس، التي أصبحت متبعة من قبل بعض أطباء الأمراض العقلية في الجزائر، وهم معروفون لدى عديد من السجناء، وقد مارسوا الصدمات _ الكهربية مع متهمين وقاموا باستجوابهم في مرحلة اليقظة التي تتميز هنا أيضاً بنوع من التشوش يتصف باسترخاء في قوى المقاومة وباختفاء النزعات الدفاعية لدى الشخص. وعندما يحدث صدفة أن يُطلق سراح هؤلاء السجناء لأن الطبيب على الرغم من تلك البربرية لم يكن ليحصل على أية معلومات، فإن الشخصية التي يطلق سراحها وترد إلينا إنما تكون شخصية ممزقة. ويصبح العمل عندئذ لإعادة بناء الرجل على درجة فائقة من الصعوبة، وها هي ذي إحدى الجرائم العديدة التي اقترفها النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر[1].

الشعب الجزائري، التكنيك الطبي وحرب التحرير

لقد أُتيحت لنا الفرصة، مرة بعد مرة للإشارة في قطاعات شتى إلى ظهور تصرفات جديدة كل الجدة في حياة الجزائري الخاصة والعامة. فإن الهزة التي حطمت السلاسل الاستعمارية قد أعادت إلى التوازن

(1) لقد رأينا أطباء عسكريين يستدعون لمعالجة جندي جزائري من الجرحى في معركة فيرفضون إسعافه. وكانت الحجة الرسمية التي تساق في ذلك هي أنه لم يكن هناك اي أمل في إنقاذ الجريح. غير أنّ الطبيب سيقر، بعد وفاة الجريح بأن هذا الإجراء كان يبدو له أفضل من البقاء في السجن حيث كان يجب إطعامه بانتظار إعدامه. ويعرف الجزائريون في منطقة البليدة مدير المستشفى ذاك، الذي كان يحرث بضربات قدمه بطون جرحى الحرب الدامية، الراقدين في ممشى المستشفى.

مواقف متنافية، وهدّأت مواقع متطرفة، وجعلت بعض الطروحات القاطعة أحياناً طروحات تجاوزها الزمن. ولقد كان العلم الطبي والاهتمام بالصحة يطرحان دائماً أو يفرضان على الشعب بواسطة القوة المحتلة. غير أن الشروط المادية والنفسية من أجل التدريب على أصول حفظ الصحة أو من أجل استساغة مفاهيم علم مكافحة الأوبئة لا يمكنها أن تتحقق في الوضع الاستعماري. فإن الذهاب لزيارة الطبيب أو المدير أو رئيس مفرزة الدرك أو حاكم المدينة يكون مسلكاً متماثلاً. وكان عدم الاهتمام بالمجتمع الاستعماري والحذر من ممثليه في السلطة يلازمهما دوماً عدم اهتمام وحذر آلي تقريباً بأكثر الأشياء إيجابية وأكثرها نفعاً للسكان.

لقد أشرنا إلى أن السلطات الفرنسية قد قررت منذ شهور الكفاح الأولى تطبيق الحجر على أدوية علاج الالتهابات وعلى الإثير (Ether) والكحول والحقن المضادة للكزاز.. وعلى الجزائري، الراغب في الحصول على أحد هذه الأدوية أن يقدّم إلى الصيدلي المعلومات المفصلة عن حالته الشخصية وعن هوية المريض الشخصية. ففي اللحظة التي يقرر فيها الشعب الجزائري عدم الانتظار لعلاجه، يقدم النظام الاستعماري على منع بيع الأدوية إليه والأدوات الجراحيّة. وفي اللحظة التي يريد الجزائري فيها أن يحيا ويعتني بصحته فإنّ القوة المحتلة تحكم عليه بأن يكابد نزاع الموت المرعب. فكم من أسَرٍ عديدة شهدت، وهي عاجزة، يمتلىء قلبها حقداً، المجاهدين، الجرحى، الذين لجأوا إلى منازلهم وهم يموتون بالكزاز موتاً فظيعاً. وقد كانت تعليمات جبهة التحرير الوطني، منذ الشهور الأولى للثورة واضحة: يجب أن يتبع كل جرح، مهما كان طفيفاً بحقنة من المصل الواقي من الكزاز، بصورة آلية. وهذا أمر أصبح يعرفه الشعب جيداً. وعندما يكون الجرح، قبيح المنظر، قد تخلّص من التراب الذي علق

به أثناء عملية الانكفاء فإن الخوف من التيتانوس يستولي فجأة على من يحيطون به. بينما كان قرار الصيادلة قراراً قاطعاً: ممنوع بيع الحقن الواقية من الكزاز. ويستطيع عشرات وعشرات من الجزائريين اليوم أن يصفوا لنا ذلك الموت البطيء الشنيع الذي يعاني الجريح من سكراته، حيث يصاب تدريجياً بالشلل ثم يأخذ بالتلوي، ومن جديد يشله السمُّ الذي تفرزه الجرثومة الكزازية. ويختمون كلامهم أن ليس هناك من يستطيع البقاء في الغرفة حتى النهاية.

بيد أن الجزائري، إذ يَكِلُ أحياناً أمر مشترياته إلى أحد الأوروبيين كان يراه يعود إليه، بدون صعوبات، بالأدوية المنتظرة. بينما يكون هذا الجزائري قد سبق له، قبل ذلك، أن توسل إلى جميع الصيدليات المحلية ثم تخلّى في النهاية وهو يشعر بلذع النظرة الصارمة والمتّهمة الموجهة إليه من أبسط صيدلي. ويعود الأوروبي ويداه مليئتان بالأدوية، مستريحاً، بريئاً. وهذه التجارب لم تسهل على الجزائري الوصول إلى التمييز في أحكامه عن الأقلية الأوروبية. فالعلم المجرد من الصفة السياسية، العلم في خدمة الإنسان، غالباً ما يكون لا معنى له في المستعمرات. فإن العالم المستعمِر، بالنسبة لهذا الجزائري الذي استجدى مدة ساعات والمال في يده، مائة غرام من القطن المعقم بدون جدوى يشكل كتلة واحدة. ولما كانت الكحول ممنوعة هي الأخرى على السواء فإن الجروح سوف تضمد بواسطة الماء الدافىء، ولسوف تمارس عمليات البتر بدون بنج لعدم وجود مادة الإثير.

على أن هذه الأشياء جميعها التي لا يمكن العثور عليها، التي يحتفظ بها الخصم والممنوعة من التداول، سوف تكتسب قيمة جديدة. فقد تحولت هذه الأدوية التي كانت تكاد تستعمل آلياً قبل كفاح التحرير، إلى أسلحة. لذلك أخذت خلايا المدن المكلفة بتوفير التموين من الأدوية تتمتع بالأهميّة نفسها التي للخلايا التي تكون

مهمتها الحصول على المعلومات عن مشاريع الخصم أو عن تحركاته. وكما يكتشف التاجر الجزائري وسائل لإمداد الشعب بأجهزة الراديو فإن الصيدلي الجزائري والممرض الجزائري والطبيب الجزائري يضاعفون جهودهم كذلك لتكون الأدوية ضد الالتهابات وغرز العمليات الجراحية في متناول الجريح دائماً.

ولسوف تتدفق عن طريق تونس والمغرب أخيراً طيلة الشهور العصيبة من عامي 1956 و1957 كميات من الأدوية سوف تنقذ عدداً لا حصر له من الأرواح البشرية.

إن تطور الحرب الجزائرية واتخاذ وحدات من جيش التحرير الوطني مواقع لها فوق أرض الوطن بمجموعها، يطرحان طرحاً خطيراً مسألة الصحة العامة. كما أن تكاثر المناطق الخطرة على تحرك الخصم يقوده إلى إيقاف فعاليات نظامية مثل مرور طبيب إلى الدواوير (جمع دوار). وهكذا بين يوم وليلة يُترك الشعب لمصيره وتضطر جبهة التحرير إلى اتخاذ تدابير رئيسية، وترى نفسها مجبرة على إقامة نظام صحي قادر على أن ينوب عن الزيارة الدورية التي كان يقوم بها طبيب الاستعمار. وهكذا يصبح المسؤول عن صحة الخلية المحلية عضواً هاماً في الجهاز الثوري. وتغدو المسائل من ناحية أخرى متزايدة التعقيد. ذلك أن نتائج أعمال القصف والتطهير التي تجري في صفوف المدنيين أصبحت تضاف الآن إلى الأمراض الطبيعية. وليس ثمة من يجهل حقيقة، بأن مقابل كل جندي جزائري مصاب، يقتل عشرة من المدنيين أو يجرحون. وذلك ما تثبته العديد من شهادات العساكر الفرنسيين. ومنذ ذلك الحين بات من غير الممكن الاستغناء عن الأدوية وعن الخبراء. ولذلك صدر الأمر في أثناء هذه الحقبة، إلى الطلاب في الطب وإلى الممرضين وإلى الأطباء بالانضمام إلى المقاتلين. ونظمت اجتماعات بين مسؤولين سياسيين وبين مختصين في

الصحة. وبعد وقت قليل سوف ينضمّ إلى كلّ خليّة مندوبون عن الأهالي متخصصون في شؤون الصحة العامة. ونجد أن جميع المسائل تعالج بفكر ثوري ممتاز.

ولم يكن في ذلك أي نظام أبوي ولا أي استحياء. وإنما على العكس كان في ذلك جهد مشترك صادر عن عزائم مصممة على تحقيق مشروع صحي متقن. فلا يمارس الخبير في الصحة «أعمالاً سيكولوجية ترغيبية لإقناع الشعب المتخلف» وتكون المسألة في ظل الإدارة التابعة للسلطة الوطنية هي السهر على صحة الشعب وصيانة حياة نسائنا وأطفالنا ومقاتلينا.

ويجب الوقوف طويلاً عند الحقيقة الجديدة التي يكوّنها منذ عام 1954 بزوغ السلطة الوطنية في الجزائر. وإذ تأخذ هذه السلطة الوطنية على عاتقها صحة الشعب يتخلى الشعب عن سلبيته القديمة. لسوف يعبّر الشعب المعني بهذا الكفاح ضد الموت، في احترامه للتوجيهات، عن وعي وحماس لا مثيل لهما.

إن الطبيب الجزائري، الطبيب الأهلي الذي كان ينظر إليه كما رأينا، قبل المعركة الوطنية على أنه سفير المحتلّ يعود الآن فيندمج في الجماعة، ويصبح الطبيب الجزائري وهو يفترش الأرض مع رجال ونساء المشتى ويعيش مأساة الشعب، قطعة من اللحم الجزائري، ولم يعد هناك من أثر لذلك التكتم الذي كان ثابتاً في حقبة الاضطهاد التي لا جدال فيها، فإنه لم يعد «الـ» طبيب، وإنما أصبح طبيب «نا» وخبير «نا».

ومنذ ذلك الحين يطالب الشعب بتكنيك مجرد من صفاته الأجنبية ويؤمّنه. فإن حرب التحرير قد أدخلت الخبرة الطبية والخبير الأهلي في الحياة اليومية إلى مناطق لا حصر لها في الجزائر. وأخذ الأهالي الذين اعتادوا الزيارات الشهرية أو نصف ـ السنوية، يقوم بها أطباء

أوروبيون، يرون أطباء جزائريين يقيمون نهائياً وسط قراهم، فالثورة والطب يتواجدان في وقت معاً.

يدرك الإنسان بأن مثل هذه الوقائع يمكنها أن تشكل قواماً لا مثيل لفورانه والمنطلق لمواقف مجدّدة. وتعالج مشاكل الوقاية الصحية والوقاية من الأمراض، في جوٍّ مبدع ممتاز. فإذا بالمراحيض وهي التي كانت مشاريع الوقاية الصحية المقدمة من قبل الإدارة الاستعمارية قد عجزت في التوصل إلى إقناع المشاتي بالقبول بها، وقد أخذت تتكاثر في هذه المشاتي نفسها. وأصبحت المعاني المتعلقة بنقل الطفيليات المعوية مُدرَكة مباشرة من الشعب وبوشر بمكافحة المياه المستنقعة وتوصلت مكافحة الرمد وهي حديثة العهد، إلى نتائج مذهلة. ولم تعد الأمهات هن السبب فيما يتعرض له أطفالهن من إهمال بل أصبح السبب فقدان مادة الأوريوميسين فإن الشعب يريد أن يشفى ويريد أن يعالج نفسه ويرغب في فهم شروح الأخوة الأطباء أو الممرضين[1]. وهكذا فتحت المدارس للممرضين والممرضات وفي

---

(1) كذلك يلاحظ تغيير شبيه بهذا في موقف الجزائري تجاه المستشفيات التابعة للمحتلّ. إذ يحدث حقيقة بأن تقضي ضرورة الحصول على دواء معين أو تعذر إجراء عملية جراحية في أوساط المقاومة في الجبل، على الطبيب بنصح الرجل المدني بالانتقال إلى مستشفى بدار من قبل الفرنسيين. عندئذ تختفي مواقف التردد والرفض التي كانت تحدث قبل الثورة ويتبع الأهالي توجيهات طبيب المقاومة وأصبح هذا السلوك الجديد واضحاً جداً في عامي 1956 ـ 1957. ولقد سنحت لي الفرصة في هذه الحقبة لزيارة عدد كبير من المستشفيات. فكان الأطباء الفرنسيون يشركوني عندئذ في تعجبهم. وكانوا يؤكدون «أن المسلمين منذ الحرب، بالمقارنة مع السنوات السابقة، يعملون على معالجة أنفسهم في المستشفيات بنسبة واحد إلى خمسة ويتساءلون: ما هذا الذي يجري؟». وعلينا أن نضيف هنا أيضاً آخذين بعين الاعتبار صعوبات التزود بالمواد الصيدلانية، إنه كانت لدى القيادة فائدة استراتيجية في العمل على أن يقوم الفرنسيون بمعالجة المدنيين، والاحتفاظ بالأدوية من أجل العناية بالعسكريين الذين لم يكن من الممكن تحويلهم إلى المستشفيات.

بضعة أيام توصل الأمّي إلى ممارسة عملية إعطاء الحقن في العرق.

كذلك فإن الأوهام القديمة بدأت تنهار. فأعمال السحر، وأثر شيوخ الطرق (التي كانت قد تزعزعت من قبل بشدة بتأثير المثقفين) والاعتقادات في الجن... إن جميع هذه الأمور التي كانت تبدو على أنها جزء من فيزيولوجيا الجزائري نفسها، قد تزعزعت نتيجة العمل والممارسة الثوريين[1]. بل إن حتى تلك التوجيهات التي كان يصعب تَقبُّلها من المجموعات البشرية المتقدّمة جدّاً في التقنية، قد أصبحت تُستوعَب من قبل الجزائري. وها نحن نذكر على ذلك مثلين بليغين:

أولاً تحريم تقديم أيّة جرعة ماء للجريح في بطنه. إن الأمر الصادر قطعي. فقد ألقيت على الشعب محاضرات في شرح ذلك. ولم يبق فتى ولا فتاة يمكن أن يجهل هذا القانون: يجب عدم إعطاء أي جندي مجروح في بطنه أية جرعة ماء أبداً. فقد كان الشعب يقف بعد أي تصادم متحولقاً حول الجريح منتظراً وصول الطبيب، يستمع إلى توسلات الجريح في طلب الماء دون أن يساوره الضعف لذلك. وتمتنع النساء طيلة ساعات، بكل عناد عن إعطاء جرعة الماء المطلوبة للجريح. ولا يتردد إبن المجاهد ذاته في القول لأبيه: «خذ بندقيتك، اقتلني، إلا أنني لن أعطيك ما تطلب من الماء». بوصول الطبيب يتمّ إجراء العمليّة ويكون المجاهد قد حُظِي بأوفر قسط من الحظ.

والمثل الثاني يتعلق بالحمية الدقيقة، المراقبة أثناء الإصابة بعدوى التيفوس؛ وفي المستشفى فإن احترام هذا المنع يتحقق بتحريم الزيارات العائلية. والواقع أنه في أية مرة يدخل فرد من الأسرة إلى

---

(1) الجن مفردها جنّي هو روح. إنه يتردّد على المنازل والحقول... وقد كان الاعتقاد الشعبي يمنحه قسطاً هاماً في ظواهر الحياة: ولادة، ختان، زواج، مرض، موت، ففي حالة المرض المحددة كانت كل إصابة تفسر على أنها من عمل جنّي شرير.

غرفة المريض فإنه يتخاذل أمام منظر «الجوع» التيفوسي فيندفع، متواطئاً معه، ليخلف له قطعة من الكاتو أو من الدجاج. وتكون النتيجة في أغلب الأحيان حدوث ثقب في الأمعاء.

إن هذه الأشياء تأخذ في الوضع الاستعماري مظهراً خاصاً ذلك أن المستعمَر يفسر هذه التعليمات الطبية كما لو كانت شكلاً جديداً من التعذيب، ومن التجويع، نموذجاً غير معروف من الطرق اللاإنسانية الصادرة عن المحتلّ. وإذا كان المصاب بالتيفوس طفلاً فإنه يمكننا عندئذ إدراك المشاعر التي تستولي على فكر الأم. غير أنّ الممرض أو الطبيب الجزائري يحصل من أسرة المريض، في قلب الجبل، على مسلك في مستوى عالٍ من التكيّف. فمن احتياطات صحية وتناول منتظم للأدوية، ومنع الزيارات، وعزل، وأخيراً حمية لمدة عدة أيام. وتتبع الأم الجزائرية التي لم تكن قد رأت طيلة حياتها طبيباً، تعليمات المختصّ بكل دقة.

يجب على الاختصاصيين في التربية الصحية الأساسية إمعان التفكير في الأوضاع الجديدة التي تتفتح أثناء أيّ كفاح تحرير وطني يقوم به شعب متخلف. إذ منذ أن تعود الحياة إلى جسم الأمة، بطريقة متلاحمة وديناميكية، يصبح كل شيء ممكناً.

فإن معرفة «سيكولوجية المواطن الاصلي» أو «معرفة الشخصية الأساسية» تظهر عندئذ بطلانها. ذلك أن الشعب الذي يتسلم زمام قدره بيديه يستوعب بإيقاع يكاد أن يكون خارقاً للعادة أحدث أشكال التكنيك.

* * *

الفصل الخامس

الأقلية الأوروبية في الجزائر

كنا قد أوضحنا في عدة مناسبات في الصفحات السابقة بعض ملامح المجتمع الأوروبي في الجزائر. وقد ذكرنا مسلك بعض الأوروبيين الشنيع في أغلب الأحيان. ولقد كنا نحب، بكل تأكيد العثور لدى الأطباء والمثقفين الأوروبيين في الجزائر على الاهتمام بتخفيف التوتر وتسهيل الإتصالات والتخفيف من هول الصراع. لكن المعروف، على العكس أن المثقفين الأوروبيين هم الذين حلّوا محل المستوطنين. وقد اختفى رجال من أمثال سيريني وبورجو ولاكيير أو تراجعوا إلى الصفوف الخلفية. ومع ذلك فلا يجب التصور بأنهم يتصرفون من خلال وسطاء. فإن تلك الحقبة قد انتهت اليوم. فليس أمثال لاغيارد وريغار رجالاً عديمي القيمة يُسَخَّرون. لقد تولّوا قيادة القوى المستعمِرة وعقدوا مباشرة صلات مع الجيش والأحزاب الفرنسية اليمينية وهم لا يستبعدون احتمال قطيعة عنيفة. وقد تُجُووِزَ كلاسيكيو الاستعمار منذ زمن طويل. فإن هؤلاء الرجال وقد اعتادوا على العمل البرلماني وعلى الضغوط السياسية وعلى مناورات الأروقة يظهرون منذ ثلاثة شهور تردداً واضحاً. ذلك أن الأصوات الاستعمارية الجديدة المسموعة ترى المستقبل في صورة كارثية. إن بعض المثقفين الأوروبيين في الجزائر لأنهم مرتبطون بسلطة الاستعمار كثيراً ما

ساهموا في إسباغ الصفة الوهمية على حرب الجزائر. وسبق أن رأينا أطباء مُلحقين بشكل كامل بمختبرات الأبحاث التابعة للشرطة القضائية ونعلم بأن قسساً وفلاسفة يأخذون على عاتقهم في مراكز التجميع أو الاعتقال مهمة غسل الأدمغة والنفاذ إلى النفوس وجعل الانسان الجزائري مشوّهاً لا يمكن التعرُّف عليه.

ولسوف نرى أن الأقلية الأوروبية في الجزائر بعيدة عن أن تكون الكتلة الموحّدة التي يتخيلها المرء. إن مدير صحيفة صدى وهران (L'Écho d'Oran)، السيد لافونت، وهو يصرح مؤخراً بأن مدينة الجزائر لا تمثل الجزائر كلها، يظهر بالضبط الرغبة التي يحس بها بعض الأوروبيين في أن يتميزوا عن قيادة الأركان الاستعمارية في الجزائر بل في الحالة القصوى يجب القول بأن شارع ديدوش مراد وشارع إيزلي (العربي بن مهيدي حالياً) وبعض المقاهي في باب الواد لا تمثل الجزائر.

لقد اتخذت اللجنة الموجهة في الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية[1]، في نيسان/أفريل 1953، قراراً بإجراء الإتصال مع المستوطنين الأوروبيين والعمل على تبادل وجهات النظر مع أهم الجماعات والمصالح التأسيسية للأقليّة الأوروبية. وكذلك فإن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري[2] كان يذكّر مناضليه باستمرار في نصوصه العقائدية بما تقتضيه الضرورة الستراتيجية والسياسية من عدم الدفع بالأوروبيين جميعهم للانحياز إلى الصف الاستعماري. ولنذكر،

(1) الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية، حزب وطني جزائري أُسّس قبل الثورة.

(2) الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري. حزب جزائري وطني آخر.

من ناحية أخرى أن كثيراً من الأوروبيين كانوا في ذلك التاريخ أعضاء في الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

كان لا بدّ لمواقف كهذه من أن يستجاب إليها بسرعة. لذلك تكاثرت اللقاءات في المدن بين الجزائريين المسلمين والجزائريين الأوروبيين. وهي لقاءات لم يكن بينها وبين المهازل الفرنسية ـ الإسلامية التي تتبناها السلطات المستعمرة أي شيء مشترك. فليس فيها لا مشويّ، ولا نزوع اغرابي ولا نزعة أبويّة ولا تكلف التواضع. وإنما رجال ونساء يتناقشون في مستقبلهم ويتذكرون الأخطار التي تهدد بلادهم.

وكانت زمر من الشباب تتجمع في ذلك الوقت ويجري تنظيم بعض الخرجات، وتبرز إلى الوجود تجمعات لفتيات وتبدأ في العمل معاً. وقد كانت الأسس النفسيّة التي تقوم عليها تلك اللقاءات الإنسانيّة والديموقراطية حقيقة قد أقيمت نهائياً في تلك الفترة.

ذلك أن الديموقراطيين وأعداء الاستعمار الأوروبيّين سواء كانوا مشهورين أو يظن بأنهم كذلك قد تم الاتصال بهم من قبل المسؤولين. فالمسألة الجزائرية كانت قد درست من جميع وجوهها. وكثيراً جداً ما كان الأوروبيون الذين يعجبون بعد عرض كامل للوضع الاستعماري، من أن الجزائر لم تتعظ بعد من الخيبات السياسية. وغالباً ما كان هؤلاء الأوروبيون ينتهون إلى تقرير ضرورة العمل المسلح، باعتباره العمل الوحيد القادر على إخراج الجزائر من وضعها اليائس.

وكثيراً ما زعم بأن جبهة التحرير الوطني لم تكن تقيم أي تمييز بين مختلف أعضاء المجتمع الأوروبي في الجزائر، والذين يتفوهون بمثل هذه الاتهامات يجهلون سياسة الجبهة المحددة منذ زمن طويل بإزاء أوروبيي الجزائر كما يجهلون الدعم المتين الذي يقوم به مئات ومئات

من الأوروبيين والأوروبيات لوحداتنا وخلايانا السياسية. إنّ ما قلناه هو أن الشعب الجزائري ينظر بصورة عفوية إلى الجهاز المضطهد من خلال أهمية الاستيطان الأوروبي وبصورة خاصة من خلال صمت وعدم فاعلية الديموقراطيين الفرنسيّين في الجزائر، في مواجهة العنف المؤكد والمطلق، الصادر عن المستعمرين.

وبالمثل ويمكن أن يقال عن الديموقراطيين الأوروبيين في الجزائر ما لم نتوقف عن ترديده بصدد أحزاب اليسار الفرنسي: فقد صنع التاريخ نفسه خلال زمن طويل بدونهم فهم لم يتمكنوا من أن يمنعوا إرسال فرق المجندين إلى الجزائر لا ولا استسلام غي موليْه ولا لاكوست ولا 13 مايو. بيد أن وجودهم يحصر فاشست فرنسا والجزائر الجدد في مواقع دفاعية. **فاليسار لم يصنع شيئاً منذ زمن طويل في فرنسا**. ولكنه بعمله، وبتنديداته وبتحليلاته قد حال دون وقوع عدد ما من الأمور.

لم يكن الديموقراطيون الأوروبيون في الجزائر، في إطار حرب الجزائر بقادرين في جملتهم، على سلوك مسلك نظرائهم القاطنين في فرنسا. فإن الديموقراطية في فرنسا، تبعاً للتقاليد تعيش في وضح النهار. أما في الجزائر فإن الديموقراطية هي منذ البداية خيانة. كان يستطيع واحد مثل كلود بورديه ودومناخ وبيير كوت أن يتحللوا علناً من السمات السياسية لحكومة بلادهم فباعتبارهم مقاومين قدماء، قد نذروا حياتهم في كل وقت للدفاع عن بعض المبادىء ومن أجل انتصارها لم يساورهم أدنى تردد، لذا نجدهم صامدين لا يتزعزعون إذا ما واجهتهم التهديدات. إلا أنه يجب أن نشير بالتشديد إلى كون التقاليد في فرنسا ما تزال مصانة نسبياً بعد. أما فرنسا كبلد امبريالي، فإنها تتوفر على رصيد عنصري كبير. وها نحن نرى ذلك بصورة أوضح منذ سنتين. إلا أن ثمة انعكاسات تلعب دورها بين الفرنسيين أنفسهم بصورة

عفوية. ومن هنا الحرية النسبية التي تركت للمعارضين ـ وإن كانت تسير من قليل إلى أقل، ولكن هذا سببه أن فرنسا قد بدأت تُستعمَر من قبل الفعاليات في الجزائر ـ ومن هنا أيضاً ذلك النوع من الثورة التي تنفجر في الرأي العام الفرنسي لدى أي تلميح لما يجري من تعذيب في الجزائر.

وبسبب من تناقضاتها الخاصة ومن قوة الأحزاب الرجعية وراديكاليتها فإن قوى اليسار في فرنسا لم تستطع حتى هذا اليوم فرض المفاوضة. ولكن مما لا مراء فيه أنها بلا توقف تجبر المتطرفين على كشف القناع عن وجوههم، وبالتالي على أن يتبنوا بالتدريج المواقف التي سوف تعجل بسقوطهم.

أما في الجزائر فليس لقوى اليسار من وجود. ومن الأمور التي لا تخطر على بال أن يناضل ديموقراطيون جزائريون، نضالاً حقيقياً في الجزائر خارج الحزب الشيوعي الجزائري. ونحن نعرف أنه حتى الحزب الشيوعي الجزائري نفسه قد التزم، مدة طويلة، حدود إصلاحية من نمط الاتحاد الفرنسي، وطيلة أشهر عديدة بعد الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 ندد الشيوعيون الجزائريون بـ «الإرهابيين الاستفزازيين»، أي بعبارة أخرى نددوا بجبهة التحرير الوطني.

إن الديموقراطيين الأوروبيين في الجزائر، من يوم كانوا، وهم يعيشون إلى هذا الحدّ أو ذاك في حالة من السرّية. إنهم غارقون في خضم الكتلة الأوروبية، يسبحون في جملة من القيم تنبذها مبادؤهم الخاصة وتندّد بها. فالديموقراطي الأوروبي يكون على حذر، له اتصالات بالجزائريين ولكن في الخفاء، ويدعونه، من ناحية أخرى في المستعمرة الأوروبية «بالعربي». وهذه الظواهر جميعها معروفة جداً وقد وجدت من قبل في الهند الصينية وفي أفريقيا السوداء وفي تونس والمغرب.

إن هذا الأوروبي الديموقراطي، المعتاد على صلات نصف ـ سرّية مع الجزائريين يتعلم بدون أن يدري، قوانين العمل الثوري. وعندما يطلب منه أولئك الذين اعتاد استقبالهم، إيواء صديق أو الحصول على أدوية أو نقل طرد فلا تبدر منه، بصورة عامة، أية صعوبة. وثمة نقطة يجب التأكيد عليها وهي أن ما من عضو في الجبهة قد خدع ديموقراطياً فرنسياً من الجزائر. ولم يكن يخطر على بال أمر تعريض رجل أو امرأة لأدنى خطر، ممن كنا نمحضهم ودّنا منذ زمن طويل دون أن ننبههم إلى ذلك. فقد كان القرار بمساعدة جبهة التحرير الوطني يتخذ على بيّنة تامة وبالمسؤولية الكاملة. فلم يُخدَع ديموقراطي فرنسي واحد أبداً. وأحياناً ولا سيما في أيام 1957 التي تجاوزت خطورتها الحدود، كان يحدث لديموقراطي أوروبي أن يتراجع في تأدية الخدمة المطلوبة وأن يرفض القيام بها وقد بلغ به اليأس مبلغاً. إلا أنه لم تحصل في ذلك أبداً أية محاولة للخداع أو لاستغلال إخلاص وتعاطف الأوروبيين.

وربما يجب علينا أن نضيف إلى ذلك بأن الأوروبي كثيراً ما كان يصرح برغبته في عدم الاطلاع على تفاصيل الأمر الذي يتطلب تعاونه. ولكن القيادة هي التي تكون صعبة المراس. فقد كانت جبهة التحرير الوطني تريد مسؤولين لا أناساً ينهارون أمام أقل خطر ويؤكدون أنه غرر بهم.

إن الأوروبيات والأوروبيين الذين أوقفوا وعذبوا من قبل أجهزة مصالح البوليس والمظليين الفرنسيين قد برهنوا على نحو دقيق، بموقفهم وهم يُسامُون العذاب من ذوي قرباهم، عمّا في موقف جبهة التحرير من سداد الرأي. ولم يكشف فرنسي واحد، حقيقة، لرجال البوليس الاستعماريين أموراً رئيسية من أمور الثورة. وعلى العكس فقد كان الأوروبيون الذين يتم توقيفهم، يقاومون إلى حدٍّ كافٍ لكي يمكنوا

الأعضاء الآخرين في الشبكة من الاختفاء. فإن الرجل الأوروبي الذي كان يُعَذَّب كان يسلك مسلك مناضل حقيقي في المعركة الوطنية من أجل الاستقلال.

منذ خمس سنوات لم تر جبهة التحرير الوطني أنه من الضروري الإلحاح على مساهمة الأوروبيين في الجزائر في الكفاح التحريري. ويفسر السكوت عن هذا الموضوع بالاهتمام في عدم التلويح بحالة هؤلاء الأوروبيين. ولئلا يصار إلى التفريق ما بين عملهم وعمل أي كان من الجزائريين. ولم تشأ جبهة التحرير الوطني أن تجعل منهم في صميم الثورة أوروبيين مسخَّرين، على غرار ما كانت تفعل الجزائر الاستعمارية، حيث كانت تشتمل كل لجنة على مسلم ويهودي وفق سُنّة مضبوطة مسخّرة.

ففي نظر جبهة التحرير الوطني ليس ثمة أناسٌ من غير الجزائريين في إطار المدينة التي يجري بناؤها. فعند الانطلاق إذن يكون كل فرد يسكن الجزائر، جزائرياً وفي جزائر الغد المستقلة سيكون من شأن كل جزائري أن يضطلع بأعباء المواطنة الجزائرية أو أن يرفضها لصالح مواطنة أخرى.

إن هناك بكل أكيد مجرمي حرب، أولئك هم جميع المستعملين كأدوات للتعذيب والذين دحروا في سايغون وتونس ومكناس، والذين ها هم اليوم في الجزائر أو معسكرة، قبل نهاية السيطرة الاستعماريّة التي يحسون باقترابها، يريقون أقصى ما يستطاع من دم الإنسان المستعمَر. فهؤلاء ليسوا في أية جبهة. وبينما ترتعش الأمبراطورية الإستعمارية الفرنسية الآن رعشاتها الأخيرة فإن من مصلحة الفرنسيين أن يتعرّفوا عليهم. ولسوف تجب مراقبة هؤلاء الرجال إذا رجعوا إلى فرنسا، فإن أبناء آوى لا يقبلون بالحليب غذاء ما بين ليلة وضحاها، ذلك أن طعم الدم والجريمة قد تأصل بعناد في صميم هذه المخلوقات

نفسها، التي يجب صراحة القول، أن يناط أمرها فقط إلى أطباء الأمراض العقلية.

وهناك أيضاً بعض مئات من المستعمرين الأوروبيين وهم أشداء، عتاة، وهم الذين دفعوا في جميع الأزمان إلى أعمال القمع وحطموا الديموقراطيين الفرنسيين وسدوا في الإطار الاستعماري، الطريق على أية محاولة لإدخال حدٍّ أدنى من الديموقراطية إلى الجزائر.

فليس على الشعب الجزائري أن يحدد موقفه من هؤلاء الناس الذين اعتبروا الجزائر والجزائريين مصاداً خاصاً. فقد أخرجهم الشعب من عداد الأمة الجزائرية ويجب عليهم ألا يأملوا في ردّ «اعتبارهم» إليهم.

وسوف نبرهن الآن بالتفصيل على أن الأقلية الأوروبية قد تفتتت منذ سنوات عديدة وعلى أن جماعات لها أهميتها من الجزائريين غير العرب تعطف على القضية الجزائرية وتسهم بفاعلية في الكفاح، بينما تناضل جماعات أخرى، رسمياً في صفوف الثورة الجزائرية.

يهود الجزائر

يشكل يهود الجزائر خمس السكان غير المسلمين في الجزائر. ومسلكهم في مواجهة كفاح الشعب الجزائري ليس واحداً بالطبع. وعلى كل فإن التحليل الاجتماعي الاقتصادي يفسر لنا تمام التفسير مختلف المواقف التي يتبناها أعضاء الطائفة اليهوديّة.

فثمة فرقة أولى من اليهود قد ربطت مصيرها ربطاً محكماً بمصير السيطرة الاستعمارية. فالتجّار اليهود مثلاً المتمتّعون بفضل جنسيتهم الفرنسيّة بالحماية من منافسة الجزائريين سوف لن ينظروا بالتأكيد بعين الرضا لقيام سلطة وطنية جزائرية واختفاء الأنظمة التي تخصهم بالامتيازات. كما تضع البنوك، في الواقع عراقيل هائلة في وجه

تسليف التجار الجزائريين وتوقف عقودهم وبذلك تساهم مساهمة فعالة في إفلاسهم أو أنها في جميع الأحوال تحد من توسع أعمالهم وتنتزع منهم بالنتيجة صفتهم الخطرة بالنسبة للتجار الآخرين.

بيد أنه يمكن في كل مدينة كبيرة في الجزائر ذكر اسم واحد أو جزائريين اثنين قد توصلا بفضل الإصرار والذكاء التجاري إلى إفساد تلك المناورات وإلى تكوين خطر يهدد تفوق اليهود التجاري.

هؤلاء التجار اليهود يصرحون قائلين: «لئن حدث وحصل الجزائريون على استقلالهم فمن المؤكد سيأخذون مكاننا» فخوف التاجر اليهودي نابع من أن المساواة في المنافسة التي تؤسسها سلطة جزائرية قد تكون ضارة بمصالحه. وهذا الخوف بعيد عن أن يكون الصفة المميزة للتجار اليهود بل يجده الإنسان لدى التجار الأوروبيين من أي أصل وعلى أي مستوى من الأهمية كانوا. وتعاش مرحلة نهاية النظام الاستعماري الأقل وكأنها نهاية الزمن السعيد.

ومن ناحية أخرى تجب الإشارة إلى أن مثل هذا الاستعداد الفكري ليس موجوداً في جميع المستويات وفي جميع المناطق. ففي أماكن التجمعات التي يحافظ فيها التاجر اليهودي على علاقات وثيقة بالسكان الجزائريين وحيث يكاد الاستقلال الاقتصادي أن يكون واضحاً، يجد الانسان، في الحقيقة تداخلاً في المصالح. وفي هذه التجمعات يقوم التجار اليهود بتأمين إمداد جيش التحرير الوطني بالملابس العسكرية والأغطية... ولم يعد مجهولاً بأن تجاراً يهوداً عديدين منذ عام 1954 قد أوقفوا بتهمة التواطؤ مع الثورة الجزائرية.

أمّا الموظفون اليهود وهم عملياً الكادرات الإدارية الوحيدة المستخدمة محلياً -إذ إن الأوروبيين، في الجزائر، هم مستوطنون أو يمارسون مهناً حرة- يتخيلون هم أيضاً جزعين ميلاد دولة جزائرية.

وهم يقدرون بيسر بأن الحرية المعترف بها لكل جزائري في الدخول إلى المدرسة، حيث يحتمل أن يكون التعليم مجاناً وأن اختفاء أحكام المنع والشروط سوف يدخل على امتيازاتهم تغييرات كبيرة. وما يزال الناس يذكرون، ذلك الاستياء الذي أفصح عنه الموظفون الأوروبيون في الجزائر، عندما لوحت لهم السلطات الفرنسية، وكأنها استرجعت «وعيها»، بشبح «قبول المسلمين في الوظائف العامة».

إن حالة الفكر هذه وإن تكن معتادة في الجزائر ليست مقصورة على مواقف متعارضة تعارضاً تاماً. وإننا لنعرف ضباطاً يهوداً في البوليس وبخاصة في عامي 1955/1956 قد أخّروا تنفيذ أمر وقف وطنيين رغم أنه صادر عن هيئات عليا، فاسحين لهم هكذا المجال «للاختفاء» في أغلب الأحيان.

ولما كانت الجزائر الاستعمارية بالتالي بلاداً تسيِّرها روح موغلة في العرقيّة فإن الإنسان ليجد فيها مختلف آليات النفسيّة العرقيّة. لذلك فإن اليهودي المحتقر، المنبوذ من قبل الأوروبي يكون سعيداً جداً في بعض المناسبات في أن يسير في الموكب مع أولئك الذين يذلونه، ليعمل بدوره، على إذلال الجزائري. غير أنه من النادر جداً فيما عدا منطقة قسنطينة حيث يكثر اليهود الفقراء، العديدون في ظل السيطرة الاستعمارية، أن يُرى اليهود، يؤكدون، في وضح النهار، انتسابهم للجماعات المتطرفة في الجزائر.

وهناك إلى جانب الطبقتين الكبيرتين من التجار والموظفين اليهود، الكتلة الهامة، المستعربة إلى أبعد مدى، تتكلم الفرنسية بصعوبة، وهي متموجة، غير أنها تعتبر نفسها بالتقاليد وأحياناً باللباس في عداد «السكان الأصليين» الأقحاح. هذه الكتلة تمثل ثلاثة أرباع السكان اليهود الجزائريين. إنّهم، على الأرض الجزائرية، شبيهون بيهود

«جربة» التونسيين أو يهود «الملاح»[1] المغاربة. فليست هناك بالنسبة لهؤلاء اليهود قضية تطرح نفسها: إنهم جزائريون.

وهكذا يرى الإنسان إذن بأن الجزء الملتزم بفعالية في صفوف المؤمنين بالنظام الاستعماري من الأقلية اليهودية هو، نسبياً، قليل الأهمية. ولنتطرق الآن إلى حالة اليهود الجزائريين الذين يشاركون في كفاح التحرير الوطني.

عندما قررت السلطات الفرنسية تكوين الميليشيا المدنية والريفية رغب المواطنون اليهود في أن يتبينوا أي المواقف يتبنون إزاء هذه التعبئة ولم يتردد بعضهم في أن يعرضوا على جبهة التحرير الوطني، عدم انصياعهم لأمر التعبئة ورغبتهم في الالتحاق بأقرب نقطة للمقاومة في الجبل. غير أن الجبهة كانت تنصح، عموماً بالحذر، وتكتفي بالطلب من هؤلاء اليهود بأن «يكونوا عيون وآذان الثورة» في قلب جهاز العدو، في نطاق مهنتهم.

إن وجودهم في وسط الميليشيا يقدِّم كذلك خدمات للكفاح. وعلى هذا النحو فإن الأعضاء في دورية ما يستطيعون إخطار المسؤولين بأهمية الوحدات وبتسلحها والطريق الذي يجب أن تسلكه وساعات تجوالها. كما أن المسؤولين كثيراً ما يطلعون على عمليات الانتقام المنظمة ضد هذا الدوار أو ذاك.

وهكذا ما هي إلا بضعة أيام حتى يصبح الأوروبي في الجزائر الذي يشارك مشاركة فعالة مع وحدته في تقتيل المدنيين الجزائريين، هدفاً للاغتيال من جانب الفدائيين.

ويبدو الاغتيال في نظر المستوطنين الأوروبيين الذين يجهلون

(1) أحياء يسكنهما اليهود في مدن المغرب.

الوقائع التي دفعت الخلية التابعة لجبهة التحرير الوطني باتخاذ القرار فيه، كأنه غير عادل ولا مبرر له. ولكن سبب هذا الاغتيال يبدو واضحاً بالنسبة لمختلف أعضاء الميليشيا الذين ما تزال أصوات صراخ القتلى في الدوار تدوي في ذاكرتهم مختلطة بصراخ النساء المنتهك عرضهن. وتظهر بداهة العدالة الشعبية في صلابة خاصة. ويستطيع المراقب المطلع على تفاصيل الحوادث أن يلاحظ عندئذٍ عدداً من أعضاء الميليشيا الموظفين يطلبون نقلهم أو يلجأون تماماً إلى مدينة الجزائر في الأيام التي تعقب الاغتيال.

ويشارك اليهود في مرات أخرى مشاركة مادية في الكفاح فيؤدون كل شهر من خلال وسائط، على النحو المتّبع، المبلغ المفروض.

من المستحسن أن يعلم الفرنسيون هذه الأمور؛ إن السلطات الفرنسية نفسها لا تجهلها. ومن المستحسن أن يعلم اليهود هذا أيضاً. ذلك أنه ليس صحيحاً أن اليهودي يقف مع الاستعمار وأن الشعب الجزائري ينبذه إلى صفّ المضطهدين.

إن الشعب الجزائري، في الحقيقة، لم ينتظر حتى عام 1959 لكي يحدد موقفه من اليهود. فهذا هو مقطع من النداء الموجّه على شكل منشور إلى يهود الجزائر في أحلك أيام الثورة أعني في خريف عام 1956:

«يعتبر الشعب الجزائري أن من واجبه اليوم التوجُّه مباشرة إلى الجماعة اليهودية طالباً إليها بأن تؤكد بطريقة علنية انتسابها للأمة الجزائرية. فإن هذا الاختيار المؤكد بوضوح يبدد جميع سوء التفاهم وسوف يقتلع جذور الضغينة المبذورة من قبل النظام الاستعماري الفرنسي».

وكانت جبهة التحرير قد صرّحت من قبل في الأرضيّة الصادرة في آب/أوت عام 1956 فيما يتعلق بالأقلية اليهودية: «إن الجزائريين من

ذوي الأصول اليهودية لم يتغلبوا بعد على بلبلة شعورهم ولم يختاروا الجانب الذي يتجهون إليه.

«ولنأمل في أن يتبع أكبر عدد منهم طريق أولئك الذين استجابوا لنداء الوطن الحليم فمنحوا الثورة صداقتهم وأعلنوا بفخر، جنسيتهم الجزائريّة».

وقد أظهر المثقفون اليهود، بطريقة عفوية، سواء كانوا أعضاء في الأحزاب الديمقراطية التي تقف ضد الاستعمار تقليدياً أم كانوا في زمرة الجماعات الليبرالية مساندتهم للقضية الجزائرية. واليوم، يؤكد المحامون والأطبّاء اليهود الذين يشاركون ملايين الجزائريين مصيرهم في المحتشدات أو السجون، حقيقة الأمة الجزائرية المتعدّدة الأعراق. كما ظهرت مواقف رسمية كذلك بين السكان اليهود في الجزائر.

وفي آب/أوت من عام 1956 كان فريق من يهود قسنطينة يكتب قائلاً: «كان الانقسام وسيبقى ما بين يهود ومسلمين مناورة من أكثر مناورات الاستعمار خبثاً في الجزائر... إنّ اليهود موجودون في الجزائر منذ أكثر من ألفي عام. وهم يشكلون إذن جزءاً لا يتجزأ من الشعب الجزائري. فليس على اليهود والمسلمين وهم أبناء أرض واحدة، أن يقعوا في مصيدة الاستفزاز. بل على العكس يجب عليهم أن يشكلوا جبهة واحدة في وجهه. ويجب ألا ندعهم يخدعوننا، أولئك الذين كانوا، ليس منذ زمن بعيد، يفكّرون بطيش في محق اليهود عن بكرة أبيهم كمرحلة نافعة لتطور الإنسانية».

وفي كانون الثاني/جانفي من عام 1957 كان أحد اتحادات اليهود في الجزائر يكتب ما يلي استجابة لنداء الجبهة: «ما يزال الوقت أمامنا اليوم لنعود إلى المجموعة الجزائرية. فإن التعلق بصفة المواطن الفرنسي المفتعلة هو خديعة في وقت تتكون فيه بخطوات واسعة الأمة الجزائرية الحديثة، الفتية، والقوية... فبعضهم قد بذل حياته وتحمّل

آخرون بشجاعة قسوة رجال البوليس الأشد دنساً. واليوم تغلق عليهم أبواب السجون ومعسكرات الاعتقال. ونعلم أيضاً أن مسلمين ويهوداً قد تكشفوا في الكفاح المشترك عن أخوة في العرق وأنهم يحسون بتعلق عميق ونهائي بالوطن الجزائري. وإننا إذ نصرح بتعلقنا بالأمة الجزائرية نعمل على إبطال الحجة التي يستخدمها المستعمرون ألا وهي العمل على إقناع الشعب الفرنسي بأن هذا التمرد الذي يجري هنا ليس إلا بفعل تعصب قروسطي، وذلك لكي يطيلوا أمد سيطرتهم...».

المستوطنون في الجزائر

هناك أسطورة أخرى يجب هدمها ألا وهي أسطورة المستوطنين في الجزائر الذين يقدمون في صورة واحدة، كأنهم كلّهم معارضون لنهاية السيطرة الاستعمارية.

وفي ذلك أيضاً يجب أن يعلم النظام الاستعماري الفرنسي بأن أهمّ أنواع الدعم المقدم من الأوروبيين في الجزائر لكفاح الشعب كان وسيبقى دعم المستوطنين. وليس هناك من لم يأخذه العجب حتى الجزائريين أنفسهم من تواتر استجابة المستوطنين لتحريضات جبهة التحرير الوطني. وعلى كل حال فلم يحدث أبداً أن قام أحد المستوطنين الذين تمّ الاتصال بهم، بأخطار السلطات الفرنسية. فقد حصل أن رفض المستوطنون ولكن السرّ كان يظل مصوناً دوماً.

ففي الأرياف تم الاتصال بصغار المستوطنين والمزارعين والوكلاء على التوالي منذ الشهور الأولى في عام 1955. وبالطبع فقد يُجَنّب الاتصال تماماً بغلاة المستوطنين المعروفين. وبصورة عامة ولا سيما في التجمعات الصغيرة والمتوسطة فإن الناس يعرفون بعضهم بعضاً والجزائري من جهته قد وضع، دائماً، لكل أوروبي، بطاقة. لذلك

كان الأعضاء، عندما تقرر خلية من خلايا جبهة التحرير الوطني الاتصال بالأوروبيين في المنطقة يعرفون مباشرة أولئك الذين يجب بصورة آلية استبعادهم من الاستشارة.

وهم يعرفون أيضاً وإن كان بتيقُّن أقل أولئك الذين قد يقدمون معونتهم للثورة.

كان عضو واحد فقط من الخلية يُكَلَّفُ في أغلب الأحيان، ولا سيّما في المراكز الريفية الصغيرة، بالصلات مع الأوروبيين. ويمكن بسهولة تصور الاحتراس الذي يجب التحلي به في شهور الكفاح الأولى من أجل منع المبادهات الخاطئة من قبل مناضلين لم يُؤَطّروا بعدُ تأطيراً جيداً. فقد رأينا في الواقع أنه كان ينظر في إطار الوضع الاستعماري، إلى الأقلية الأوروبية ككل. ففي الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954 كان يوجد إذن تبسيط بالغ. وإذا بالعالم فجأة يبرز تضاريسه وتعارضاته بقوّة.

والمستوطن الذي يمدُّ يد العون للثورة يمكن، لكي يبرز جيّداً تضامنه مع الأوروبيين، أن يُدفع ليُعلِن على رؤوس الأشهاد، في المقهى أو في محادثة، اتفاقه مع الأقوال الاستعماريّة: «القوّة وحدها هي التي تنفع معهم... إنهم كلهم متواطئون»، إلخ. ولمّا كانت للشعب «انتينات» (Antennes)[1] فإنه سيعلم بأنّ هذا الكلام قد قيل، وتتأكد بديهية جديدة في القرية... وإذا بهذا المستوطن يُعيّن بالإجماع هدفاً لنيران الفدائيين. فيجب التدخل إذن بمرونة ومنع أية حركة عدائية

(1) يشبه الكاتب العيون التي ترصد حركات العدو والآذان التي تلتقط أقواله فحساب قضية الشعب التي يدور الكفاح حولها كأنتينات الراديو اللاقطة وقد آثرت إبقاء عبارة آنتين الأجنبية على عيون الثورة أو آذانها في هذا المكان لأن هذه الأخيرة قد تحمل معنى التكليف. ـ المترجم ـ

موجَّهة ضد شخصية هذا المستوطن أو أملاكه وعدم إفساح المجال، في الوقت نفسه للتخمين في أسباب هذه الموانع.

ويمكن أن يكون القرار صادراً، أحياناً، بإحراق بعض العرمات الخاصة بأحد المستوطنين. وهو في جهة أخرى يقيم في منطقة دمّرتها جبهة التحرير الوطني إلا أنه نجا من الإصابة بأي ضرر بصورة تدعو إلى الاستغراب. وهكذا يبلغ الأمر بالأوروبيين الاستعماريين ممن أضيروا بأعمال جبهة التحرير الوطني في الواقع إلى التساؤل عن بواعث هذا الاحترام غير المألوف من الجبهة لأراضي ذلك المستوطن. ولنذكر أيضاً بتلك الحقيقة التي نعرفها بصدد هذا الموضوع وهو قيام الأوروبيين في بعض التجمعات بإشعال الحرائق في أملاك جارهم المستوطن او بتقتيل ما يملكه من الانعام بالجملة حسداً منهم على الحماية التي يتمتع بها بالنظر للغارات التي تكاد تشنها يومياً على ممتلكاتهم وحدات جيش التحرير الوطني.

وابتداء من عام 1955 غدت مزارع عديدة يمتلكها مستوطنون أوروبيون تستعمل على التوالي مقراً للمرضى وملاجيء ومحطات للتوقف. وعندما جرت العصابات الفرنسية، أثناء غاراتها على عادة إتلاف مدخرات السكان الجزائريين من الحبوب، على نحو منتظم فإن جيش التحرير قرر تخزين مؤنه في مزارع الأوروبيين.

وهكذا فإن عدداً من المستعمرات الزراعية، تعود لأوروبيين أخذت تتحول إلى مخازن حقيقية لجيش التحرير الوطني، وأصبح يمكن إذا ما حل المساء رؤية فصائل من وحدات جيش التحرير الوطني تنحدر من الجبال لتتسلم أكياساً من القمح والدقيق.

وفي مرات أخرى، فإن الأسلحة هي التي تودع في المزارع. وهذه هي المرحلة التي كانت تحصل فيها من منطقة لأخرى اجتماعات في

حرم إحدى مزارع الأوروبيين حيث يتم تسليم الأسلحة في ظل حماية المستوطن الأوروبي المقدسة.

كذلك كان يحدث أن يتقبل مستوطنون أسلحة تقدم إليهم من الجيش الفرنسي ـ تحت ستار حماية النفس ـ ثم يتخلون لجيش التحرير الوطني عن الأسلحة التي كانوا يملكونها قبل ذلك.

وأخيراً من الثابت أن عدداً كبيراً من المزارعين الأوروبيين، كانوا منذ بداية الثورة يساعدون الثورة الجزائرية مالياً.

يكفي ذكر عشرات المستوطنين الأوروبيين الذين أوقفوا بتهمة المتاجرة بالأسلحة أو نقلها أو بالمساندة المادية «للعصيان»، لتبيان أهمية تلك المساهمة الأوروبية في كفاح التحرير الوطني. وقد جرت السلطات الفرنسية، عندما تكتشف هذا الالتزام من جانب الأوروبيين للجبهة، على عادة السكوت عنه أو إضفاء ثوب الشيوعية على هؤلاء الأوروبيين. وهذه المكيدة في الدعاية تستهدف أمرين:

أولاً: إعادة بعث نظرية تسرب الشيوعية إلى أفريقيا الشمالية، في جهاز منظمة حلف شمالي الأطلنطي (O.T.A.N.)، في قلب الحضارة الغربية.

وبعد ذلك تشويه سمعة هؤلاء الرجال وإبرازهم «كعملاء للأجنبي»، بل كمرتزقة. ذلك أن العقلية الاستعمارية الفرنسية ترفض في الواقع، الإقرار بأن أوروبياً حسن التكوين يستطيع فعلاً أن يقاتل إلى جانب الشعب الجزائري.

وثمة مزارعون أوروبيون، من دون أن ينتظموا في المعركة، يساعدون الجبهة إذ يرفضون مثلاً الحماية التي يعرضها عليهم الجيش الفرنسي. وتكون ردودهم بالرفض هامّة في بعض المرّات، إذ إنّ هذه المزارع الواقعة في منطقة استراتيجية رئيسية (كطريق مرور بين جبلين، أو بمحاذاة الحدود) وغياب مراكز للقوى الاستعماريّة فيها يسهل على

جيش التحرير الوطني حركة وحداته أو تموين المجاهدين. ويحدث أحياناً أن يقرر الجيش الفرنسي، في إطار مراقبة قطاع من القطاعات، التمركز في مزرعة من المزارع على الرغم من معارضة المستوطن. وعندئذ فإن ذلك المستوطن لم يكن ليفوّت الفرصة أبداً بإخطار الجبهة بأن هذا التمركز العسكري يجري بدون موافقته، وأنه لم يطلب من أحد أن يقوم بحمايته.

ومن جهة أخرى يبذل هذا المستوطن الذي نعنيه كافة الجهود ليجعل حياة الجنود الفرنسيين مستحيلة، كما يعمل على كل حال على تزويد المسؤولين المحليين عن جبهة التحرير الوطني بمعلومات دقيقة عن أهمية الوحدة المستقرة في المزرعة وعن روحها المعنوية.

الأوروبيون في المدن

ينصرف أوروبيو الجزائر، في التجمعات المدينية إلى العمل، أساساً، في الخلايا السياسية. ولقد رأينا، كيف أدّت الإجراءات المتخذة من قبل الوزيرين الفرنسيين سوستيل ولاكوست إلى الحجر الجذري على المستحضرات الصيدلانية والأدوات الجراحية وأشرنا أيضاً إلى أن التعليمات الموجهة إلى الأطباء كانت تلزمهم بالوشاية إلى سلطات البوليس بكل جريح مشتبه به.

وهكذا كان بعض الأطباء والصيادلة الأوروبيين يجرون عندئذٍ على عادة العناية بجرحى جيش التحرير الوطني دون تمييز على بينما يُسلّم آخرون كميات من الأدوية المضادة للالتهابات ومن كميات الاثير التي طلبها منهم مناضلو جبهة التحرير الوطني فكانت مئات الملايين من وحدات البنسلين تذهب سائرة باتجاه مراكز المقاومة في الجبال.

وكان أطباء آخرون يذهبون بالالتزام إلى أبعد من ذلك. فيقبلون،

دون تردّد الانتقال إلى الجبال المجاورة لعلاج الجرحى. وبالنظر لجسامة الجرح أو خطورته فإن الطبيب كان في بعض المرات يحمل المجاهد في عربته ويأخذه إلى عيادة صديق حيث يجري علاجه لمدة أسبوع أو أسبوعين. وقد توصّل رجال البوليس الفرنسيون إلى معرفة هذه الأمور فأصبحوا، ابتداءً من فترة معيّنة، يجرون التفتيش المنتظم لبعض العيادات.

ولسوف يعمل الممرضون والممرضات الأوروبيون، من جانبهم، في المستشفيات على سرقة أدوات جراحية وكميات من السلفاميد ومن الضمادات...

كذلك كان يحدث في مرات أخرى إثر عملية جراحية يقوم بها طبيب فرنسي لسجين جريح، أن يكشف هذا الجريح، وهو ما يزال تحت تأثير المخدر، بعض الأسرار فكانت الممرضة عندئذ تنصحه عندما يصبح في حالة اليقظة التامة ببذل مزيد من الانتباه وتروي له ما باح به. وربما كان يحدث ذلك، على العكس، في الغرفة بحضور الطالب المعاون فيهتف في الحال لرجال الشرطة وإذا بهم عندئذ ولمّا تمض بعد ساعتان على إجراء عملية خطيرة يباشرون بجلسات تعذيب حقيقية له.

كما كان أطباء أوروبيين كذلك يقومون بتنظيم دروس سرّية بقصد تخريج ممرضين عسكريين لجيش التحرير الوطني. وهكذا تتخرج من هذه المدارس أفواج عديدة من المساعدين الطبيين، تنضم إلى تلك الأفواج التي يتمّ إعدادها في مراكز مماثلة تدار من قبل أطباء جزائريين.

وهناك فتيات أوروبيات يضعن أنفسهن تحت تصرف خلية سياسية ويحصلن لها على الورق وآلات الطباعة ويأخذن أحياناً على عاتقهن طباعة المناشير لحساب جبهة التحرير الوطني. ويقوم بعض الشباب

بنقل أعضاء الشبكة في سياراتهم. وتأخذ بعض الأسر الأوروبية على عاتقها إيواء مسؤولين سياسيين هامين فتيسَّر لهم في مناسبات عديدة النجاة من أعمال التمشيط التي يقوم بها الجنرال ماسو. ويؤمن رجال سياسيون أوروبيون وموظفون يتمتعون بالسلطة لخلايا جبهة التحرير الوطني جوازات سفر وهويات شخصية مزورة وبطاقات مهنيّة مزورة...

وبفضل تطوع عدد متزايد من الأوروبيين في الجزائر، استطاع التنظيم الثوري أيضاً في بعض المدن الإفلات من قبضة رجال البوليس والمظليين.

ومن المعروف أن أوروبيين عديدين كانوا قد أوقفوا وعذبوا بسبب إيوائهم مسؤولين سياسيين أو عسكريين من الثورة لتخليصهم من جحافل المستعمرين.

ولا يكتفي الأوروبيون بنقل الأدوية والرجال في سياراتهم. فإنهم ينقلون أسلحة أيضاً. فيمكن هكذا للمسدسات الرشاشة ولصناديق القنابل اليدوية أن تجتاز جميع الحواجز على اعتبار أن الأوروبيين لا يفتشون أبداً. وقد حصل أن فُتِّشت بعض سيارات الأوروبيين فكان الواحد منهم تجنباً لإثارة الشكوك حوله يبرّر حيازته لهذا الأسلحة برغبته في الاستعداد: «التمزيق أحشاء العرب» وعندئذ يثير مثل هذا الموقف حماس «مصالح النظام» المكلفين بمراقبة الطرق، وكثيراً ما ينتهي اللقاء في أقرب حالة للاحتفاء بهذه الأخوة «المعادية للسكان الأصليين».

والأمر الذي لم يكن متوقعاً أخيراً، ولكنه تكرر مرات عديدة أن يقوم رجال البوليس بتزويد الخلية المحلية بالمعلومات عن العمليات المقبلة. ويقومون بإخطار هذا الجزائري أو ذاك أنه مراقب أو أنهم في

اللحظة الحاسمة ينذرونه بأن سجيناً قد تكلم عنه أثناء التعذيب وأشار إلى أنه المسؤول المحلي[1].

وفيما عدا الأوروبيين الذين يوقفون ويعذبون أشنع تعذيب أحياناً من قبل الفرق الفرنسية بسبب «تواطؤهم مع العدو» فإنه يوجد في الجزائر على نحو واضح، عدد كبير من الفرنسيين المنخرطين في كفاح التحرير. وقد دفع آخرون حياتهم ثمناً لإخلاصهم للقضية الوطنية الجزائرية. وهكذا فإن الأستاذ المحامي توفيني إذا ما أخذناه مثلاً على ذلك، وهو محامٍ من وهران، يناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ زمن طويل، قد قتل بفعل مؤامرة اغتيال نظمت ضدّه في المغرب من قبل المكتب الثاني الفرنسي.

(1) انظر الملحق.

ملحق (1)

شهادة شارل جيروميني: طالب معاون سابقاً، بمستشفى العلاج النفساني بسانت آن بباريس

«ليس في التجربة الشخصية التي أرويها ـ وهي يقظة الشعور الوطني الجزائري عند أوروبي من الجزائر ـ شيئاً من الغرابة. فقد سبقني إلى ذلك آخرون ومع ذلك يبدو لي أنه من المفيد أن أوضح كيف اختار طلاب أوروبيون ليس لهم ماض نضالي، منطلقين ببساطة من المجاهرة بأفكار تمتُّ إلى اليسار، أن يكونوا، في النهاية، جزائريين في هذه الحرب. حقيقة، إن قليلين جداً مضوا حتّى النهاية في التزامهم وانضموا إلى جبهة التحرير الوطني. ويجب ألاّ نكنَّ لهم جفاء بسبب ذلك. فإنني أعرف بالتجربة إلى أي حدٍّ يمكن أن يكون هذا الموقف الجذري مدعاة للتمزق. وأود الإلحاح فقط على هذه الواقعة التي كثيراً ما أغفلت: فقد استيقظ في أثناء الثورة ضمير أوروبيين من الجزائر على انتسابهم للأمة الجزائرية. فإذا لم يكونوا يشكلون أكثرية فإنهم مع ذلك أكثر عدداً مما نظن حالياً في الجزائر أو في العالم. إنهم لا يستطيعون أن يفصحوا عن أنفسهم وأنا أتكلم هنا إلى حدٍّ ما باسمهم.

«كانت الثورة الجزائرية، بانفجارها في الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1954 قد كشفت فجأة ما في نفوسنا من التباس. كنا قد اتخذنا موقفاً إلى جانب حق الشعب الفيتنامي وإلى جانب حق الشعب

التونسي. وهي مواقف متخذة طوعياً. ذلك أن انعدام الحياة السياسية التام في جماعتنا لا يدع مجالاً للمواقف الملموسة. أما ما يتعلق بحق الشعب الجزائري فلم يخطر ذلك ببالنا ـ وكنا نحتمي وراء موقف مريح ينفي نفياً سحرياً وجود المشكلة. وكان فصل الحياة السياسية إلى هيئتين يدفعنا إلى انتهاج هذا المسلك: فالقضايا الجزائرية تكون من اختصاص الهيئة الثانية، والقضايا الفرنسية من اختصاص الهيئة الأولى وهكذا كنا نناقش ونتخذ المواقف من لجنة الطلاب الديمقراطيين وحيال دور الحزب الشيوعي الفرنسي في البرلمان. حتى القضايا الاستعمارية كانت تعالج وفقاً لوجهة نظر فرنسية. ولإدراك سبب هذا الغياب في حب الاطلاع بإزاء القضايا الساخنة في بلادنا يجب العودة إلى النزعة العنصرية اللاشعورية التي كنا جميعاً نحملها، والتي غذتها عشرون سنة من الحياة الاستعمارية. ولمّا كنّا من اليسار فقد تغلبنا، بلا شك على عنصرية النظام الاستعماري العدائية، ولكننا لم نكن قد تخلصنا تماماً من الروح الأبوية وكان إشعارنا بوجود بقايا عنصرية فينا من أهمّ التحوّلات التي أُحدِثت فينا.

«وكان الاستعماريون، منذ البداية، يهاجموننا ويطالبوننا بحدّة بأن نختار أن نكون إلى جانب «الفلاقة» أو ضدهم، وأن نكون بجانب

(1) فلاقة «Les fellagha» تعبير جزائري محلّي لوصف قاطع الطرق، الغوغائي... الخ. وتنفيراً للجزائريين من رجال الثورة والمقاتلين أطلقت أبواق الدعاية الفرنسية على رجال المقاومة صفة الفلاقة. ويوضح هذا المعنى شاعر الثورة مفدي زكريا:

هذه دمانا الغالية دفاقة.

وللجهاد أرواحنا مشتاقة.

وفي الجبال أحلامنا خفاقة

جيش التحرير احنا ما ناش فلاقة

أي نحن لسنا فلاقة (المترجم).

فرنسا أو «ضد فرنسا». وكان موقفنا، بداية أيضاً موقفاً عجيباً. وتمنعاً بدلاً من اتخاذ موقف من المسألة فإننا سارعنا واحتمينا خلف الاحتجاجات على الفظائع في أعمال القمع. وتشكلت لجنة من الطلاب من أجل الدفاع عن الحريات. وقررت الاشتراك فيها. وفي وسط هذه اللجنة تمكنت لأول مرة من إجراء مناقشات مع جزائريين. ولم أكن حتى ذلك الحين قد أقمت مثل هذه المناقشات حتى مع أفضل أصدقائي من المسلمين. وكان يبدو أن هناك اتفاقاً ضمنياً، فكنّا نقرّ بأحاسيس وطنية لأصدقائنا المسلمين ولكننا لم نكن ننوّه بها أبداً حتى لا تنفصم بيننا تلك الروابط التي كنا نُدرِك هشاشتها. وكانت الصلات في هذه اللجنة بين المسلمين وبيننا في البداية مبهمة إلى حد ما. فقد كانوا يريدون إعطاء بُعدٍ سياسي لعمل اللجنة وكنا ننوي البقاء على الصعيد الخيري. وبعد أن صوتنا على بعض اقتراحات غامضة تدين أعمال القمع عرض علينا عمل محدد، يتعلق بطالب موقوف في باريس ثم نقل إلى تيزى ـ وزو. كان ملفّه فارغاً فتقرر ذهاب وفد يحمل إليه طرداً ويقدّم كتاب احتجاج إلى النائب العام.

«وتطوعت بالذهاب، وباعتبار «إن التمثيل الثنائي» في التعليم الثانوي» كان متبعاً بدقة فإن الوفد كان يضم ثلاثاً من المسلمين وثلاثاً من الأوروبيين: اثنين من اليهود وأنا. وكشف الحديث طوال الطريق عن كثير من النقاط المشتركة بين رفاقنا المسلمين وبيننا: حب مشترك لبلادنا، إرادة متماثلة في تطويرها وفي إغنائها ورغبة موحدة في رؤيتها وفي التخلص من أية عنصرية ومن أي نظام استعماري. إلا أننا كنا نتباعد فيما يتعلق بالـ «تمرد». أما بالنسبة لي فكنت أعتبره أمراً يمكن فهمه، وكأنه شطط جعلته ممكناً أعمال الاستعمار المتطرفة، ولكنني

التونسي. وهي مواقف متخذة طوعياً. ذلك أن انعدام الحياة السياسية التام في جماعتنا لا يدع مجالاً للمواقف الملموسة. أما ما يتعلق بحق الشعب الجزائري فلم يخطر ذلك ببالنا ـ وكنا نحتمي وراء موقف مريح ينفي نفياً سحرياً وجود المشكلة. وكان فصل الحياة السياسية إلى هيئتين يدفعنا إلى انتهاج هذا المسلك: فالقضايا الجزائرية تكون من اختصاص الهيئة الثانية، والقضايا الفرنسية من اختصاص الهيئة الأولى وهكذا كنا نناقش ونتخذ المواقف من لجنة الطلاب الديمقراطيين وحيال دور الحزب الشيوعي الفرنسي في البرلمان. حتى القضايا الاستعمارية كانت تعالج وفقاً لوجهة نظر فرنسية. ولإدراك سبب هذا الغياب في حب الاطلاع بإزاء القضايا الساخنة في بلادنا يجب العودة إلى النزعة العنصرية اللاشعورية التي كنا جميعاً نحملها، والتي غذتها عشرون سنة من الحياة الاستعمارية. ولمّا كنّا من اليسار فقد تغلبنا، بلا شك على عنصرية النظام الاستعماري العدائية، ولكننا لم نكن قد تخلصنا تماماً من الروح الأبوية وكان إشعارنا بوجود بقايا عنصرية فينا من أهمّ التحوّلات التي أُحدِثت فينا.

«وكان الاستعماريون، منذ البداية، يهاجموننا ويطالبوننا بحدّة بأن نختار أن نكون إلى جانب «الفلاقة»[1] أو ضدهم، وأن نكون بجانب

(1) فلاقة «Les fellagha» تعبير جزائري محلّي لوصف قاطع الطرق، الغوغائي... الخ. وتنفيراً للجزائريين من رجال الثورة والمقاتلين أطلقت أبواق الدعاية الفرنسية على رجال المقاومة صفة الفلاقة. ويوضح هذا المعنى شاعر الثورة مفدي زكريا:

هذه دمانا الغالية دفاقة.

وللجهاد أرواحنا مشتاقة.

وفي الجبال أحلامنا خفاقة

جيش التحرير احنا ما ناش فلاقة

أي نحن لسنا فلاقة (المترجم).

فرنسا أو «ضد فرنسا». وكان موقفنا، بداية أيضاً موقفاً عجيباً. وتمنعاً منّا من اتخاذ موقف من المسألة فإننا سارعنا واحتمينا خلف الاحتجاجات على الفظائع في أعمال القمع. وتشكلت لجنة من الطلاب من أجل الدفاع عن الحريات. وقررت الاشتراك فيها. وفي وسط هذه اللجنة تمكنت لأول مرة من إجراء مناقشات مع جزائريين. ولم أكن حتى ذلك الحين قد أقمت مثل هذه المناقشات حتى مع أفضل أصدقائي من المسلمين. وكان يبدو أن هناك اتفاقاً ضمنياً، فكنّا نقرُ بأحاسيس وطنية لأصدقائنا المسلمين ولكننا لم نكن ننوّه بها أبداً حتى لا تنفصم بيننا تلك الروابط التي كنا نُدرِك هشاشتها. وكانت الصلات في هذه اللجنة بين المسلمين وبيننا في البداية مبهمة إلى حد ما. فقد كانوا يريدون إعطاء بُعدٍ سياسي لعمل اللجنة وكنا ننوي البقاء على الصعيد الخيري. وبعد أن صوتنا على بعض اقتراحات غامضة تدين أعمال القمع عرض علينا عمل محدد، يتعلق بطالب موقوف في باريس ثم نقل إلى تيزي ـ وزو. كان ملفّه فارغاً فتقرر ذهاب وفد يحمل إليه طرداً ويقدّم كتاب احتجاج إلى النائب العام.

«وتطوعت بالذهاب، وباعتبار «إن التمثيل الثنائي، في التعليم الثانوي» كان متبعاً بدقة فإن الوفد كان يضم ثلاثاً من المسلمين وثلاثاً من الأوروبيين: اثنين من اليهود وأنا. وكشف الحديث طوال الطريق عن كثير من النقاط المشتركة بين رفاقنا المسلمين وبيننا: حب مشترك لبلادنا، إرادة متماثلة في تطويرها وفي إغنائها ورغبة موحدة في رؤيتها وهي تتخلص من أية عنصرية ومن أي نظام استعماري. إلا أننا كنا نتباعد فيما يتعلق بالـ «تمرد». أما بالنسبة لي فكنت أعتبره أمراً يمكن فهمه، وكأنه شطط جعلته ممكناً أعمال الاستعمار المتطرفة، ولكنني

كنت أرفض إعطاء العنف أية قيمة. ولم يكن رفاقنا المسلمون على وفاق معنا حول هذه النقطة وجرت بيننا مناقشة طويلة في هذا الموضوع وقد استصوبوا تماماً المجاهرة بعقيدة وطنية ذات أسلوب حماسي وهيامي بسطها لنا، ت. . . اليهودي على مائدة الطعام. وهزّني كثيراً ذلك الإيمان. ولا شك أن هذا هو ما كان يجب لحملي على التفكير في انتسابي للأمة الجزائرية. فقد كان لا يزال عالقاً بي في اللاشعور كثير من العنصرية ضد العرب بحيث يتعذر علي الاقتناع برأي جزائري مسلم، وكان خطاب هذا اليهودي هو ما كان يلزمني لكي يتزعزع موقفي.

«واستطعنا بشق النفس، في تيزي وزو، أن نرى محامي زميلنا. وجرى استدعاؤنا بعد ذلك من قبل البوليس. فاستجوب كل واحد منا على انفراد. وفي لحظة ما رأينا زميلاً مسلماً يخرج من دائرة الاستجواب مصفر اللون جداً، مستنداً إلى دركيّين. واعتقدنا في البداية أنه أهين. ولكن شيئاً من هذا لم يحدث. غير أنه ببساطة قد هدِّد بإنزال القصاص بأسرته لأن أخاه في صفوف المقاومين بالجبال وهو مطلوب من البوليس. كان يدعى بن مهيدي وكان أخوه العربي بن مهيدي قائد الولاية السادسة وعضو في مجلس التنسيق والتنفيذ، والذي اعتقل فيما بعد واغْتِيل من قبل القوات الفرنسية. وكنت آخر من استجوب. وشرع قائد الشرطة يقدِّم إليّ النصائح الأخلاقية: «إنك الفرنسي الوحيد في العصابة. . .» فقاطعته مذكراً إيَّاه بأقوال الحكومة: «الجزائر، هي فرنسا، والجزائريون هم فرنسيون ـ أنت من فرنسا بكل تأكيد! ـ كلا! إنني ولدت في مدينة الجزائر ـ آه! إنك لا تعرف إذن العرب الحقيقيين في الريف. ـ لقد سكنت ثمان سنوات في أورليان

فيل. ـ إسمع، إنك فتى غرّ، لقد غرروا بِك ولسوف تدرك ذلك فيما بعد».

«ولم يطلق سراحنا إلا حوالى الساعة الثامنة مساءً بعد أن مررونا بمصلحة قياس الأجسام. واحتجاجاً على هذا الانتهاك للحريات نظَّمت لجنتنا تظاهرة عامَّة تجري في صالة صغيرة. واجتمع ثلاثمائة طالب كلهم من الأوروبيين تقريباً برئاسة أستاذين من الكلية. وجرى التصويت على نصٍّ يشجب تعديات القمع ويطالب بإعادة الحريات الديمقراطية.

«وكنت بعد أيام أمثّل مع هـ. . . لجنتنا في اجتماع تحضيري لتنظيم تَجمُّع احتجاجي كبير. ولأول مرة وجدت نفسي على اتصال بمسؤولين سياسيين مسلمين. كانوا مستشارين بلديّين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وقد تأثرت بوعيهم واعتدالهم. وفي الاجتماع الأول جرت مناقشات حول تحديد يوم 8 أيار/ماي الذي اختير لتنظيم التجمّع. وعلى الرغم من أن اختيار هذا التاريخ قد تمَّ فقط لأسباب عملية فقد كان بعض الأوروبيين في لجنة التنظيم يرون أن في اختيار يوم هذه الذكرى ملامح واعية من التحدي. فقبل الأعضاء المنتخبون من حركة انتصار الحريات الديموقراطية تغيير التاريخ. ولكن هـ. . . اعترض بعنف. فإنهم لم يطلبوا بأن يجري الاجتماع في 8 أيار/ماي، ولكن ما دام بعضهم كان يعلّق أهمية على هذه الذكرى فإنه بدوره يعلّق أهمية أكبر. «8 أيار/ماي هو يوم حداد بالنسبة لنا نحن الجزائريين، والتظاهر في 8 أيار/ماي يعني القول للاستعماريين بأننا لم ننس وإننا سوف لن ننسى أبداً». وقد صدمت هذه الأقوال الأوروبيين قليلاً وسبّبت شيئاً من الإزعاج. ذلك أن الأوروبيين مرة

أخرى يرفضون مواجهة الحقيقة السياسية ويريدون الاكتفاء بالبقاء في الإطار المحدد للشرعية الجمهورية. وفي النهاية منع التجمّع.

«ثم جاء وقت التحضير للامتحانات في الفصل الثالث. وتناقصت فعالية الدفاع عن الحريات الديموقراطية. وكنت أتابع إجراء مناقشات مع أصدقاء مسلمين. وشيئاً فشيئاً أخذت أفهم معنى الكفاح المسلح وضرورته. ولكنني كنت أعبّر عن شكوكي في قيمة العمل المسلح الجاري. وبما أنه لم يكن أمامنا إلا الصحافة المحلية مصدراً لمعلوماتنا فقد كنا يومياً خاضعين لتأثير الدعاية الاستعمارية في تصويرها لأعمال «الفلاقة» باعتبارهم متطرفين وقطاع طرق. وكنا نتقبل جزئياً تلك الأمور المطروحة إلا أن فظائع أعمال القمع، والحق يقال، كانت تتعادل تماماً مع «فظائع» المقاومين، وكنا نبحث ما بين الاثنين عن قوة ثالثة. وكنت أفكر في ذلك الزمن أن هذا كان ممكناً وأنه كان يجب العثور في الجزائر على رأي عام حرّ، قادر على أن ينضم إلى الرأي العام الحرّ الفرنسي وأن يفرض حلاً مبنياً على الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره بنفسه. وكانت المناقشات، الآخذة بالتناقص والتي كنت أجريها مع أفراد أسرتي أو مع أصدقائي التقليديين، تثبط همتي. وبتأثير الحوادث كانت النزعة العنصرية قد تبلورت. وكان من المستحيل الحصول من المتحدثين معي على موقف من التفكير خالٍ من الهوى وعلى مقاربة فكرية للمسألة. وسرعان ما كانت سلسلة مملّة من الشتائم تحل محل الحجج: «خائن، قذر، شيوعي، ضد الفرنسيين، صديق للعرب» وبخاصة الشتيمة الكبرى «منديسيست» (فلم أرَ قط رجلاً مكروهاً كمنديس فرانس ما عدا سوستال، وهو منديس شهير ويهودي اعتبر خائناً لفرنسا لأنه أراد إعطاء الجزائر للعرب). غير

أنه كان من السهل استشفاف وجود اضطراب عميق وراء هذا الوابل من الأقوال العنصرية: الخوف من الطرد من البلاد. «فماذا سيحل بنا؟» كانت هذه الجملة تتردّد غالباً عندما كانت «الأحداث» تذكر. كانوا، وقد تصلّبوا في دائرة قلقهم، عاجزين عن تصوُّر أي حل غير الإبقاء على الوضع القائم (Statu quo). فالقدرة على البقاء في الجزائر هي في الحقيقة الشغل الرئيسي الشاغل لفرنسيي الجزائر. والانصراف، الانصراف، أنّى كان، إلى فرنسا، كندا، برازيل (كما كان بعضهم يفكر في ذلك) إنما هو بالنسبة لنا نزوح عن ديارنا. ولم أكن أتوصل إلى تهدئة من يحادثني إلا عندما كنت أصرّح لهم بمقاسمتي مخاوفهم. ولقد كنت ميالاً للمفاوضة من أجل البقاء بالذات في الجزائر. كنت أقول «فلنوافق مرة واحدة على أن الجزائر ليست هي فرنسا! ولنعترف بذلك علناً ما دمنا جميعاً نفكر به. إنكم تعترفون بأن أخطاء سياسية قد وقعت في الماضي ومظالم اجتماعية، في الجزائر. فلنعترف بذلك ونناقش مع الجزائريين شكل الوضع المقبل». كان يُصغَى إليّ إصغاءً ممزوجاً بالشفقة الواجبة إزاء من فقد عقله. هل يمكن التفكير في إمكانية التفاهم مع عرب. . .

«مناقشات إثر مناقشات وقراءات تلو قراءات ثم بدأت أرى بوضوح. فالنضال من أجل إضفاء الطابع الإنساني على القمع لا يفيد في شيء!.. كان يجب أن نقاتل لنفرض حلاً سياسياً. ولكن، أي حل؟ واتضح لي بسرعة أنه لكي ندفع برعماً من الثورة الاجتماعية إلى الحياة في الجزائر يجب قطع الصلات الاستعمارية مع فرنسا. فالجزائر تجد نفسها مضطرة لتحيا، أن تضع الثورة موضع التنفيذ وهذه الثورة تمرُّ بالاستقلال. وهكذا التحقت بالمثل الأعلى «للفلاقة»! كان حبّي

للبلاد والإرادة الكلفة بالعيش في ربوعها من جهة، ومثلي الأعلى الثوري، أو بكل بساطة اليساري من جهة أخرى، يقودني نحو هدف الوطنيّين المسلمين نفسه. بيد أنني كنت واعياً جداً للطريق المختلف الذي كان يؤدي بنا معاً إلى المطلب ذاته. وكنت أقول: «الإستقلال، أجل.. ولكن أيّ استقلال؟ فهل يجب علينا أن نكافح لكي نساعد على تكوين دولة مسلمة ثيوقراطية، متعصبة ضد الأجنبي، وإقطاعية؟ فمن ذا الذي يزعم أنه سوف يكون لنا مكاننا في هذه الجزائر؟»

«وكنا في تموز/ جويليه من عام 1955 ولم أكن حتى ذلك اليوم أبداً قد قرأت منشوراً واحداً صادراً عن...؟ كان الكلام يجري حول جبهة التحرير الوطني وعن الحركة الوطنية الجزائرية وكان قد أُطلق سراح قادة الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية السابقة، الذين اعتُقلوا في نوفمبر، بعد التأكد من عدم مشاركتهم في الثورة. فمن كان على رأس الثورة؟ وفيما عدا الاستقلال فأي الأهداف كانت أهداف الثائرين، أدولة ثيوقراطية، أم إصلاحية أم ديموقراطية؟ وكان ت... يجيبني بأن ذلك كان ولا شك أمراً هاماً إلا أن الأمر منوط بالشعب الجزائري لأن يقرر بنفسه في نهاية الأمر، وأنه يجب أن نكون مع الشعب وأنها هذه هي الوسيلة الوحيدة لتحويل الثورة الوطنية إلى ثورة اجتماعية. وكان ت... وهو عضو في الحزب الشيوعي الجزائري يأسف ألا تكون هذه الطروحات مقبولة في الحزب الذي كان يختبىء وراء سياسة الترقّب الخاطئة. والتقيت ت... كثيراً في صيف 1955 وانتهينا بسرعة إلى اتفاق على عمل ندعو إليه في الوسط الطلابي. وبدا لنا، عند افتتاح المدارس أنه من المهم بلورة الرأي العام الطلابي الحرّ وتهيئته، عن طريق جهد إعلامي، لتقبل فكرة

الاستقلال، واندماجنا في الأمة الجزائرية. وفي هذه الحقبة علمت بمنشورات جبهة التحرير الأولى. وكان قد سبق لي أن تلقيت شرحاً لصفتها الديموقراطية بدءاً من انشقاقها عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطيّة.

«ويجب علي الاعتراف بأن هذه النشرات قد بعثت فيّ راحة: فالجزائر المقبلة الديموقراطية والاشتراكية التي تنبيء عنها تلك النشرات هي قضية يمكن الكفاح من أجلها. ووقعت عندئذ حوادث فيليب ڤيل في 20 آب/أوت. فقد علّقت عليها أهمية كبيرة واستنكرتها بعزم ولكنها لم تكن سبباً في تحويل إرادتي لمساعدة الثورة.

«إن حلّ الحزب الشيوعي الجزائري والتقييدات المتزايدة دائماً للحريات العامة والتشنّجات المتزايدة في أوساط الأوروبيين وصعود مد الفاشستية التي كنا نتابعها لدى رفاقنا الطلاب.. كانت كلها تؤكّد فكرتنا. كان يجب خلق قوة من اليسار صلبة في الكلية، قادرة على معارضة الموجة الفاشستية بنجاح وخلق نشرة إعلاميّة لإيقاظ الوعي لدى الطلبة الأوروبيّين أوّلاً، ثمّ مخاطبة قسم من الجماعة الأوروبية بعد ذلك. ومهما كان هذا البرنامج طموحاً فإنه لم يكن بلا فائدة يؤكد ذلك جيداً. الأهمية التي اتخذها الطلبة الفاشست في 6 شباط/فيڤري وفي 13 أيار/ماي. ثم تكشف للأسف عن أنه غير قابل للتحقيق.

«وقد جرت اتصالات، في إطار هذا العمل، بمختلف اتجاهات الطلاب. وسألني ت... عما إذا كنت أوافق على لقاء طلاب وطنيين «من اتجاه جبهة التحرير الوطني» فقبلت بالطبع بداهة. وذات يوم لقينا في مستشفى القطّار طالباً في الطب هو الأمين خان[1] وكانت المقابلة

---

(1) الأمين خان، أصبح فيما بعد وزير دولة في حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة.

ودِّية جداً. أما فيما يتعلق بالنتائج فقد كان خان مرتاباً ولكنه قبل بالاشتراك في اللقاءات الأولى. وبعد ذلك قابلت طلاباً تجمَّعوا تحت اسم ملائم «تقدميون ومندوزيون» وكان س. . . وهو واحد من أكثر البارزين فيهم لا يكاد يخفي ارتيابه ويرفض الاشتراك منتحلاً شتَّى الأعذار وتبيَّن لنا بسرعة، لي أنا ولـ ت. . . أن ثمة شيئاً آخر كان يشغل س. . . غير اللعب مع الطلبة، يجب عليه القيام به.

«ولم يصدر عن زمرتنا، بعد اجتماعين أو ثلاثة سوى بعض مقترحات لم نستطع التوصل إلى ترويجها ولا إلى إظهارها في الصحف. وبسرعة تبدد الأمل في خلق أي نشرية وفي بث أفكارنا بين الطلاب. وتقرّر عندئذ تبديل عملنا. وتمَّ تشكيل فريق دراسة للاشتغال في بعض المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية: وإذْ كنا نريد لأنفسنا أن نكون جزائريين فقد بدا لنا جميعاً جلياً أن واجبنا هو إما الالتحاق بالمقاومة وإما إعداد أنفسنا إعداداً جدياً لنكون الكوادر المقبلة للبلاد. . . ولمّا كانت صفاتنا كمقاتلين موضع شك. وبما أننا لم نكن أبطالاً فإن الحكمة قد تغلبت بدون عناء كبير. غير أننا كنا مستعدين لمساعدة الجبهة إذا ما طلبت منا ذلك.

«بيد أن الجو في مدينة الجزائر كان آخذاً بالاكفهرار. إنّ استقلال المغرب وحلَّ الجمعية الوطنية قد عملا على خلق هيجان مضى يتزايد حتى السادس من شباط/فيفري. كان تَوجُّهنا يُعرف أكثر فأكثر وكان يحدث لنا أن نشتم ونحن سائرون في الشارع من قبل أناس لا نعرفهم. وبالمقابل كان عدد الطلاب «الأحرار» الذين يفدون إلينا في تكاثر طالبين منا شروحاً، مستعلمين عن الثورة، قلقين، على مستقبل البلاد، طالبين الاتصال بطلبة مسلمين. وكنّا نقيم مع هؤلاء ومع

الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين علاقات لا يشوبها الحذر ولا الغموض. كانوا يعتبروننا جزائريين وكانت الأعمال المشتركة، وحتى الطفيفة جداً، مثل طباعة المنشورات على الرونيو وتوزيع منشورات الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين معاً وتأمين الخدمات النظامية أثناء المحاضرات، كانت تجعلنا مقبولين بسهولة أكثر عندهم. غير أن ستار الحذر لم يتبدّد بسرعة.

«وقد هيأ فريقنا الصغير، بمناسبة الانتخابات للجمعية العامة للطلاب في جميع الكليات تقريباً قوائم اسميناها تحررية لكي تقف في وجه القوائم الفاشستية. وقد ساعدتنا حماقة الدعاية العنصرية لخصومنا وبفضل عمل فعّال قمنا به تجاه الأقلية الأخرى، اليهوديّة، نشأت موجة فعالة معادية للعنصرية. وكانت الجمعية العامة المنتخبة لأول مرة في تاريخها من اليسار مهيأة لاتباع توجيهات الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا ضد أعمال التعذيب وانتهاك حرمات الشرعية. ولقد اتضح لنا ذلك بسرعة فائقة عندما أوقف ثلاثة من الطلاب. فحررنا بالاشتراك مع بن يحيى وبن بعطوش[1] عريضة تطالب باحترام مدة الحبس الشرعية في أماكن البوليس وتحذر من توقيع أي تعذيب جسدي. وأحدثت هذه العريضة التي نالت الموافقة بالإجماع بعض التحركات في صفوف الطلبة. ولكن نتائج الانتخابات للجمعية الوطنية الفرنسية، سرعان ما جاءت تفرض نفسها في المقام الأول من اهتماماتنا. فكم كانت تبدو لنا النهاية عندئذ قريبة! فلقد كان فوز اليسار في فرنسا

(1) بن يحيى رئيس الاتحاد العام لطلبة الجزائر في ذلك الوقت. ثم عضو المجلس الوطني في الثورة الجزائرية. ابن بعطوش قائد جيش التحرير الوطني، سقط شهيداً في ساحة الشرف.

يشجع على جميع الآمال. وكنا نرى طلابنا قلقين يفدون إلينا بتزايد: «فماذا يحل بنا بما أن المفاوضات ستبدأ وبما أن الجزائر قد تحصل على استقلالها؟ فهل نستطيع البقاء فيها أيضاً؟» وعندئذ طرأت على بالنا الفكرة بتنظيم اجتماعات بين طلبة مسلمين وطلبة أوروبيين. وتمّ اجتماعان أو ثلاثة حيث تكلم كل شخص بحرية. وكان يفصح عن اهتمامات الأوروبيين خاصة بطريقة عدائية: إحترام حقوق الأقليات، إحترام الثقافة، إحترام الدين. وكان المسلمون يجيبون على كل نقطة. وكما يجري في حالة المأساة ـ النفسية فإن الحالة العدائية كانت تتبدد بتبدد القلق. واستطعت أن ألاحظ بأن هذا الاطمئنان كان يحدث عندما كان المسلمون يؤكدون: إنكم، أنتم أيضاً، جزائريون مثلنا، ولكن إذا أردتم مغادرة البلاد فأنتم أحرار في أن تفعلوا ما تشاؤون». وكان الأوروبيون يجيبون على الدوام: «لا نريد أن نغادر هذه البلاد ولا نريد أن نكون أجانب فيها». وعلى مثل هذه الأسس كانت تدور مناقشات خلاقة.

«بيد أن السادس من شباط/فيفري كان على الأبواب. فالجو كان قد أصبح مشحوناً بالتوتر، مثقلاً ومثيراً. وكانت ترد إلينا رسائل تهديد وهواتف بالشتائم.

«وقد اعتدى الفاشستيون أوّلاً على النائب هرنو ثم جاء دور ألبير كامو. وكنا قد ذهبنا إلى محاضرته لنستمع إلى أحد متقدمينا سنّاً وللعمل على حمايته عند الحاجة من الفاشستيين. ولم يتوجب علينا أن نتدخل في هذا المجال. وتكلم كامو في مبنى لم يسمح بالدخول إليه إلا بعد تدقيق كلّي. وضربت وحدات جمهورية للأمن حماية حول أركانه، مسلحة، ترتدي خوذها. كنّا نأمل أن نسمع من كامو مواقف

حول القضيّة الجزائريّة، لكننا لم نسمع إلّا كلاماً شبيهاً بكلام الراهبات. شرح لنا طويلاً أنه كانت تجب حماية السكان المدنيين البريئين غير أنه عارض صراحة القيام بجمع التبرعات لصالح أسر المسجونين السياسيين البريئة. كنّا في القاعة مصعوقين بينما جمهور الفاشست يردّد في الخارج: «جزائر فرنسية» ويعوي: «علّقوا كامو على عمود الكهرباء».

«غير أن هذه التظاهرات كانت تبدو لنا أنها آخر ارتجافات الوحش الاستعماري. وحتى التظاهرة الضخمة إبان مغادرة سوستيل، وحتى النداءات الهستيرية الصادرة عن البروفسور بوسكيه وصداها في الطلاب، لم تكن لتؤثّر فينا. فلقد كان لنا أمل هائل بالحكومة الفرنسية الجديدة المكلفة من قبل الجمعية الوطنية كلها بتحقيق السلام. ولم نكن نشك لحظة واحدة في أن هذه الحكومة تعمل على قمع الفاشستية الجزائرية. وما كان إدوار فور وأغلبيته من الوسط قد صنعوه في المغرب فإنه كان من المؤكد أن غي مولّيه وأكثريته من اليسار سيعملون على صنعه بسهولة أكثر في الجزائر. وعندما أقول «نحن» فلست أتكلم فقط عن الأوروبيين. فإنني أفكر أيضاً بالمسلمين الذين كانوا مثلنا يعتقدون أن النهاية قريبة والذين كانوا يطالبوننا بأن نعمل معاً في عهد السلم الذي يوشك أن يحل كما فعلنا ذلك في زمن الحرب...

«ثم كان يوم السادس من شباط/فيفري. وكانت المدينة لمدة يومين ينتابها بكاملها هيجان حقيقي. تمرُّ المواكب على الدوام، رافعة العلم مثلث الألوان، منشدة المارسيّيز زاعقة: «الجزائر فرنسية». وكانت هناك سيارات تمر ثم تمر، تتطاير منها المناشير وتطلق أبواقها دون توقُّف. في مثل هذا الجوّ، جرى استقبال غي مولّيه ولم أشاهد حادثة

يشجع على جميع الآمال. وكنا نرى طلابنا قلقين يفدون إلينا بتزايد: «فماذا يحل بنا بما أن المفاوضات ستبدأ وبما أن الجزائر قد تحصل على استقلالها؟ فهل نستطيع البقاء فيها أيضاً؟» وعندئذ طرأت على بالنا الفكرة بتنظيم اجتماعات بين طلبة مسلمين وطلبة أوروبيين. وتمّ اجتماعان أو ثلاثة حيث تكلم كل شخص بحرية. وكان يفصح عن اهتمامات الأوروبيين خاصة بطريقة عدائية: إحترام حقوق الأقليات، إحترام الثقافة، إحترام الدين. وكان المسلمون يجيبون على كل نقطة. وكما يجري في حالة المأساة ـ النفسية فإن الحالة العدائية كانت تتبدد بتبدد القلق. واستطعت أن ألاحظ بأن هذا الاطمئنان كان يحدث عندما كان المسلمون يؤكدون: إنكم، أنتم أيضاً، جزائريون مثلنا، ولكن إذا أردتم مغادرة البلاد فأنتم أحرار في أن تفعلوا ما تشاؤون». وكان الأوروبيون يجيبون على الدوام: «لا نريد أن نغادر هذه البلاد ولا نريد أن نكون أجانب فيها». وعلى مثل هذه الأسس كانت تدور مناقشات خلاقة.

«بيد أن السادس من شباط/فيفري كان على الأبواب. فالجو كان قد أصبح مشحوناً بالتوتر، مثقلاً ومثيراً. وكانت ترد إلينا رسائل تهديد وهواتف بالشتائم.

«وقد اعتدى الفاشستيون أوّلاً على النائب هرنو ثم جاء دور ألبير كامو. وكنا قد ذهبنا إلى محاضرته لنستمع إلى أحد متقدمينا سنّاً وللعمل على حمايته عند الحاجة من الفاشستيين. ولم يتوجب علينا أن نتدخل في هذا المجال. وتكلم كامو في مبنى لم يسمح بالدخول إليه إلا بعد تدقيق كلّي. وضربت وحدات جمهورية للأمن حماية حول أركانه، مسلحة، ترتدي خوذها. كنّا نأمل أن نسمع من كامو مواقف

حول القضيّة الجزائريّة، لكننا لم نسمع إلّا كلاماً شبيهاً بكلام الراهبات. شرح لنا طويلاً أنه كانت تجب حماية السكان المدنيين البريئين غير أنه عارض صراحة القيام بجمع التبرعات لصالح أسر المسجونين السياسيين البريئة. كنّا في القاعة مصعوقين بينما جمهور الفاشست يردّد في الخارج: «جزائر فرنسية» ويعوي: «علّقوا كامو على عمود الكهرباء».

«غير أن هذه التظاهرات كانت تبدو لنا أنها آخر ارتجافات الوحش الاستعماري. وحتى التظاهرة الضخمة إبان مغادرة سوستيل، وحتى النداءات الهستيرية الصادرة عن البروفسور بوسكيه وصداها في الطلاب، لم تكن لتؤثّر فينا. فلقد كان لنا أمل هائل بالحكومة الفرنسية الجديدة المكلفة من قبل الجمعية الوطنية كلها بتحقيق السلام. ولم نكن نشك لحظة واحدة في أن هذه الحكومة تعمل على قمع الفاشستية الجزائرية. وما كان إدوار فور وأغلبيته من الوسط قد صنعوه في المغرب فإنه كان من المؤكد أن غي موليه وأكثريته من اليسار سيعملون على صنعه بسهولة أكثر في الجزائر. وعندما أقول «نحن» فلست أتكلم فقط عن الأوروبيين. فإنني أفكر أيضاً بالمسلمين الذين كانوا مثلنا يعتقدون أن النهاية قريبة والذين كانوا يطالبوننا بأن نعمل معاً في عهد السلم الذي يوشك أن يحل كما فعلنا ذلك في زمن الحرب...

«ثم كان يوم السادس من شباط/فيفري. وكانت المدينة لمدة يومين ينتابها بكاملها هيجان حقيقي. تمرُّ المواكب على الدوام، رافعة العلم مثلث الألوان، منشدة المارسيّيز زاعقة: «الجزائر فرنسية». وكانت هناك سيارات تمر ثم تمر، تتطاير منها المناشير وتطلق أبواقها دون توقُّف. في مثل هذا الجوّ، جرى استقبال غي موليه ولم أشاهد حادثة

النصب التذكاري لضحايا الحرب ولكن رفاقي رووها لي. ولم نكن نفكر في أية لحظة بأن مثل هذا الاستقبال كان يستطيع أن يجعل غي موليه يتخذ قرارات على هذه الدرجة من الخطورة. كنا نعتقد على العكس أنه، وقد أثار أوروبيو الجزائر سخطه سوف يكون أقل تردداً، ويتخفف من الشعور بالذنب ليفرض عليهم الحل التفاوضي الذي كنا ننتظره جميعاً. وقد أصابتنا الدهشة عندما علمنا آخر الظهر باستقالة الجنرال كاترو. كانا ابن بعطوش هو الذي أخبرنا بذلك. وكان متأثراً جداً وأبصرت خان إلى جانبي يمتقع لونه ويشدُّ على قبضته من الغضب. وكان الناس من حولنا يتعانقون في غمرة كبيرة من قهقهات الضحك، وينشدون المارسيليز. وفجأة اتخذت المدينة مظهر حفل كبير. وكنت متقزز النفس من كل هذه الحماقات. وبينما كنا نتفرق قال أحدنا: «الآن، لم تبق الكلمة إلا لجبهة التحرير الوطني». وغدا الأمر جلياً بالنسبة لنا جميعاً، بأن فرنسا وقد أبت أن تضع حداً للأقلية الفاشستية في الجزائر فإنه قد أصبح من الآن فصاعداً على جبهة التحرير الوطني أن تفعل ذلك. ولم نعد نستطيع ابتداء من يوم السادس من شباط/فيفري توجيه أبصارنا نحو فرنسا. فالخلاص لن يأتي منها. وقد تأكد لي ذلك بعدما شاهدته أثناء سفري إلى باريس من مظاهر التبلّد الكبير الذي أصاب الشعب الفرنسي.

«واختفت فرقتنا بتأثير الموجة الفاشستية ـ اللاكوستية. ومن ثم كان السؤال ما العمل؟ فالاختيار لم يكن إلا ما بين لاكوست أو الجبهة. ولم يكن لقوة ثالثة أي معنى إلا إذا كانت مدعومة من اليسار الفرنسي. وابتداء من اللحظة التي كان اليسار الفرنسي يلعب فيها لعبة الفاشست في مدينة الجزائر فإن كل محاولة تحررية في الجزائر لن

تكون أكثر من أسطورة مآلها الفشل. وما من واحد بيننا أخطأ في ذلك. لذلك فإن الحركة اللاحقة، التي تدعى حركة الأحرار كانت في جزء كبير منها مكونة من موظفين جاؤوا من فرنسا يمارسون عملهم في الجزائر.

«كان على رفاقنا المسلمين أن يلتحقوا في الحال بالمقاومة في الجبال وانتقل الشيوعيون إلى الوضع السرّي مع قضية مايّو (Maillot) وقدَّم الآخرون بعض الخدمات وهم في أماكنهم: صندوق للرسائل، إيواء... إلخ. وكنت قد غادرت الجزائر إلى مستشفى الأمراض العقلية في البليدة الذي كان يتمتع بشهرته كعش «للفلاقة» سُجِّلْتُ تلميذاً داخلياً في رعاية طبيب معروف بمواقفه ضد المستعمرين، وبسرعة حُدِّدت هويتي فأصبحت منبوذاً من البعض، مقبولاً لدى الآخرين. وبقيت ثمانية شهور في البليدة مهتماً فقط بعملي كطالب داخلي وكان تضامني مع الثورة يقتصر على ترويج المناشير وتوزيع نسخ المجاهد التي كانت في حوزتي. وكنت قد قبلت عملاً طبياً ولكن الفرصة بأن ألتزم بأكثر من هذا لم تسنح لي أبداً وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر 1956 غادرت البليدة إلى باريس. وكان يفسر هذا السفر أو هذا الهرب المقنع عدد من الحجج. وفيما عدا الأسباب العائلية كانت بي حاجة للتراجع والتأمل. وباعتباري لم أكن أعمل للجبهة فقد تأكدت من عدم فائدتي. وعدا هذا فإن بروز الارهاب في المدن أعاد طرح مسائل وجدانية، لم أكن أستطيع معالجتها ورأسي بارد في بيئة الجزائر المحمومة. وأخيراً فإن خشية زوجتي (التي لا أساس لها) من أن يقبض عليّ (غير أن التوقيفات التعسفية كانت عملة رائجة) كانت هي بلا ريب الحجة الحاسمة.

«وكنت أعتقد بأنني في فرنسا سأصادف الراحة. لكنّني لم أجد إلّا تعذيب الضمير. كانت الجزائر تنقل لي كل يوم أخبار التوقيف والطرد بين أصدقائي. وكان كل خبر يفجعني. وكنت أشعر أكثر من قبل أيضاً بأنني عديم الفائدة. وحاولت أن أكافح وأن أبعث فيمن حولي ردود الفعل للاحتجاج. وحاولت أن أوقظ فيهم الشعور. ولكنه كان تعباً ضائعاً... ذلك أن الباريسيين لم يكونوا مشغولين إلّا بغدواتهم ومسرحهم وعطلاتهم التي يعدّون لها قبل حلولها بثلاثة شهور. وحزمت نفسي على كرههم وعلى احتقارهم ككل، هؤلاء الفرنسيين جميعهم الذين كانوا يرسلون أبناءهم ليقوموا بأعمال التعذيب في الجزائر والذين لا يشغلون أنفسهم إلا بحوانيتهم الصغيرة. ورفضت كل فكرة للانتساب للأمّة الفرنسيّة فإن شعبي قطعاً لم يكن هو هذا الشعب البورجوازي، لا مثل أعلى له، فإن شعبي هو هذا الشعب الذي يتألم ويموت كل يوم في الجبال وفي غرف التعذيب.

«لا شك في أن ردّات الفعل هذه المفرطة في بدايتها قد خفّت حدتها وعقدت صداقات متينة مع رفاق داخليين ديموقراطيين كانوا يتألمون كثيراً من هذه الحرب الاستعمارية التي تقوم بها بلادهم. غير أنني لم أكن أشعر بالراحة إلا مع الجزائريين المهاجرين.

«كان هذا المقام في فرنسا بالنهاية مجدياً. فإنه قد أكد لي ما كنت أحس بحاجتي إلى استكشافه من قبل: وهو أنني لم أكن فرنسياً وأنني ما كنت أبداً فرنسياً. واللغة والثقافة إنما هي أمور لا تكفي لكي ينتمي المرء إلى شعب. فيجب أن يتوفر لذلك شيء آخر: حياة مشتركة، تجارب، ذكريات مشتركة وأهداف مشتركة. وهذا كله كان ينقصني في

فرنسا. وقد برهن لي مقامي بفرنسا على انتسابي للجماعة الجزائرية، وبرهن لي على أنني غريب في فرنسا.

«وعندما أجّلت قرعتي في أيار/ماي 1958 لم يبق أمامي مجال للتردد. فإنني منذ زمن طويل كنت قد قررت الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني.

«وها هو عام ينقضي الآن على انضمامي للثورة الجزائرية. وباستعادة ذكريات الاتصالات الصعبة، الغامضة التي كانت في بداية الثورة فإن الخوف قد تولاني في أن أبقى جانبياً فيها. فلم يحدث من كل ذلك شيء. فقد استقبلت كأي من الجزائريين وإنني في نظر الجزائريين لست حليفاً، إنني أخ، مثل الآخرين».

ملحق (2)

إسمي بريسون إيفون. قدمت إلى فرنسا في تموز/جويليه 1948 بعد أن أمضيت فترة شبابي كلها في الجزائر بمدينة عنابة، لمتابعة دراستي.

في عام 1952 بعد تأديتي الخدمة العسكرية تقدمت وأنا في باريس إلى مسابقة للدخول في كادرات البوليس الجزائري.

وقبلت. وأمضيت فترة تخصصي في الأمن العام بسان ـ ارنو وهي قرية كبيرة تقع في هضاب قسنطينة العليا، على بعد ثلاثين كيلومتراً من سطيف.

وفي 6 أيار/ماي 1953 تسلمت العمل في وظيفتي كضابط في البوليس. وكان لدي آنئذ من العمر أربعة وعشرون عاماً.

وعلينا أن نتذكر بأن سان ـ ارنو تقع في وسط منطقة سطيف حيث قتل في مدة ثلاثة أيام أكثر من أربعين ألفاً من الجزائريين. وكان الأوروبيون الذين كلّفت بتأمين الحماية لهم، هم أنفسهم أولئك الذين ساهموا في اصطياد العرب قبل عشر سنوات. وحتى عام 1953 استمر هؤلاء الرجال يسترجعون الخواطر عن مآثرهم ويقارن كل منهم قوائم صيده بما ارتكبه الآخرون. وقد أقمت، في سان ـ أرنو قليلاً من الصلات الخاصة مع أوروبيين. وعلى العكس فإني قد خلقت لنفسي صداقات مع جزائريين وحتى مع بعض الوطنيين المعروفين. وكان بديهياً أن يقوم المحافظان عاقيني أنطوان ولامبير ماريوس وهما من

رؤسائي بتحذيري. ولم يفت الأوروبيون ممّن هم أكثر اهتياجاً، تذكيري في كل سانحة، بالقاعدة: قمع العرب وإذلالهم.

وانطلقت الثورة في الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1954 وبسرعة فائقة أحسست بانتسابي لمعسكر أولئك الذين يقاتلون من أجل أمة جزائرية. وقد جاءت أعمال التعذيب التي لا حصر لها والتي كانت تسنح لي الفرصة لأراها في ممارستي لأعمال وظيفتي، جاءت لِتُعمّق حقدي على النظام الاستعماري: الذي يشد وثاق الجزائري فيه إلى سيارتين عسكريتين تسير كل منهما باتجاه معاكس للأخرى، تعذيب كلاسيكي بالماء وبالكهرباء وتعليق بالإبهام وبالخصي...

وذات يوم، مع ذلك، قضت زوجتي الليل مستيقظة كما كان شأنها منذ عدة أسابيع بسبب صراخ المعذبين (كنا نقطن فوق إحدى صالات التعذيب في سان ـ ارنو) ولم تطق صبراً على ذلك فذهبت تحتج بعنف للعسكريين ولوحدات الأمن الجمهوري المسؤولين عن تلك الأعمال. فأعيدت إلى البيت يدفعها مسدسان رشاشان في كليتيها.

ولقد حدث في هذه الحقبة أن قام أحد أعضاء الخلية المحلية لجبهة التحرير الوطني بالاتصال بي. وإلى هذا العضو نفسه سوف أقدم مختلف المعلومات الجديرة بمساعدة حرب التحرير الوطنية.

وهكذا فإنني عملت على إخطار المسؤولين بتوقيت الكمائن وأمكنتها وأسماء الجزائريين المراقبين والمقاهي المشتبهة بها. وأوصلت إليهم التقرير السري بكامله الموجّه من المحافظ غافيني إلى مساعد حاكم سطيف حول موضوع اعتقال الدكتور الأمين دباغين في أقرب الفرص، وهو وزير الشؤون الخارجية حالياً في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وكان يحدث لي أن أخبر عن عملاء الاستخبارات من الجزائريين، المستخدمين من قبل البوليس الاستعماري. ويكون هؤلاء العملاء بداهة، خطرين جداً ذلك أنهم يتوصلون أحياناً إلى معرفة عدد هامّ من الأسرار.

وفي أيار/ماي 1956، في الساعة الحادية عشرة قتل حمو عبدالله، في شارع سان ـ اوغستين وهو محارب قديم، مدير أعمال مقهى عربي وواحد من أشد العملاء السرّيين فعالية.

ولم تنقض عدة شهور على ذلك حتى جرح جاسوس آخر بدوره جرحاً بليغاً وهو أكتوف مصطفى.

وفي حزيران/جوان من عام 1956 سافر المحافظ غافيني لقضاء إجازة بعد أن أنهكه التعب لقيامه مدة شهور عديدة بجلسات التعذيب.

وكلفت عندئذ بالقيام بأعمال محافظ الأمن. وحصلت من دائرة الوثائق على قائمة بأسماء جزائريين مشتبه بهم وتبدي الوثيقة النصح بقتلهم في أسرع وقت ممكن. وهذه القائمة هي عمل زميلي سفونيكس جان ومعاون رئيس الفرقة ڤاريني كميّ.

وأخذت نسخة عنها أوصلتها مباشرة إلى المسؤول المحلّي. وأوقفت بعد ذلك بوقت قصير. وقد قمت من قبل باطلاع المسؤول أيضاً عن حالة التسلح في بعض المراكز واحتياطات الذخيرة وبالاستناد إلى هذه المعلومات فإن المحافظ السياسي في المنطقة الجنوبية (إذ إن المنطقتين: الشمالية والجنوبية مفصولتان بالطريق الوطني رقم خمسة الذي يشطر القرية إلى شطرين) سوف يقرر مناوشة عدة مزارع وسحق مراكز الدعم التابعة للجيش الفرنسي.

وقبل توقيفي، وتحت ستار اغتيال ابن ميهوب سعيد على يد الميليشيا في 26 أيلول/ سپتمبر 1956، تعرّضت لطلقات رشاش لكنّي لم أُصَبْ[1].

وتزايد تنفيذ القتل بالجملة تحت إشراف قائد السلاح پويك. وهكذا فإن خمسين جزائرياً، على سبيل المثال سوف ينفذ فيهم القتل ويدفنون في أرض تابعة لعمدة سان ـ أرنو.

وفي 18 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1956 أوقفت بناء على أمر من الجنرال دوفور وأحلت أمام المحكمة العسكرية التي حكمت علي بخمس سنوات حبس مع وقف التنفيذ.

إنني فعلت هذه الأمور جميعها باعتباري جزائرياً. ولا يخامرني الشعور بأنني قد خنت فرنسا. فأنا جزائري وككل جزائري قد قاتلت وسأستمر في مقاتلة النظام الاستعماري. فإن مكاني، من حيث إنني مواطن جزائري واعٍ، هو إلى جانب الوطنيين وهذا عين ما فعلت.

(1) ابن ميهوب سعيد كاتب عمومي قتل في 26 أيلول/ سپتمبر 1956 وسلامي هو نجار قتل في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1956 قتلتهما الميليشيا. والإثنان ورد إسمهما في قائمة المتهمين المشبوهين المطلوب قتلهما من قبل قوى السلطة.

خاتمة

لقد ألقينا في الصفحات السابقة، أضواء على بعض ملامح الثورة الجزائرية. فإن أعظم انتصارات الشعب الجزائري تبدو منذ الآن كامنة في أصالة الثورة وخصبها السريع. هذا المجتمع الذي يتحقق، المتجدد، الطليق من أية تبعية بسيكولوجية وعاطفية أو قانونية، ينفتح اليوم على احتياجات حديثة وديموقراطية من وزن فريد.

وتجد الموضوعة التي تريد ألا يكون ارتقاء أي مجتمع جديد ممكناً إلّا في إطار الاستقلال الوطني ما يؤيدها هنا وذلك أنه في ذات الوقت الذي ينكفئ فيه المستعمَر على ذاته ويرفض الاضطهاد، يتولّد فيه انقلاب جذري يجعل كل محاولة لإبقاء النظام الاستعماري مستحيلة ومفضوحة. وهذا الانقلاب هو الذي درسناه هنا.

صحيح أن الاستقلال يحقق الشروط الروحية والمادية اللازمة لتحوّل الإنسان. غير أن التبدُّل الداخلي وتجدد البنيات الاجتماعية والعائلية هي أيضاً التي تفرض، مع أحكام القانون صعود الأمة وتفتح سيادتها.

وقد قلنا عن تصميم، إن الإنسان الجزائري وإن المجتمع الجزائري، كلاهما قد تجردا من الرواسب العقلية ومن التوقف العاطفي والفكري المنظم في مدة مائة وثلاثين عاماً من الاضطهاد. وإن هذا النظام الاستعماري الذي كان يمسك بالشعب بواسطة البوليس

والجيش بين حلقات من الزرد المحكمة، هو اليوم جريح، جرح الموت. ولقد تطور النظام الاستعماري في الجزائر تبعاً لإرادة في البقاء الأزلي. إن مختلف البنى العامة المقامة في أمكنتها والتجهيزات في الموانىء والمطارات، ومنع اللغة العربية.. كل ذلك كان غالباً ما يعطي الانطباع بأن العدو كان ممعناً في غيِّه ويخاطر بنفسه ويهدر نصف قواه على فريسته لكي يجعل بالضبط أية قطيعة محتملة بينه وبينها مستحيلة ولا أي انفصال... فإن كل مظهر من مظاهر الوجود الفرنسي، معبراً عن تغلغل مستديم في الزمن وفي المستقبل الجزائري كان دائماً يقرأ فيه اضطهاد غير محدّد الملامح.

ذلك أن أهمية الاستيطان الأوروبي وجشع المستوطنين وفلسفتهم العنصرية، هي التي كانت تتطلب في كل تعبير فرنسي في الجزائر أن يتضمن على أقصى ما يمكنه من الصلابة والثقل. وعلى هذا النحو فإن صلابة الانجازات الفرنسية وما فيها من صولة الاحتدام هي التي تحافظ على الصفة الاضطهادية في الاستعمار وتعززها.

وها هو الشعب الجزائري اليوم يرفع في وجه تاريخ الاستعمار، تاريخ التحرر الوطني.

ويبقى علينا أن نعرف ما إذا كانت الحكومة الفرنسية سوف تأخذ بعين الاعتبار لما لا يزال ممكناً حتى الآن. فقد عرضنا باختيارنا لبعض القطاعات المتميزة الإشارات الدالة على مسيرة الرجل المستعمَر المظفرة في طريقه إلى التحرر. ولقد بيَّنا أنه على الصعيد الشخصي البحت وغليانه المفرط، كانت هناك ثورة تحدث، يتّقد أوارها، ثورة أساسية لا يمكن نكوصها، ماضية في تعمّق أبدي.

يجب أن تتمّ العودة الآن إلى الحكمة والعقل. وإذا كانت الحكومة

الفرنسية تريد العودة إلى ظروف ما قبل عام 1954 أو حتى ظروف عام 1958، فمن المستحسن أن تعرف أن ذلك قد غدا أمراً مستحيلاً. أما إذا كانت، على العكس تريد أن تقيم وزناً للتبدلات التي طرأت منذ خمس سنوات في شعور الإنسان الجزائري، وإذا كانت تريد الاصغاء إلى الأصوات المتواصلة، والأخويّة، المتصاعدة من جميع أركان الدنيا، تلاحق الثورة بتأييدها الملحّ وترى كفاح هذا الشعب الذي لا يدّخر دماً ولا آلاماً في سبيل انتصار الحرية، مرآة لذاتها، فإننا نقول عندئذٍ إن كل شيء ما زال ممكناً بعد.

وأما القول بسحق الثورة الجزائرية وعزلها وخنقها وموتها باستنزاف قواها... إن هي إلا أقوال، كلها سوء أحلام من عمى القلب.

إن الثورة من حيث إنها ثورة في الأعماق، الثورة الحقيقية، لأنها بالضبط تغيّر الإنسان وتجدّد المجتمع، هي متقدمة جداً، هذا الأوكسجين الذي يبدع إنسانية جديدة ويعدُّها، تسلك هي أيضاً الثورة الجزائرية.

ملحق

لماذا نلجأ الى العنف

(خطاب ألقي في مؤتمر أكرا، نيسان/ أفريل 1960).

أعتقد أن جميع الهموم التي تشغل أفريقيا اليوم تم تناولها باقتدار وتبصر في خطاب الدكتور نكروما.

أود اليوم أن أعرض عليكم عدداً من التعليقات التي أثارتها بعض الفقرات. إن مشكلة العنف والعنصرية الصادرة عن الدول الأفريقية، ستكون اليوم مسائل وددت اليوم طرحها لمناقشتها أخوياً أمامكم.

لن أغوص، كما ترون، اليوم في نقد للنظام الكولونيالي. لا أريد أنا المستعمَر أن أتوجه في حديثي الى من هم مستعمِرين أيضاً لأثبت لهم أن الحالة الاستعمارية حالة غير طبيعية وغير إنسانية وهي مدانة. لسوف تكون محاولتي فظة لو أردت أن اقنعكم بالطابع المرفوض للقمع الكولونيالي. إلا أنني أردت تركيز تعليقاتي وأفكاري على العنف الذي ينبع من طبيعة القمع الكولونيالي.

نظام مبني على العنف

إن النظام الكولونيالي نظام يقوم على العنف. لقد فرض

الكولونيالي نفسه على الدوام بالقوة. لقد فرضت بعض الشعوب إرادتها ضد إرادة الشعوب الأخرى بفضل وسائل الدمار المتقدمة التي استخدمتها أو بفعل تفوقها العددي.

أقول إن مثل هذا النظام المفروض بالعنف لا يمكن له إلا أن يكون وفياً مع ذاته وما استمراره في الزمن إلا بمقدار ما يبقي على استخدام العنف.

ولكن العنف الذي نتحدث عنه هنا ليس عنفاً مجرداً، أي مجرد عنف كشف عنه الفكر، إنما هو أيضاً عنف في السلوك اليومي للمستعمر حيال المستعمَر: ميز عنصري في أفريقيا الجنوبية، أشغال شاقة في أنغولا، عنصرية في الجزائرية. إحتقار، سياسة حقد، تلك هي مظاهر عنف عينيّ حقاً ومؤلم حقاً.

مع ذلك لا يكتفي الاستعمار بهذا العنف الموجه في الحاضر. لقد صورت الايديولوجيا الشعب المستعمر على أنه شعب توقف عن التطور لا يستوعب العقل وعاجز عن إدارة شؤونه بنفسه ومحتاج على الدوام لحضور من يديره ويقوده. فتحول بالتالي تاريخ الشعوب المستعمرة الى انتفاضات لا طائلة منها وجراء ذلك يتهيأ لنا أن الارتقاء الى مرحلة البشرية بالنسبة لهذه الشعوب قد بدأ مع وصول هؤلاء المستعمِرين البواسل.

عنف في السلوك اليومي وعنف تجاه الماضي المستنزف من أي محتوى وعنف حيال المستقبل كذلك لأن النظام الكولونيالي يقدم نفسه بإعتباره نظاماً أزلياً. نحن نرى إذاً أن الشعب المستعمر الذي سيطرت عليه شبكة من العنف مثلثة الأبعاد، وهو نقطة تلتقي عندها أنواع

متعددة ومختلفة ومتكررة ومتراكمة من العنف، نراه يسارع منطقياً الى طرح مسألة إنهاء النظام الكولونيالي أياً تكن الوسيلة إلى ذلك.

ليست عنف النظام الكولونيالي مقاساً على الصعيد النفسي وحسب لكنه معاش أيضاً على صعيد عضلات الجسد وعروقه. إن هذا العنف الذي يريد لنفسه أن يكون كذلك والذي يصبح أكثر فأكثر متجاوزاً للحدود يولد لا محالة عنفاً داخلياً لدى الشعب المستعمر وينبعث بالتالي غضباً يفتش عن تعبير له.

إن دور الحزب السياسي الذي يتولى مصائر هذا الشعب، هو توجيه هذا العنف واحتواؤه عن طريق توفير الأرضية السلمية والمجال البنّاء، لأننا إذا ما تأمّلنا كبشر في مجريات التاريخ وحاولنا النظر من المنظور الكوني فإن العنف لا بد أن يحارب أولاً بوسيلة لغة الحقيقة والعقل.

لكن، بكل أسف، يحصل ـ وليس ثمة بشر لا يأسفون لذلك ـ، قلت، يحصل أن بعض المناطق الخاضعة، يصبح فيها عنف المستعمَر بكل بساطة مظهراً من حياته الحيوانية البحتة. أقول حيوانية وأنا أتحدث كبيولوجي، لأن ردود الأفعال مثل هذه ليست في نهاية الأمر إلا ردود أفعال دفاعية تجسد العزيزة العفوية في حماية الجنس والبقاء.

وإنجاز الثورة الجزائرية يكمن تحديداً في بلوغ الذروة والتحليق عالياً وإحداث تحول في عزيزة البقاء فاستحالت قيمة وحقيقة. بالنسبة الى الشعب الجزائري، كان الحل الوحيد الكفاح البطولي الذي تبلور في صلب وعيه الوطني وتعمقت فيه ميزته كشعب أفريقي.

ليس في وسع أحد إنكار أن الدم الذي أهدر في الجزائر سيكون أخيراً الخميرة التي توقظ الأمة الأفريقية العظيمة.

في بعض المستعمرات، يشكل عنف المستعمَر آخر تصرف يأتي به

الانسان المحاصر، ليقول عبره أنه مستعد للدفاع عن حياته. ثمة مستعمرات تكافح من أجل الحرية والاستقلال وحقها في السعادة. في عام 1954، حمل الشعب الجزائري السلاح لأنه ولشدة ما عانى من القهر في السجن الاستعماري، بات غير قادر على تحمله وأن مطاردة الجزائريين في الشوارع والأرياف باتت مفتوحة على مصاريعها وبصورة نهائية بحيث أن المسألة بالنسبة إليه لم تعد مسألة إعطاء معنى لحياته بل إعطاء معنى لموته.

العنصرية في الجزائر وكل المستعمرات البريطانية

. . . يطرح الأوروبيون البالغ تعدادهم في الجزائر المليون، مشكلات خاصة. يهاب المستعمرون في الجزائر الأمة الجزائرية. خوفهم جسدي مثلما هو نفسي. وهذا الخوف المزدوج يترجم بعدائية وتصرفات شديدة الفتك بالأرواح والاجرام. في خلفية هذا السلوك يوجد: أولاً، عقدة ذنب قوية جداً. «يقولون إذا ما حكم الجزائريون الجزائر يوماً سوف يقومون بما قمنا به نحن بكل تأكيد وسندفع الثمن عما اقترفنا»؛ مع ثمة نظرة مانوية الى البشرية مقسومة دائماً بين مضطهدين ومضطهدين.

. . . نحن الأفارقة لسنا عنصريين والدكتور نكروما محق عندما يقول: لا يعني مفهوم أفريقيا للأفارقة أن الأعراق الأخرى مقصية منها. يعني ذلك فقط أن الأفارقة بطبيعة الحال أكثرية في أفريقيا وعليهم بالتالي أن يحكموا في بلدانهم.

نحن نكافح من أجل مستقبل الإنسانية، وهو نضال من أعظمها شأناً».

يدعي المستعمر في الجزائر أن الجزائر ملكه. نحن الجزائريون نقول: «لا بأس، فكون الجزائر ملكنا جميعاً لنعمل على بنائها على أسس ديموقراطية ولنبني سوياً جزائر تليق بمستوى طموحنا وحبنا لنا».

يرد المستعمرون عندئذٍ بالقول إنهم لا يرغبون في جزائر معدّلة. وأن ما يريدونه هو جزائر تديم الوضع القائم الى الأبد. في الواقع لا يعيش المستعمر الفرنسي في الجزائر فهو سيّد فيها وأي محاولة لتغيير وضعها الكولونيالي تسبب عنده ردود أفعال فائقة الإجرام.

منذ 14 يوماً خلت، تظاهر إخواننا في أفريقيا الجنوبية تعبيراً عن رفضهم للقوانين التي صادقت عليها الحكومة العنصرية في الاتحاد. أحصي 200 قتيل سقطوا في هذه المظاهرة. نحزن ونبكي على إخوتنا في أفريقيا الجنوبية، وننتقد حكومة جنوب أفريقيا ونقول أن هذا الضغط المعنوي الدولي ورقة بالغة الأهمية في النضال من أجل الحرية في أفريقيا.

المجازر

لكن في الثامن من أيار/ ماي 1945، مضى على ذلك خمسة عشر عاماً، كان الشعب الجزائري يقوم بمسيرات في أبرز مدن الجزائر من أجل المطالبة بتحرير بعض المعتقلين السياسيين وتطبيق حقوق الانسان على الأراضي الجزائرية. في آخر النهار دفن 000 45 جزائري، إن هذه الأرقام التي تهز الضمير هي تلك المعترف بها من حكومة الجمهورية الفرنسية. حتى اليوم لم يحل أي فرنسي الى العدالة ليحاكم عن واحد فقط من القتلى الـ 45.000.

ما نطالب به، رص صفوفنا. لا بد من أن يصبح صوتنا مسموعاً

ليس فقط بإرتفاع النبرة إنما كذلك بالإجراءات الحسية التي يمكن اتخاذها ضد هذه الدولة الاستعمارية أو تلك.

رفاقي الأفارقة فليذهب الى غير رجعة ذلك اليوم الذي يمكن فيه للبربرية الإستعمارية أن تزهق أرواح 000 45 مواطن أفريقي خلال 24 ساعة!

يجب علينا حقيقة أن نجعل المستعمرين البيض الذين يساندونها يترددون في ذلك.

في البرتغال حيث يحكم 000 200 برتغالي بالذهاب. في روديسيا حيث وجه العنصرية البشع يظهر على أبشع صورة من العنف على مثيل لها.

في كينيا حيث شقيقنا جومو كينياتا البطل يقبع في السجن وحيث المستعمرين لم ييأسوا من خوض معركتهم الأخيرة الفاصلة إن المستعمر الذي نجده في الجزائر، وأنغولا وكينيا وروديسيا واتحاد جنوب أفريقيا يرفضون رفضاً مستميتاً أن يمس بتفوقهم.

نحن لم نقل للمستعمر: «إنك غريب، إرحل عنا» لم نقل له: «سوف نتولى قيادة البلد ونجعلك تدفع ثمن جرائمك وجرائم أسلافك» لم نقل له أننا نرد على حقدك للأسود بحقدنا الراهن أو المقبل للأبيض. نقول له: «نحن جزائريين، ننبذ من أرضنا كل عنصرية، كل شكل من أشكال المقع ونعمل من أجل الإنسان، من أجل تفتح الإنسان وإغناء البشرية».

رد علينا المستعمر مدعوماً من الحكومة الفرنسية بالقول: «الجزائر فرنسية». وفي أنغولا: أنغولا برتغالية». في اتحاد جنوب أفريقيا: إتحاد جنوب أفريقيا دولة بيض».

بضغط من المستعمرين والجيش أجاب الجنرال أنه يجب تحطيم كل فكرة تقول بأن الجزائر جزائرية، رداً منه على تصريح رئيس الوزراء الجزائري فرحات عباس الذي خاطب فيه رسمياً أوروبيي الجزائر بصفتهم مواطنين جزائريين وهو تصريح فاجأ بسمو فكره وعباراته المؤثرة، الدول الغربية الأكثر انحيازاً لفرنسا. فبدلاً من الاعتراف بسيادة وطنية جزائرية، فضّلت الحكومة الفرنسية إجراء تغييرات وزارية ست مرات وجمهورية واحدة. والجمهورية الخامسة التي أسسها الجنرال ديغول تتعرض لأوقات متزايدة الصعوبة جراء استمرار حرب الجزائر، بالرغم من القنابل الذرية التي ألقيت في الصحراء الجزائرية.

في مستشفياتنا العسكرية في الأدغال غالباً ما يقوم الفرنسيون بقتل الجزائريين الأسرى في أسرّتهم بصورة جبانة ووحشية. عالجنا جزائريين خضعوا للتعذيب. عالجنا أيضاً جزائريات أصبن بالجنون إثر عمليات اغتصاب وتعذيب. كما وأننا دفنا عشرات الجزائريين الذين قتلوا بإطلاق الرصاص عليهم في الظهر. والشعب اليوغوسلافي الشجاع يستقبل بوتائر متسارعة جزائريين بترت أعضاءهم أو فقدوها أو فقئت عيونهم، فأقول إن لم يغمر الغضب كل من يشاهد مثل هذه الأمور فذلك يعني أنه فاقد لأحد أبعاده.

من ناحية أخرى، لا بد من الإشارة الى أن هذا الغضب وهذا النفور العارم من الفظاعات الفرنسية، قبل كل شيء، هو الذي قاد الى صفوفنا غالبية أوروبيي الجزائر ممن أصبحوا اليوم أعضاء في جبهة التحرير الوطني. في بعض الأحيان حصل أن أولاد رجال الشرطة حوصروا طيلة الليالي بصراخ من كانوا من الجزائريين يتعرضون للتعذيب.

تتذكرون الآن لماذا ثمة مسيحيون وخوارنة يناضلون أيضاً في صفوف جبهة التحرر الوطني، ولماذا أيضاً هناك أوروبيون جزائريون متحدرين من المستعمرين وهم منتمون الى جيش التحرير الوطني الجزائري، يموتون برصاص الفرنسيين.

الحل الوحيد

كلا، إن عنف الشعب الجزائري ليس كرهاً للسلام ولا رفضاً للتواصل الانساني ولا إيماناً بأن الحرب وحدها بوسعها أن تضع نهاية للنظام الكولونيالي في الجزائر.

لقد اختار الشعب الجزائري الحل الوحيد الذي ترك له، وسنبقى متمسكين بهذا الحل.

قال الجنرال ديغول: «لا بد من كسر إرادة الشعب الجزائري». ونحن نجيب: «دعونا نتفاوض على حل خليق بالتاريخ المعاصر. لكن إعلموا أنكم إن أردتم كسر إرادة الجزائريين عليكم القبول برؤية قواتكم تنكسر وتتحطم على صخرة صمود الجنود الجزائريين الأبطال».

كم من الأفارقة قضوا دفاعاً عن سيادة الدول الأوروبية، فحري أن يضحي الأفارقة اليوم بأرواحهم فداءً للحرية في أفريقيا. وما حضوري هنا في غانا بصفتي ممثلاً للحكومة الجزائرية المؤقتة، والعلم الجزائري يرفرف في سماء أكرا، إلا إثباتاً بأن الحكومة والشعب في غانا يدعمان الشعب الجزائري ويعلقون الآمال غير المشروطة على انتصاره ويحملون مشاعر التقدير والأخوية والحارة لجنود جيش التحرير الوطني الجزائري البواسل.

إن حضوري معكم يشهد على أن الجزائر حاضرة بينكم وأنكم تشاطرونها آلامها وآمالها وأنه تمّ على نحو دقيق اجتياز مسافة كبيرة على طريق وحدة أفريقيا وعظمتها.

فرانز فانون

أكرا، نيسان/أفريل 1960



تم الطبع بتاريخ سبتمبر 2004

المطبعة الحديثة IMAG للفنون المطبعية

في الوقت الذي كشف فيه أخيراً عن بعض الوثائق السرّية المتعلقة بحرب الجزائر، وفي حين يقوم المؤرخون من الجانبين بتفجير الحقيقة حول نزال ما زالت جوانبه الأكثر ظلمة قيد الكتمان، يعود هذا الكتاب "المرجع في الاستعمار"، والذي نشر لأول مرة عام ١٩٥٩ وطبع مجدداً بلا توقف حتى الثمانينيات، يعود ليكتسب أهمية راهنة.

هذا الكتاب وليد التجربة التي روكمت في خضم الكفاح، داخل جبهة التحرير الوطني. إذ إن فانون كان قد اختار العيش والنضال وسط أناس مستعمَرين مثله، في الجزائر، بلد الاستعمار بامتياز. إن هذا الكتاب بما هو نص نضالي قدّم أول تحليل منهجي للتحولات التي كانت تجري حينذاك داخل الشعب الجزائري المنخرط في الثورة.

وهذا النص الذي نشر في منشورات ماسبيرو، وهو من بين أوائل النصوص، يصف من الداخل التحولات العميقة داخل مجتمع يناضل من أجل حريته. هذه التحولات، وعملية الإنضاج السياسية والاجتماعية التي طالما تجاهلها المستعمرون فيما كانت بالضبط ثمرة الاستعمار والإذلال، كلها تحكمت مع ذلك الى درجة كبيرة بالسيرورة التي قادت إلى حرب الجزائر، "هذه الحرب الأكثر إذهالاً التي تمكن لشعب أن يخوضها من أجل تحطيم أغلال الاستعمار".

ولد فانون في جزر الأنتيل ومات جزائرياً عن عمر ٣٦ عاماً. طبيب أمراض عقلية، مناضل في جبهة التحرير الوطني الجزائرية (١٩٢٥ . ١٩٦١) وهو معروف في كتابته بشرة سوداء وأقنعة بيضاء، و لأجل الثورة الإفريقية، و معذبو الأرض.




ISBN 9947-21-105-3
9 789947 211052
Dépôt-Légal:1459-2004